



M A LIBRARY, A.M.U



AR16791

## كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ  
الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سهلان

الساوي

م



تتميم الفائدة من هذا الكتاب وتسمي لالتساؤل على الطلاب قد كتب عليه  
ساضرة العلامة الفضال الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة  
وتحقيقات منيفه نوضح مسالكه وتنويع حواشيه وقد  
أبتناها بازاها واضعها في الكتاب في ذيل  
البحر في بحر روضة

قصر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر

سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعليقه من

كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة لصاحب المالك كونه عمله اذ)

(بياع عمل حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديدة)

(الطبعة الأولى)

بإمارة السيد الأمير به بمولانا محمد الحجة

سنة ١١١٤ هـ  
١٨٨٨ م

(العمد)



واعظموا بالله هو مولاكم  
نعم المولى ونقسم النصير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله المنعم بمدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته فقد كانت دواعي الهمة ومبادئ العزيمة تتفاضل في الانتماء إلى التقرب إلى مجلس مولانا الأجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه بهقواله (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة فاقى بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتابا في المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان السامري ففطرت فيه فاذا هو جامع اختصاره لما لم يعمدوا المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخالف مع كثير من مسائلهم من المناهضات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما تقدم في المطالع وشروحها وسلم العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهد فيه فما وقعت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقة من علماء هذا العلم فاستنعت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب التي أنجلي النظر فيما يحتاج إليه طلبه العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالموسطين منهم على ما إذا نظر في الكتاب فقرأه كنه كل فزادت قلبه في نفسه وعلمت منزلته من رأي فعرضته على حضرة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء مجلس الإدارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التي تقرر دراستها في على أن الكتاب وإن كان جزل العبارة صحيح البيان إلا أن فيه ألفاظا وعبارات ومساائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والابيضاح فاستخوت الله تعالى في وضع بعض تعاليق على ما رأيت يحتاج إلى ذلك وأسأل الله أن ينفع به الطلاب ويميز فيه الثواب

(١) تتفاضل أي تطلب مني والانتهاض إلى الشيء والنهوض والحركة اليه في

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن  
الذكر ونفاذ الأمر. بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وأهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهي  
إليه غايات القدر إلى أفضل أكابر العالم وأجل من تسبوا إليه أعناق العزائم فيسكب قوى العزم  
ويجلى عرى الامتداد الجزم قصور باع وضيق خطوط عن الانتهاض إلى فضيلة من الفضائل العلمية  
لأن مقامها ولم يحد لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبين ظلماتها وأوارها والتقرب إلى المستغنى  
عن جدوى القرب يشوه وجه الأدب إذا تداركه الأذن بالحسين وتلقاه الرها بجلى التزين فلا  
جزم صرفى الجزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعا للناس<sup>(٤)</sup> لا الأذن الصادر عن حضرة الشريعة  
وسدته المنيفه إلى أن اتصل بالخادم أمره العالى بتعريضه إلى المضيق لا يردّه الاختصار إلى مضيق  
الاحلال ولا ينجمه التطويل إلى منزع الاملال فانتدبت لامثال مرست<sup>(٥)</sup> ومه قوى العزيمة نافذ  
الصريفة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إمالة طريق  
اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية إلى وجود الغلط فيهما  
دون الحد والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته **البصائر النصيرية**  
منافولا بين القابه وتوصلا إليه بأسلاك بابه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب  
المقدمين بعين التأمل فيجده فيه عند تصفحه اوضح ما أغفاه وتفصيل ما أبجاه وتنبيه على مواضع  
غلطهم الملتهم النطق لها عسا اذا هبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من  
الزلل والخلل في القول والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين  
أحدهما في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر في موضوعه

## (الفصل الاول)

(في ماهية المنطق ووجوه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان في مبدأ الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تجميعه في ذلك وهي بطواس الظاهرة  
والباطنة فاذا أحس بأمر جرت به شبهة أشار كاتبتينها ومبانيات متزعة منها عقائد أولية صادقة لا رتاب  
فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية شيء واحد بعينه  
متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائد أخر متساوية له في القوة  
كالجسم بأن كل موجود مشار إليه وإلى جهته وأن الأجسام لما لا تنهاى أو تنتهى إلى فضاء محدود

- (١) القدر بضم ففتح جمع قدر وقوله إلى أفضل متعلق بأهداء (٢) الاجتماع الجزم العزم الذى لا ترد معه وحل عراء  
نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يملك الخ أفعال مبنية للجهول الانتسبى ظلماته الفاعل (٤) لتأثير  
الأذن الخ المشهور في كنهه تأثير على السنة العامة أن معناها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأى في اللفظ الموحى فيقال  
أشرف على الورق أى أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذه الضروب من الاستعمال في هذه المادة عامية لا يعرف لها  
أصل في اللغة سوى أنه تحريف من أشار إلى أمر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال الامامة بأن يفسر تأثير الأذن  
بوضع اشارة الأذن فان علومه بآثاره يجد ذلك والتأثير في اللغة تحديدا أطراف الانسان ويستعمل اسم الشئ لساقى الجرداة  
والتأثير والمشاركة في رأس ذنبها كالحلدين وهما الأشران والتأثير ما تعض به الجرداة وكل ما لا اسم من المعاني  
يعلم ما يقوى معنى التحديد والتشخيص فتأثير الأذن الصادر هو تحديد العزم وتشخيص الهمة حتى تنقطع الرأى في العمل  
(٥) المرسوم المكتوب أو يسمونه هذا الامر والصحيح معنى العزيمة (٦) كأن الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه  
كان مأثما من ناحية فيوصل اليه بأسباب وصلات هي له ومنه وهي الكتاب نفسه



لا يتناهى لكنها كاذبة نسباً (١) تبان كذبها بشهادة القضاة الأول كما ينبغي من بعدد وقد يتردد في أمور  
بعد ادراك المحسّنات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد إلى الحكم الجزم في بعضها سبيلاً وقد يجزم في بعضها  
بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها إليه وهذا التصرف قد يكون نازعاً على وجه الصواب وتارة على وجه  
الخطأ ولا يشذ عن حكمنا هذا إلا من أيد بحسب صائب وقوة إلهية تزيه الأشياء كلها وتغيبه عن  
الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة لاكثر في مبدئ الأمر إلى حق وباطل وتصرفاتهم فيها إلى صحيح  
وفاسد دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل يميز لصواب الرأي عن الخطأ في  
العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحة وهذا هو المنطق

وإنما احتج إلى تميز الصواب عن الخطأ في العقائد لئلا تصل بها إلى السعادة الأبدية لأن سعادة الإنسان  
من حيث هو إنسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فللعمل به وقد توارثت شهادة  
العقول والشرائع على أن الوصول إلى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقوفاً على  
معرفة الحق والخير والروية الإنسانية قد يعتريها الزلل والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري  
على الأكثر فربما اعتقدت غير الحق حقاً وما ليس بخير خيراً واستمرت على اعتقادها فخرم صاحبها  
السعادة الأبدية لما فاته من ذلك الحق والخير والتميز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم  
الدائم في جوار رب العالمين فاذا لا بد لطالب النجاة من الهدى إلى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير  
الشر والطريق إليه معرفة القانون الصناعي الذي يقيمه التعلط في صواب النظر وإذا حققت الحاجة  
إليه فنشرح وجه غايته ومنفعة زيادة شرح فقه قول

الحاجة إلى المنطق لذلك المجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصورهما فقط أو يطلب التصديق  
بالواجب فيهما من نفي أو إثبات والتصور هو حصول صورة شئ ما في الذهن فقط مثل ما إذا كان له  
اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن مثل مثل معنى المثلث أو الإنسان في الذهن دون أن يقترب به حكم  
بوجوده ما أو عدمه ما أو وجوده حالة أو عدمه ما لهما فإنا قد نشك في وجود شئ أو عدمه فيحصل في  
ذهننا المعنى المقهور من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما  
الأخر أو ليس الآخر واعتداده صدقاً وذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي  
عن الذهن كما إذا قيل الاثنان نصف الأربعة صدقت كان ذلك حكماً منك بأن الاثنين في نفسه نصف  
الأربعة كما يحصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتمه تصوران لا محالة ويزيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الأربعة فإن فيه ثلاث  
تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد  
لا يقتصر إلى تقديم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يكون في درك تدركه وإخطاره بالبال فاذا أخطرت به فهو مجهول إذ ليس  
ساحراً في الذهن ولا به علم بالفعل بل بالقوة وأكثرها لا يكفي فيه التذكر بل اغتادرك بمعلومات سابقة  
عليها وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى إلى العلم بهذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسله  
فالمجهول التصوري معلومات تصورية والمجهول التصديقي معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

(١) يستبان معنى المجهول من استبان الشئ معنى أوضحه متعدياً قال صاحب القاموس «بنته بالكسر وبنته وتبينته  
وأبنته واستيقته أو ضحيتها وعرقته» وكل هذه الأفعال تستعمل لازمة بمعنى وضع ومتعدية بمعنى أوضح

تكون حاصلها بالقطرة من غير تقدم معلوم هو سبب حصولها عليهم (١) أو حاصلها بمعلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات حاصلها بالقطرة فالمنطق مدفوع إلى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها إلى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصور قولاً شارحاً نفسه مدّ ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصديق حجة بقنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلط في كل واحد من الأمرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتهما فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطالوب مطالوب وهيئة تأليفها المؤدية إليه وأنواع الخلط الواقع فيها فحصل لنا العلم بالحد الحقيق الذي يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبهة القريب منه الذي يسمى رسماً والفاصل الذي لا فائدة في معرفته الاجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيق بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياساً جدياً والبعيد عنه الذي يسمى خطابياً والفاصل الذي يسمى معاطياً ونعرف ذلك لكي يحتجب والخيال يسمى شعرياً وهو الذي لا يقع تصديقا البتة بل تخيلاً يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

ورجاء يسئل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقر إلى قانون صناعي يقاس به فهذا القانون في نفسه من جهة الأوليات البينة المستغنية عن الفكر أو من جهة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون فإن كان من القبيل الأول فليس يتغن عن تعلمه وإن كان من القبيل الثاني فليفتقر إلى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال بخوايه أن يدرك العلوم منه ما هو بطريق استقراءها من معلومات سابقة عليها أو ترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبية كما سبق والأول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل إلى التواني والثالث ولا يعرض فيه الغلط إلا نادراً كالعلوم الهندسية والعهدية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الإلهية والأموه المتعلقة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبية الذي لا يحتاج فيه إلى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كما ذكرنا في قاطبة (٢) ورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستقادة المجهول من العلوم وما كان من ههنا القسم فهو من القبيل المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى في المنطق بين أربابه انما هو بسبب الالتفات المشتركة وذهاب كل فريق إلى معنى منه ولو قدر اتفاقهم على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الإنسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معرفتها دون تهود استعمالها والارتياض بها فقليلة الفائدة (٣) وأما الفائدة

## (الفصل الثاني)

### (في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقدم أي من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) قاطبة ورياس باب الكليات المسروقة

بالقولات (٣) الغناء بالفتح والمد الشح

أعراضاً ذاتية وس<sup>(١)</sup> تعرفها ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقاً  
 أي على وجه كلي قانوني عام غير مخصص بشئ دون شئ إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم سعة  
 حجة وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة  
 بموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد القول الشارح والحجة المطابقين من حيث هي مستعدة للتأليف  
 المؤدي إلى تحصيل أمر في الذهن وهذا المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن  
 ذهن الإنسان تحصل فيه صور الأشياء الموجودة خارج الذهن وما هيأتها ثم الذهن قد تصرف فيها بأن  
 يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمور ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها  
 فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لهذه  
 الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الأحوال العارضة لها بعد حصولها  
 في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجواريات إلى غير ذلك  
 مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن وأما  
 المعقولات الأولى فالما يتنظر فيها إذا حاول أن يطبق بهذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة  
 ويحددها بما هي ثابتة يلتفت إلى هذه المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء الموجودة ممثلة كونها  
 جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الأمور الموجودة كما تعرفها هذا إذا تعلم الإنسان  
 المنطق بنفسه ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعلم مخاطبة ويحاوره ولو أمكن أما إذا جرى التعليم فيه  
 على سبيل المخاطبة والمحاوره ولم يكن ذلك إلا بالفاظ صارت الألفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة خصوصاً  
 وفكر الإنسان في ترتيب المعاني فلما يتفكر عن تحصيل ألفاظها معها حتى كأن الإنسان يناجي نفسه  
 بالفاظ متخيلة إذا أخذ في التروى والتفكير

ثم المعاني والألفاظ التي هي مواد الأقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد  
 الإحاطة بغيره لانه لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف  
 أحوال الألفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعبه بتعريف القول الشارح المفيد  
 للتصور أذلتصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف  
 ما يحتاج إليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه بتعريف الحجج على أصفاتها وتقديمها لأنواع  
 التأليف الواقعة فيها فيشمل كتابنا هذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى في المفردات والثانية في  
 الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة في الأقوال الموصلة إلى التصديق

## (المقالة الأولى في المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الأول في الألفاظ الكلمية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

### (الفصل الأول في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظير المنطق في المعاني ولكنه إذا اقتصر في البحث عن الألفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) واستعملها أئمة في فن البرهان قرب آخر الكتاب (٢) ما يحتاج إليه القول الشارح من التأليف قد ذكرنا في أول  
 الفصل الأول من المقالة الثانية حيث قال القول هو اللفظ المركب المح (٣) ثم نتبعه الخ لم يعقب بالمصنف الكلام  
 في القول الشارح بشرط الحجج على أصفاتها وانما قدم الكلام في أجزاء القضية ثم في القضية ثم في المحصورات  
 وغيره ونحو ذلك عما تقدم عليه على الحجج ولم يتكلم من تعريف الحجج إلا في الفن الثاني ولذلك قال هنا تقديمها لأنواع التأليف  
 وكان الصواب لتطبيق المبادئ على الصحيح أن يقول كما قال أولاً ونقدم على هذا التعريف الكلام في أنواع التأليف الخ قال  
 قوله تقديمها الخ لا يصح البناء بل مع تقديم الخ وهو غير معروف في استعمال اللغة

ما تدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغشاء دلالة عن استئناف تعريف أحوال المعاني وأقسامها اذ الالفاظ متحد وحده المعاني فمقول

دلالة الالفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثاني دلالة التضمن وهي دلالة البيت على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزء له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً فيشعر الذهن بذلك الا لازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والملائكة على الفردية والانسان على الضحالك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فأنه غير منحصرة اذ الوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

## (الفصل الثاني)

(في اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزءه مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين جعل جزءاً لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لانعقاله باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شيء أصلاً وصار هذا الاسم في حقيقة كالمشترك تاليفاً ينطلق لقصده التشریف فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب في هذا الحد زيادة تخصيص وهي أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة بما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبيد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دل على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح قد يكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس بقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلاً حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد له اسم وعه أجزاء دلالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقوله العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وسستأني تفاصيله في المقالة الثالثة

## (الفصل الثالث)

(في الكلّي والجزئي)

اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكثرة المحيطة بتسع مقاسوى الاضلاع (١) بل الشمس والقمر فأنهما كليان وان استنفدت الكثرة فيهما في

(١) معنى الجملة اراد معنى الجملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة قال المفرد هو الذي لا يدل جزءه على جزء معناه (٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس الا تلك التي تضيء النهار ولا قمر الا ذلك الذي ينير ليلاً أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شموساً كشمسنا تضيء في عالم كشمسنا وأقماراً كقمرنا تدور حول أجرام كارضنا تنير ليلاً كيانير البدر ليلاً فالشمس والقمر كليان يشتركان في كل منهما جزئيات موجودة خارجاً كالانسان والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناها الاشتراك بل لما يج خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس إنما كانت كلمة بالنسبة إلى شمس كثيرة معنوية فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كيانا لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى إذا لم تتوهم وعدم الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كيانا فليس كذلك بل اللفظ كلي وان لم يتمثل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لان كيانته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه ولو كانت وان لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئي هو الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا أريد به هذا المشار اليه بجهة لا صفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للترك فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيته للترك ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس إذن معنى هذا اللفظ صلاحية للترك محال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذا الشمس وهذا الرجل جزئي كلفظ زيد وكذا كل ما اقترن به الإشارة والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلي يقال له جزئي بالإضافة إلى الكلي والجزئي بهذا المعنى يغير الأول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلي وبالأول غير مضاف والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كيانا كالإنسان فانه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كيانا واعلم أننا لا نشغل بالبحث عن أحوال الجزئي بالمعنى الأول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا لما كانت تفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلي لان ادراكها لا يكون الاحساس أو تخيالا لا عقليا .

### (الفصل الرابع)

#### (في الموضوع والمجول)

إذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المجول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المجول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أي الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا في الاسماء المترادفة وهي الالفاظ المختلفة للموضوع لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المجول حقيقة ما حمل عليه فادقلنا الانسان ضحالك فالنهي به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحالك بل نعي أن الشئ الذي هو انسان وله صفة الانسانية هو أيضا ضحالك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقة ته في نفسه المجول أو الموضوع أو أحدهما والثاني غيرهما أما ما حقيقة الموضوع فمثل قولنا الانسان ضحالك وأما ما حقيقة المجول فمثل قولنا الضحالك انسان فان الشئ الذي هو الضحالك حقيقة الانسانية وأما ما حقيقة ثالث غيرهما فمثل قولنا الضحالك كاتب فان حقيقة الشئ الذي يقال له الضحالك والكاتب هو الانسان لا الضحالك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المجول يكفي بكونه صادقا في الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة ته حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التي ذكرناها فمعرفة فصول نوردها لك ان شاء الله تعالى

### (الفصل الخامس)

#### (في قسمة الكلي إلى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن الكلي المجول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمرا آخر راء حقيقة فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المجول إما أن يكون ذاتيا على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعني

بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان بالا اشتقاق أى يشتق منه له اسم كالبياض ويحمل عليه كسنتين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية. أو لا تكون داخلية في ذاته بل لا توجد بعده وتسمى عرضية فتنها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق  
فالمجولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم نبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله وغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

## (الفصل السادس)

### (في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وما هيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الآن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه الآن يكون لونا وأما ما يقتضيه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يقتضي في ماهيته الى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحَيوان وهذا وان لم يكن فرقًا عامًا بين الذاتي وماليس بذاتي فان ماليس بذاتي ما يتبع سبابة عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وروهما وهذا غير كاف في تعيين الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يتبع رفعه عن ملزومه مع استلزامات المزوم وجودا وروهما فاذن الذاتي يختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه متعة ولا للشيء يمنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما<sup>(١)</sup> وذاتي له وبيان هذا أن كل شيء له ماهية ملزمة من أجزاء فاعلمنا وجد في الإعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها وأولا وبسببها مادام الشيء باقيا واذ لم يتجدد في الإعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدم ما بالذات لا بالزمان فمكذلك لا توجد في الأذهان الأعلى وفق وجودها في الإعيان اذ العلم صورة في الذهن مطابقة للأجزاء الموجودة فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التامت منها لم يمكن أن تهقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق الذين هم ادخالن في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما يكونا مفضلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكم كثير من المعاملات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورهما على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزمهما تابعة اياه في الوجود والماهية

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل نابعة للماهية الابدع تمامها كالكتاب بالقوة للانسان فان قابلية الكتاب متى ينشئه العقل للانسان بعد اعتباره حيا نابعة تفكيرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن تقدم وصف الكتاب بالقوة في العقل على شيء من الحيوانية أو التفكر بالقوة فانهم المثل كل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استلزامات المزوم مرتبط بما تمنع الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت المزوم متعلا بخصيصا

(٣) ما هو ذاتي له أى يسبق تصوره سببا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتيها فانه نفس الماهية وهو نفس الذاتي



فلا ذاتي أو صاف ثلاثة يشارك بعض اللوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي إذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمنع سلبه عنه. وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له. وهذا هو الوصف الذي لا يشارك فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشارك فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستغفاد الشيء من غيره فليس الإنسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان. اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم الالهة. وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو جدته كلابل المراد أن شيئا مما يجعل الإنسان حيوانا نعم الذي جعل الإنسان فقد جعل الحيوان بجعله الإنسان لأن الإنسان حيوان ما فاحداثه إحداث حيوان ما. أما أن يقال جعل الإنسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الإنسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما يشارك فيه اللوازم التي تلزم الغنى لما هيته لاني وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو الثالث مساوي الزوايا لثلاثين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفهمها وما هيته لا تكون الا فردا فاذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فردا لأنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد شيء فان مقتضى قولنا يوجد شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد م (٢) ن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمه الم يف تميز الذاتي عن بعض اللوازم

وههنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا. وذلك لأن الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ليسبب الى الشيء غيره لان نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الإنسان ذاتيا لانسان بل الحيوان والناطق ذاتين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل شيء تكون نسبتته الى جزئياته المعروضة لعنايه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل السككي هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك السككي ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة بقترة اليها في ذاته ونسبة الإنسان الى الأشخاص التي تحتها مثل زيد وعمر هي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

### (الفصل السابع)

(في العرضي)

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم اما أن يلزم الشيء في ماهيته أولا ثم من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينهما وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم نسبته يليق الشيء فلا وسط بينهما وبين الشيء يكون بين اللازم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تنبته وتوهمه ان الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا وتوهمه. ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الإنسان مرسدا لقبول العلم ومثاله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أي على الإنسان (٢) من بعد بدعهم الدال أي من بعد إيراد دون هذا الامر وقبل ذلك الامر مفعول يفيد

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا من كل كون المثلث مساوي الزوايا الفاتنتين وأما اللازم  
بسبب أمر خارجي فنقل الاسود للزنجي والذكر والاتى للحيوان والابيض للطائر المسمى ققنسا (١)  
ومثل هذا قد يفارق الشيء وهما مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي فينقسم الى  
سريع الزوال كحمرة النخل وصفرة الوجمل والقيام والعود والبطيئة كالشباب والى سميحه  
كغضب الخليم والى عسره كالم الخليم

## (الفصل الثامن)

### (في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها  
فلندكر آراء الناس في الدال على الماهية ثم تتبعه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجلب به حين يسئل عن الشيء أنه ماهو أي ما حقيقة  
والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة  
وستعرف القول بعد هذا مثال الأول قولك في جواب من سأل عن الانسان عما هو إنه انسان فهو  
لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في  
جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معني الإنسانية  
وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيه فما إذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم  
تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك لئلا نقول في مثالنا إنه  
بحوز ذو أبعاد ثلاثة متضمن نام معتمد وليس حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقسيم كائنات المتأخرين زمانا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك  
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع النطقي أما الوضع اللغوي فهو أن  
الطالب عما هو أو عما يطلب حقيقة الشيء وما هيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به  
وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصاد في الجواب على الذاتي  
المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث ينتج انفسا كعنه لكن وسط وهو كون كل مثلث قابلا  
لأن يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل بأحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودى زاويتان قائمتان وهما يتوابعان

كل المثلث



(٢) ققنسا وجهه مضبوطا في النسخة التي بيدي بعض القاف الأولى وسكون القاف الثانية وضم المون التي قبل السين  
ولم أجدها بهذا اللفظ ذكر في معجمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه  
بعض الباحثين في العربية من الغربين ولم أجده أيضا في كتب حياء الحيوان العربية ولكن ذاكرت أحد الماطلين  
على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علماء العرب من نقل الانساب العلمية من اليونانية الى العربية بنى عن  
التعريب فأخبرني أنه وجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية كسينوس Cynos  
وهي بالفرنسية سينى Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية البشرون أو ماله الخبز وهو طير  
ماء أيضا ذكره صاحب حياء الحيوان في ماله الخبز ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهري وابن روي التوحيدى وبه  
بضرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض ورقته خفقت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني الى ققنسا وعلى هذا  
يكون القوم في ضبطه كسر القاف الأولى والله أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يابل على أنه مراده ماسيا في ذكره في باب التناقض



الوضع المنطقي فهو أن المنطقين توافقا فيما بينهم على أنه لا يجب أن ما هو بأشياء يسهون ما فصول  
الأجناس وهي كالتعرف بها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وإن لم يكن دال على الماهية ولا مقولا  
في جواب ما هو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ما هو و الفرق بين المقول في جواب ما هو والمقول  
في طريق ما هو إذ كل ذاتي مقول في طريق ما هو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في  
جواب ما هو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق  
على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط  
وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويسئل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا  
سئل عن إنسان و فرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو  
الحيوان فأما ما هو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وما هو أخص  
منه مثل الإنسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك  
ولا يكون مطابقة للسؤال بل زائدة عليه وأما ما هو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وإن كان كل واحد  
منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ما هو حيوان فهو حساس وكل ما هو حساس فهو حيوان فليس يصلح  
للدلالة على ماهيتها وذلك لأن الحساس إنما يدل بالوضع اللغوي على شيء ماله حس فقط وليس له دلالة  
على الجسمانية لا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود إلا جسيما وليس  
هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى إلى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال  
مستجور في الدلالات اللفظية إذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فإن  
انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي. وأما  
الحيوان فهو موضوع للجسم المتفلسف المتغذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشد عن دلالته  
شيئا وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فلم يكن الحيوان هو الدال على ماهيتها  
(وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر وخالد ما هم  
كان الجواب أنهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ما هو لأن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان  
فإن ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة فيه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الإنسانية  
فهو إما غوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم جسميته من أول تكونه لا قران أمور عارضة عما دونه التي  
منها خلق أو طرأ بها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون  
هو بعينه ذلك الإنسان وأما نسبة الإنسانية إلى الحيوانية فليست على هذا النحو إذ لا يمكن أن يقدر  
بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تبدل زوال الإنسانية وخصوصا الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو  
ذلك الإنسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الإنسان إنما تكونه  
من مادة ضرورة نفسية فإما أن يتم تكونه منها فيكون ذلك الإنسان بعينه أو لا يتم فلا يكون  
لذلك الإنسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التبدل الآخر وهو أنه إنما يصير إنسانا بالواجب تليق  
مادته لو قدرنا عدمها وعرضها أضدادها لتكون حيوانا غير إنسان لانه لم يصير إنسانا بسبب عرض

(١) ضرورة نفسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا إن الجنس لا يحصل في  
الوجود العقل أو الخارج في الفعل بالفعل وإنما قالوا إن الفصل مقوم للجنس فوجود بالفعل مستبعد الحق  
الطواحيه كجاسقيا للفصل المذكور في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التي بها تقوم  
الجنس فواقعهم حقيقة النوع بصورة النوعية أيضا وانما هي المصنفات صورة جنسية لتخصيصها بالجنس حقيقة  
بالفعل كجاسق

في مادته المستعدة للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنها به أو غيره بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيدا ونسائته ولئن اعتناص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والإفونة إلى الانسانية كنسبة الانسانية إلى الحيوان فسكأن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا سبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم جعله انسانا فلنستأخ في هذا المثال ولنجعل الذكورة داخلية في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطق بل عليه اعطاء القانون المقتضى به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجبها

### (الفصل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقبول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين محتلفين بالحقائق قولاً بجمال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد لا يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف إلى الجنس وحده أنه السكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بجمال الشركة قولاً أولا وبالمعنى الاول غير مضاف إلى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شي آخر أعني مقولا عليه ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذا ذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي يفتي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة إلى ما هو تحتة ونوعا بالنسبة إلى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا يقابل جنسا اذا لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحتة ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما يقابل جنسا اذ تحتة أمور مختلفة الحقائق يقال هو علم اقول الجنس على جريثاته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحتة أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحتة جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كذا كره في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك «لا قران أمور عارضة بعادية التي منها خلق الخ» ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كما واد العنصرية التي تكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بدور عرض عليها بسبب حيوانيتها فتكون تلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تميز الانسان عما كانت به حيوانا فاصل بين الكونين ولا في التمهيل الفعل الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي وكيفية لا يضاف ذلك أن تصرف أن للانسان مثلاً نفساً واحدة وهو هذه النفس حيوانا وانسان معا يكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في القبول بشرط كذا في جنس يشتمل على أن يكون هذه الاعتراف اذ اختلاف التسمية ما لا حظ في الاطلاق سواء اتجهت أفراد الحقيقة فيها أو اختلاف ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة إلى التفرقة وأهم من النوع بل هو الأول لأنه لم يراع اتحاد افرادة في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس  
الذي لا يتقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع و جنسه نوع ونوع سافل ليس تحت نوع فليس  
بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كلي يقال على كثيرين مختلفين  
بالعدد فقط اذ ليس تحت انواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلي يقال عليه وعلى غيره جنس  
في جواب ماهو قولا قليلا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحت  
يقال له نوع الانواع ولا يخالفه بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخلفاء<sup>(١)</sup> الفقه بين  
الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو ان الانسان نوع الانواع و جنسه الحيوان و جنس الحيوان الجنس  
ذو النفس و جنس الجسم ذي النفس الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجواهر جنس الاجناس كما ان  
الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحت جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم  
نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس  
تحت جنس ونوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا  
**ك** (٢) ان مقولا على المشتركات فيه في جواب ماهو فيجب ان يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى  
أو اخص منه فيصالح اذن لتمييز الذاتي عما يشاركه الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لان كل خاص  
انصف به هذا الا اعم اخصه به عالم يتصف به اذا كان مشاركا له في اعم عام ولذلك يصلح ان يكون جوابا  
لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أي» فان الأي يطالب به تمييز الشيء عما يشاركه في اعم عام لهما من  
ما اذا قيل الانسان أي حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية بخلاف الامر الذي  
يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان  
الأى لا يتعين الذاتي بل هو الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتي  
بل هو كذا لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في اعم (٣) ذاتي بل في كل عام حتى في الشيئية المطلقة  
أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئي أي شيء هو أو أي موجود هو وحينئذ يكون اسلوب ما هيته  
لانه يطلب به هذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ما هيته فتكون لفظه أي شيء  
هو أو أي موجود هو أي ما هو سوى الشيئية والوجود هذا اذ اقرن أي بلفظة الشيء أو الموجود أما  
اذا اقرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه في ذلك العام فكل يميز صالح لجوابه  
وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية غير الاحالة فكان صالحا لهذا  
الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل يميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالخلفاء بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطابق والمختلف  
المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على افراد المتفقين بالحقبة وليس له جنس ليساطته ونوع مركب من  
فصلين متساويين هما جزاؤ ليس فوقه جنس لان كلا الفرضين بما لا تنفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما  
تكون للتركيبات ولا يقصد الى البساط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له بما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصر المناطق  
الحد التام فيما تركب من جنس وقصلي قريبين

(٢) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ماهو لانه اذا كان اعم ذاتي فكل ذاتي سواء اخص منه فيكون متبما له

فتبين الاقسام في ذلك الاختصاص لا يبق لها اشتراك الا في هذا الاعم فيكون تمام المشتركات بينها يقال في جواب ماهو

(٣) قوله في امر ذاتي متعلق بالمشاركات أي لا يتعين ان يطالب بأي تمييز الشيء عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصح ان يطالب  
بها التمييز عما يشاركه حتى في الشيئية المط

خصوا به هذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه الكلي المقول على النوع في جواب أي ما هو في ذاته  
 ﴿واعلم﴾ أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه أو نوعا فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم  
 الحيوان نوعا هو الإنسان لكنه ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا إذ  
 الحيوانية المطلقة قد يتخاضع عن النطق ولا يتصور دخول الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس  
 المختصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع فإن تلك الحيوانية إنما  
 تقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وإن كان ذاتيا للمقوم نوعا الذي هو مركب من الحيوانية والنطق  
 فهو ذاتي أيضا للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب  
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذ البياض  
 ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث  
 هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فإن ذاتيته  
 بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي  
 هي حصته فكذلك هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لولا الفصل لما تصور  
 تقومها أصلا

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم  
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

(١) فهو ذاتي للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصته  
 للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محتملة إلا بالفصل فهو ذاتي لهما من حيث أنها لا تكون ذاتا حتمية تالفا لخصمه اليها  
 وإن لم يكن هو دخلا في مفهومها وبعض القوم صرح بأن الفصل على تسمية الحصص النوع من الجنس فالنطق مثلا على  
 فاعلم للحيوانية التي في الإنسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخميط في فهم ما رآوه  
 من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وأرسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيل في  
 المنطق وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى يبين فيه هل للعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن  
 الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وإن ذلك الوجود العقلي الحقيقي ينزل إلى الوجود الحسي في أفراد كل  
 نوع وهو ما ذهب إليه افلاطون وأولئك الوجود الحقيقي للكلية ليس الوجود الواحد وحده وهو وجود الحصص  
 في الأشخاص أو حصص الأجناس في الأنواع فكما تقول إن النوع وهو الحقيقة إذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك  
 الوجود الخاص لا أمر آخر جعلها شخصا وبقيت العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودا بذلك الوجود دون أن يكون  
 الوجود جزءا منها كذلك تقول إن الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الإنسان وبه صار نوعا بدون أن يكون  
 جزءا من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب أرسطو وهذا لا حاجة لبيان في المنطق  
 ومع حرص المصنف على الاعتماد على هذه المساحة الحكيمة في المنطق فتدبر في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج  
 إليه في المنطق الفرق بين الذاتي وغيره وما قاله الشيخ ابن سينا «إن الفصل يتصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي  
 يأتي أولا لطبيعة الجنس فيحصل لها ويفرزها أو أنها (أي سائر الأمور) تلحقها بعد ذلك التيها وأفرزها» وقول المصنف  
 إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيها العوارض جزءا  
 من المركب مقومًا له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق المركب منه  
 ومن الحيوان وهو الإنسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد أن يكون ذاتيا من أمر آخر ويشخصه  
 لطبيعة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ ليجعلها ملحة عليه

(٢) حصته هذا النوع الخ أي حصته الجنس المحدلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها تسخّر معنى تعرض بعد الفصل وهذا المقوم بالفصل قد يكون نوعاً آخر. وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المقوم بالقياس الذي هو فصله وما هو مثل الخيول الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتبار المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فالجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم والنوع الأخير المقوم دون المقسم وللتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحتها وأما المقوم فما يقوم به ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذات

وأما العرض فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدتها أنها كلمة مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلث ولما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع أحوالها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحدته أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالابيض الثلج والخص وكالمحرك للأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلاً للجوهر الذي ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهر كالبياض بالقياس إلى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلي محمول على الثلج والخص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكل لا يتخلو من أحده هذه الأمور الخمسة كما عرفت

### (الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة لبعضها مع بعض)

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس بجنس في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل بنفسه اللازم المشترك فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع انما هو نوع بالقياس إلى الاسم الذاتي الذي هو أعظم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يميزه في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وهذه وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره وهي (٣) فادققيقة لفظية يجب أن ينتم لها وهي أن المستتر كات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها الأنواع كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الخ وهذا هو النوع بل في الأضافي أما بل في المنه وره فو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحتها متفقة فيه شاملة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تميزه في ذاتها

(٣) وهذه حقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف في الأسماء أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فله دون عامه اعتد اعتباراً من حيث هو حقيقة تقيده بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود وقد تكون نسبتاً إلى قيمة الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في أفرادها باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كالإخفى

أخذ النطق معه فإنه يكون نوعاً بهذا الاعتبار لانه يكون مقولاً على كثير من مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذة معه الحيوانية فإنه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لا شخص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحالك انما هو نوع أيضاً لهذا الضحالك من غير أن يعتبر انساناً وانما هو خاصة لا شخص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه نوع له وانما هو عرض عام للثعلب والخص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لانه هذا الابيض من حيث هو هذا الابيض فكأن الجنس ليس بجنس لا حد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس بجنس الفصل ولا الفصل نوعاً له ولا الاحتياج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيواناً فانطق بل شئ ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيواناً كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلياً في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترن بالجنس أو لا فيقومه نوعاً موجوداً بالفعل مستعداً للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقويمه نوعاً لا قتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلّي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق وليكن (١) مع ذلك يسمى فصلاً بسيطاً والكميات الخمسة أيضاً على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحالك لا الضحالك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هي المحولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمر ولا النطق والخصم والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة الى أنواع عرضاً عاماً وبلاضافة الى ما فوقها خاصة كالنبي فإنه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحداً جنساً وفوقاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من السكيف وبنسب للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

## (الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ السككية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلاً)

### (الفصل الاول)

نريد أن نبين في هذا الفن بعض الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجناساً ثمانية المركبة التركيب الموصول الى درك المحولات والناطقين حصراً والامور في أجناس عشرة هي أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواع مختصين في القسمة الى درجتي أنواع الانواع التي لا نوع بعدها وينتسبوا كل واحد منها الى الامور الثمانية بل هي الأولى لثلاثة

(١) وليكنه أي الناطق يسمى فصلاً بسيطاً وان كان مشتقاً فيقومه معنى مركباً لأن الفصل ما عبر عنه الناطق لا يشترط روح الناطق

منها وأن الانفاط المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فإن البيان اللاتقي يفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به إلا نظر المنتهى إلى العاظم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لأن ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنساً حقيقياً ولا كون كل واحد منها جوهر أو الباقية أعراضاً بل يجب أن يقبل قبولاً على سبيل التقليد وحسن الظن فإن بيانه الحقيقي لا يتكلفه إلا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة إلى فهم الشك<sup>(١)</sup> الذين أن تأنس طباعهم بأمثال هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الأمور فإن إدراك القوانين مجردة عن المواد والأمثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الأول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدة بالنسبة إلى تلاميذ الحجج والأقوال الشارحة إذا حجج مؤلفه من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعاً والآخر مجحولاً ولا بد من كمية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المجحول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسم أيضاً إحدى الطرق الموصلة إلى اقتناص العلم بالمجحول والقسم الفاصلة هي التي للأجناس بقصودها المقسمة إلى الأنواع الملاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسم بالخواص والأعراض أيضاً فمعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتنا في الأقوال الشارحة أظهر إذا لم ود من جعلها مؤلفة من الأجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الأجناس والخواص والأعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتي الفنين بالنسبة إلى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيعورياس أي المقولات العشرة

## (الفصل الثاني)

(في نسبة الأسماء إلى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعده هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالأداة ونسبة الأسماء إلى المسميات لا يخالف من ثلاثة أقسام فإنه إما أن يتحدد الاسم ويتحدد المعنى أو يتكرر الاسم ويتحدد المعنى أو يتكرر الاسم ويتكرر المعنى أو يتكرر الاسم ويتكرر المعنى وأما أكثر الأسماء والمسميات معاً والقسم الأول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعاً على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينهم فيه مثل الحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بالنسبة إلى جزئيات متواطئة لأنها واقعة عليها بمعنى واحد بالسرية وربما ينظرون أن الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فإن كون الاسم متواطئاً أو غير متواطئاً على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا يكون المعنى ذاتياً أو عرضياً

(١) الشايدن التذكير كل شيء قليل من كثير شدة العلم والفناء وغيرهما شيئاً شديداً وأحسن منه طرفاً وشدة الابل شدوا سقتها قال ابن الاعرابي الشايدن المعنى والكايد الذي تعلم شيئاً من العلم والادب والقيام بما هو ذلك كانه ساقه وجهه فالشادون أي الذين أخذوا طريقاً من هذا العلم ولم ينتهوا إلى ثابته وهم المبتدئون

(٢) ويتكرر المعنى أي يكثر ما يطلق عليه اللفظ فإن الحيوان وإن اتحد فهو واحد وهو المعنى الموضوع عليه اللفظ ولكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالإنسان والفرس وغيرهما وهي من مسمياته لأن كلا اسمها حيوان

(والثاني) من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في التسميات كلها ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون بعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة مما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة مما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والنسب فان معناه واحد فيه ما وليكنه الجوهر أو لا وأولى ولا عرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض وبعض الاعراض كذلك أقدم وأولى من بعض والأول غير الاول لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيها معان غير تقدم وتأخر وليكن في أحدهما أتم وأثبت (١) وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدّة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدّة والضعف مثل المتفاوتات المختلفة بشدّة أو ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والبيض وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون إلا بيبض والحار والبارد واقع عليهما بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثاني) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصنوع وهما واحد وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس محسّس مقدر بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المنقول بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة مما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية الى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا ولا آخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثاني منه سمي بالاسم المنقول وربما خضع المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الاول كلفظي الصوم والصلاة فاختصنا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للمسالك ولفظ الصلاة للدعاء والاشياء المستعمارة والمجازية من التشابه أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار لغيره بشبهه أو قرب واقصا بينهما ليكنم اذا استعملت ففهم معناه صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعمل للشيء من غير وجه غير نقل الية بالكيفية وجعله للاستعمال بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للمليد حمار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونهما كذا وكذا كونها مسكونا فيها لما جاز إضافة السؤال الى الحقيقة الى الأهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أصغر فربا الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد فمثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الثعلب لا جليل أن الكلب أتبع الحيوانات للانسان والشعرى تابعه

للمرور التي جعلت كالانسان وهي صالحة للجبارت أو أمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبج الماء والعضو البصر والديار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها وجهها وتشترك هذه الاقسام الثلاثة في اسم وهو أن يقال لها الحقيقة اسمها و قد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

(١) وأثبت كالجوهر بياض وحركة الشيء واحد في آن واحد من علته واحدة فان الوجود واليأس أتم وأثبت منه في الحركة

(٢) صورة الجبارت أو أمين صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج الاثني عشر وسميت الجوزاء بالجبار لانها على صورة ملك متوج جالس على كرسي ويقسمون فيها حورق انسان لهذا قيل انها أو أمان والشعرى كوكب نير يقال له

المرزم بكسر فسكون ففتح يطعم هذا الجوزاء وطوله في شدة الحر وهما الشعران البوران التي في الجوزاء والقميصاء التي في الفراع ترغم العرب انهما أختنا سهل



بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على الق<sup>(١)</sup> ار وعلى من اسمه اسود وهو ملون أيضا بالسواد  
فاذا قيل الاسود عليه تعريفا له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفا  
له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك  
كالا سود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه وقوع  
بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسمه وسمى ذلك الاسم معنى خاصا تحت وقوع الاسم عليهما  
والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل غير المتنع وقيل لغير الضروري وجودا وعدما وغير  
المتنع اعم من غير الضروري فاذا قيل عليه ما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحدة  
قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه <sup>(٢)</sup> من المعنيين المختلفين ويتبع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه  
كلها أقسام القسم الأول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة  
وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا البيت والأسد لهذا السبع المعروف  
والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن  
يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة  
وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس  
والسراج والماء وهذه الأسامي إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق  
موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنهم مترادفة لا يتفق موضوعاتهم وليست كذلك فذلك على أقسام إما  
أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان  
السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوع <sup>(٣)</sup> ووعلمه في الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف  
الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهمل فان  
أحدهما يدل على حدثه والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب  
وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف  
ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي اسمياتهم اضافة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ  
لسمياتهم من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء  
المنسوبة اليها وتغير تلك الاسامي في الشكل والتصرف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين  
كقولنا شجاع من الشجاعة وقبول من المال وحداد من الحديد ولو كان ما أخذوا بعينه من غير تغيير  
الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن من جملة ما هو مشتقا بل من جملة ما يقال  
بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمندى من هذا القليل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير  
اللفظ عن شكله كالمندى والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقاء على شكله كالمندى والمشتق  
يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والشيء آخره نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الآخر مع  
الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)  
(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهر أو عرضا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

- (١) القار بالتفاف شيء اسود تظلي به السفن والابل وقيل هو الزفت
- (٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى حائر العدم بالاشتراك
- (٣) موضوعات أي ذات والصارمية وصف لها بمحمول عليها حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا الحل المتقوم بذاته المقوم بما يحله فكل ماهو به هذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر أما ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل وجوه الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقومة الذات البصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له إلا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً تقوم به بالنوع فإما يكن للجنس أنواع لا يتحقق بنفسها فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في (١) مكانه الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن كان (٢) مكانه هو الذي أفاده القوام بذاته وجوده بالفعل وأما العرض فبجواز ذلك فإنه انما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لاخرى سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجوده (٣) كل في الأجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج إليه اذ الكل هو مجموع الأجزاء فلا يقال إن الكل في الأجزاء بل الكل هو الأجزاء لا واحد واحد منها بل جملة فنسبة الكل إلى ما إلى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل في واحد واحد من الأجزاء أو إلى الأجزاء بجملة وهو محال الأجزاء فكيف ينسب إليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الطهور منه جزئى كريد وعمر وهذا الخشب وهذا الحجر ومنه كلي كالإنسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجواهر الكلي مقول على موضوع وموجود في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فلسكيتته وأما أنه ليس في موضوع فليطهر منه ونقطة الموضوع فيها باعتبار الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المسمى كوم عليه بإيجاباً وسلب كما تقدم في الفن الاول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في هذا الفصل والعرض الكلي مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فليطهر منه وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلا أن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أى مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ مطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الأرض مكانها أو لزوم مكانها إلى سبب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وان المكان هو الذى أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الأجزاء نائب فاعل أو ردأى كما أوردوا فيما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً ليعرفوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الأجزاء ليعرفوا بينه وبين العرض الخ

كأيا لان الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد حكمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم إلا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن نقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للإنسان منه زيد لانه لا يعرف الإنسان والإنسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الازيد بعينه فلا جعل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون عمران حيث هما شخصان جزئيان فيجب أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا لا بحسب اللفظ مثل ما نقول زيد هو أبو القاسم فان الإشارة باللفظين هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد أن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أمّا وجوده في الموضوع فلعرضيته وأمّا أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

### (الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه اذا قيل كل شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الاول مثل ما اذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذي جعل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم لا يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فاجعل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما جعل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب جعل الجنس على الانسان بسبب جعله على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع جعل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع جعل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه واذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه واذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

- (١) اذا قيل شيء على حمل موطنه (٢) ثم لا يقال الجنس على أي شيء جعل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس  
(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتبارا فقد جعل الانسان بلا شرط وجعل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المتنوعة والصالح لقبول أي فصل كان

واللون في الجسم لأعليه وأما ان كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالشهور  
 أن هذا امتنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا ينال نفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على  
 استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلان العرض هو الموجود  
 في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون  
 موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه  
 فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه  
 وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر الى موضوع  
 وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع  
 هو الجوهر (١) الى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد  
 يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

### (الفصل الخامس) (في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والائين ومتى والوضع والمالك وأن يفعل وأن يفعل  
 فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة  
 كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولما  
 نشغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع  
 الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالاتها على ما تتعمد دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ  
 ودلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقترنات فان المنطوق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو  
 تهافت غير ضروري الا أن ما يمتنع من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض  
 هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس بنفسهما لان شرط الجنس أن يكون وقوعه  
 على ما يشتهر بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد  
 منهما ذاتيا لما شتهر فلا نال الثاني ماذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال ليتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي  
 الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فاننا نفهم معنى كثير من الاشياء ولا  
 نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكمية نفهم معناها ولا نفهم  
 عرضيتها بل نشك في عرضيتها ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما (٢) دفعه هو ان ذلك الجزئي  
 وكذلك ليسا متواطئين فان المتواطئ ما جعله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقسّم  
 وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى  
 العرض هو الموجود في الموضوع وما لم يوجد (٣) الكم في موضوعه لا يوجد الاين ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الاعراض تنتهي اليه فالجوهرون موضوع لكل ما هو في موضوع على ما مباشرة أو بواسطة  
 ومعنى كونه موضوعا أنه مستقيم بذاته مقوم للمحل فيه لا بالناسي المقابل للمحمول أم هو موضوع ما على موضوع فهو بمعنى  
 ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض للون وجوهرا كقولك الجسم

جوهرا

(٢) بدفعه هو ان ذلك الجزئي أي بعد فهمهما في ضمنا لانهما مقومان له فحق ذلك الجزئي ثابتين له

(٣) وما لم يوجد الكم الخ أي فالعرض مقول على الكم ولا يتم على الاين ومتى ثابتا فهو على التشكيل فيه وفيهما وكذا  
 يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بدفعه

المضاف مرض بهما الجوهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة  
أو التسعة وقوعا جنسيا

### (الفصل السادس)

(في أقسام الجوهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر  
في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءا خلا في تقويم  
المركب وما هيته بل هو يرى مفارقا عن المادة أصلا وليس له وجوده وإما أن يكون داخلا في تقويمه  
وما هيته والداخل إما كالتشبيب بالنسبة إلى السرير أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما  
كشكل السرير وهيته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كنسبة  
الموضوع إلى العرض في أنه تقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول  
والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود  
بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصله يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على  
الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما  
غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس  
والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذي النفس الحيوانات وأنواع النباتات  
والسموات فأنها ذوات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر  
والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات والاعجم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج  
تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج  
تحت الناطق الأشخاص البشريّة كزيد وعمر وخال وغيرهم وتحت ما ليس بناطق بماله حس جميع  
الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته  
كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي  
الذي هو زيد لم يكن جوهر الكون زيدا وإلا لما كان عمر وجوهرا ولا ~~لكن~~ كونه موجودا في الاعيان  
إذا الجوهر ليس حقيقة نفسه أنه الموجود في الاعيان لافي موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت  
في الاعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية حقيقة وماهيته وما يحمل عليه شيء لما هيته  
لا يبطل ذلك الجمل بسبب العوارض التي تحلقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها  
الجوهرية المتعقلة على الإنسان لما هيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والانس فهي أجزاء الجواهر مستو ما لها فان طبيعة النفس انما  
تتقوم بالفعل بسبب اقتراف هذه الفصول بها كما يفهم وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرا اذهي  
أقدم منها فان جزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر في الوجود شيء سوى الجوهر اذ  
الموجود لا يشاء من أن يكون جوهرا أو عرضا والعرض متأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه  
لا يكون عرضا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التي هي  
الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي متعقلة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يعمل  
على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهرية بالصفة على سبيل تقسيمها الجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أي لا يتركب حقيقة من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما رده عليه من الاشكال أعراض له

الجوهريّة أي الشاطق شيء ذو نطق يلزم أن يكون جوهرًا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفته من قبل.

والكلّي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي أولى بالجوهريّة لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهرية فهو الوجود لا في موضوع لكنه معترف به الوجود لا في موضوع والكلّي لم يتحقق له وجوده لا في موضوع وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي فإلم يكن جزئي يقال عليه الكلّي لا يتحقق الكمية التي هي نفس القول على موضوع تحتها والجزئي ليس قوامه بالكلّي فإن من الأشياء ما لا يمكن أن يقال عليه كلّي بل هو وحده لا مشارك له والذي يقال عليه كلّي فقد يمكن أن يتوهم شخصاً وحده ليس عليه كلّي وهذا الجزئي هو الذي ليس بعضاف وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونه وفيما بين الكلمتين تفاوت أيضاً فالأنواع أولى بالجوهريّة من الجنس لأن قياس الجنس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فالنوع يمكن أن يقال على ما تحتها دون أن يكون عليه كلّي آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كميات هي أنواع تحتها وأما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضلّة والذاتان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وماليس له موضوع لا يكون ضدًا لشيء ولا له ضد والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعاً كان لبعض الجواهر ضدها وهي الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض فإن الكمية لا ضد لها أيضاً كما نبينه.

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص فإن المشتد يستند في حالة هي ضد الحسالة التي يشتد إليها واشتداده هو أن يتسلخ عن حالة يسيراً يسيراً متوحيهاً إلى أخرى يكتسبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون إلا بين ضدين ولا تضاد في الجوهر وما قسم (٣) أنه لا في شئ من الجواهر قطرياً أنه دفعة لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكأن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون إنسان أشد في إنسانيته من إنسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الاشتداد إلا الذي حكينا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أي وهو كلّي فأنه عند التحقق يكون ذلك الجزئي وقوله وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي وجهه أن يكون الجزئي أولى بالجوهريّة ونخصه أنه الكلّي في كليته محتاج إلى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي ولا ينبغي ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده فإن الكلّي محتاج إلى الجزئي في عروض الكمية له والكمية من الأمراض العامة لكل من الكميات لا تدخلها في كونه جوهرًا أو غيراً أما الكلّي في ذاته المعروف بالكمية فلا يدخل الجزئي في قوامه بوجه الأمر حيث أن الكلّي لا يوجد في الخارج إلا في الجزئي فالجزئي أولى بالوجود لا في موضوع من الكلّي الذي لم يتحقق في الجزئي وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ.

(٢) ماليس يقال عليه كلّي أي كلّي ذاتي فلا يناق أنه لا يوجد جزئي لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئي فإن لفظ الجزئي كلّي في مفهومه يقال على كل جزئي.

(٣) وما تساهلنا في نبوته للجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشد منه وإنما هو عدم دورية وجوده دورية أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا أو سمينا ذلك انتقالاً للجوهر فيأخذ لآلية من ذلك دفع لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الاشتداد والنقص.

بثبوتها في الجوهر فان الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشدية تتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا  
بشاركة الجوهر في هذه الخاصية  
ومن خواص الجوهر التي لا يشترك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة والأعراض  
إن أشير إليها فاعلمنا تناول الإشارة بالقصد أو لا موضوعاتها ثم تعين هي بسبب تعين موضوعاتها فإولا  
موضوعاتها الاستحالة أن يكون إليها إشارة أما هي فالإشارة إليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه  
الخاصية لا تعم كل جوهر فان الجواهر المفارقة للإشارة إليها كانت جزئية أو كلية والجواهر الخمسة اذا  
أخذت كمية صارت معقولة فخرجت عن امكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي الخمسة  
الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل  
الاضداد لانه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أو رد وكل شخص أبيض اذ الكلي يشتمل على كل  
شخص فاذا قبل حكمه قبله جميع جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب  
تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صادق ثم يصير هو  
بعينه كاذبا اذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بجماله وكذلك السطح يقبل واحده منه بعينه السواد  
والبايض وذلك لان الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون في نفسه  
وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا  
القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

### (الفصل السابع) (في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزئ ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه فله قدر أو  
يقدّر ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الاولى نوعان أحدهما المتصل والاخر المنفصل  
أما الكم المتصل فيستدعي تميزه عن الجسمية تأتفاق البيان فنقول  
كل جوهر جسمي يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينهما تقاطعا قائما  
أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجاهتين  
سواء ولا يخالف في هذا الجسم جسمي فلا يكون هذه الصفة هو الصورة الجسمية التي هي جوهر  
لا الكمية التي هي عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الأبعاد أو كلها في بعضها أصغر  
عما هو حد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضا في هذا المعنى بالقسمة الى أحواله في نفسه بسبب  
تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلها بشكل يكون أحدهم هذه الأبعاد بسببه أزيد  
من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعادا آخر تخالفه الاول مع بقاء الجسمية  
والشمية على ما كانت فهذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم  
الواحد بالنسبة الى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن تفرض فيه أجزاء متلاق عند

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يراد منها أن ذلك الكون هو الامر الحقيقي التي به تقوم المادة  
جسماء صارت به تقبل فرض هذا البعاد ذلك الامر الذي لا يختلف في جسم دون جسم أما ما يختلف فيه الاجسام من  
هذه الأبعاد فهو الكم كما بينه وفصله

حد واحد مشترك بينهما فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قار بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع لكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حذوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيفيته اذن لكونه سطحيا وأما السكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزاء المفروضة فيه هو الآن

وأما السكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينهما تلاقى عنده وتتعديه وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها انجزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفا مشتركا وانجزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترتله واحد بينهما كانت الاجزاء ستة إن لم يعمد الوسط معها وان عدم كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى السدد وليس كذلك فان كنيته بسبب عروض العدد ولو جعلنا كل ما يعرض له السدد قارا بالذات ونوعا منه لكانت أشخاص الطيور والنبات والكواكب من السكم بالذات لا محروضا السكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاؤه وهو محدود بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول يتجمع منها وهذا هو نفس السدد لأنواع آخر معه واقع تحت السكم وقد عرض القول كما يعرض أسائر المعدودات

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محرركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما ما عجزوا الميزان الى جهة منه فلا يلقى أحدهما على إشالة الآخر رأسي في نفسه فان قوى قيل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا الا يقوى بها على تحريك ضعفه بل على يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف القوى عليه ولا يقوى عليه لأنه مساو لضعفه وقد يقال أيضا الثقل لأنه ضعف الآخر اذا كان تحركه في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر شال الميزان اربعة سمات احدي كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون

ولكن عرف أشال الناقدة ثبوتها رقة وأشال فلان الجوز رقة ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أي بقوته

(٣) بل يتاونه ضعفه أي يتاونه له بحيث لا يرتفع ولا ينخفض عند قيل لهذا القوى أي الذي قوى على الشيء فرفع الكفة

التي هو فيها الكفة لم يقوى على تحريك الضيف بل قومه الضيف قيل له انه مساو لضعف القوى عليه وهو الذي ارتفعت

كفته قبل المتابعة فان لم يقاومه الاضعف قيل انه يساوي ثلاثة أضعافه وهذا يساوي ثلثه وهكذا فالجوز بعدد

المقاومات فالقوامات هي عروض العدد الذي هو من السكم



ضعف مسافة تحريكه فلول النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقايير اجسام لم يلزم  
التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة بما بسبب المسافة أو بسبب  
الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وليال ونهور وسنون وبعد  
واحدة منها في طرفة العبد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة تبرز  
لها العدد اذا جازت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المنفصل  
والكم قد ينقسمه قسمة أخرى الى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لأجزائه اتصال ومع  
الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منهما من الآخر ويسمى عظما ومقسداً ف الخط والجسم  
والسطح بهذه الصفة فهي أعظام ومقايير الزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل ان الزمان مقدار  
الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذي هو كم ذو وضع  
وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصية قبول  
المساواة واللامساواة

وهذه ألفاظ تشبه بالمساواة كالمساوية والمساكة والمواقة وليس لهما معنى المساواة والمساواة هي  
الطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئين ذوي ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة  
لا يطابق فيه معنى المساواة ولا يكون كذا وهذه المطابقة لا تتصور في النقل والخفة دون النظر الى المقايير  
المكتفية بهما فيعرف بهذا أنها ليس من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضلله كالم يكن للجوهر ضد ويانه على ما يسع المنطق أن الضدين لا يدمن وقوعهما  
تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القاذرات وهي  
بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعني الخط والسطح والجسم العلبي والاضداد لا تجتمع  
والزمان أيضا لا ضلله اذ هو على التقضي والتجديد فلا يخالفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد  
بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا يوجد مظهر  
أبعد منه ثم البعد لا يقوم ضده والثلاثة مقبولة لكل ما هو أكثر منها مقبومة عما هو أقل منها

وهي هنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذي هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم  
والمعنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الاتصال فليس  
ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فبما من شأنه أن شأن جنسه أن  
يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد  
والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام بمساويين وقد بينا  
أن عدم ليس ضدًا مع أن الزوجية والفردية كميات في الكم لأنفس الكميات وكذا الاستقسامة  
والاختناء كميات ولا يمنع أن تعرض في الكميات كميات متضادة وأفضل المتأخرين أوما في بعض  
كتبه إلى أن الزوجية تقوم الفردية وهذا منه تساهل فان العدد الذي تعرض له الزوجية فهو المقوم  
لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقبولة للفردية فأنقسم ما إما كميات متضادتان ولا  
يقوم ضدًا البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يقوم بوجود شيء بعده ولا عدمه بوجوده  
بل الكميات التي هي مظهرها لا يمكن أن تكون كميات في العدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المبادئ بتدويرها المشروط في وجود العلة وليس مقبولا داخلاق  
جوهرها لعل الحقيقة لا تتغير

والكثرة والقلة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضدادا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء ~~ككونهما~~ عقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد بسبب <sup>(٢)</sup> التضايف

واعلم أن التضايف أعظم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغروالكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليست أضدادا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتماعا ليس بشيء فإنه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عسده من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع مع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر المغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شيء واحد

في يتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالسؤال من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في أنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي غمعه في الكمية والا زيد الذي تجوز به أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضددين وتفاوت الأزيد والا نقص لا ينحصر بين طرفين البتة

## (الفصل الثامن)

### في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولا يمكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو به اجسام مخصوصة وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذات البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه والى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى الأبوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ماهية مضاف والقسم الاول من المضافات انظر الى ما يعرض له من الاضافة الى شئ من ماله

(١) مع سائر شرائط التضاد كاشتداد الزمان وأن يكون بينهما غايات مختلفة

(٢) وبسبب التضاد التضايف أي ويعرض لهما التضايف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضددين بسبب كون الضدين متضايفين واعترفنا بأن

الصغروالكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حيث تكون بتفسير فائدة كبريتة اذ لا تأكيدها بل في الصفحة

تصرفا وجهه العبارة فان كان الضدان الخ بحرف الشرط

ماهية المعروض لها الاضافة كل المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية بالمعقوفة واخذت نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان اخذت الماهية بعارضها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا اخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون اخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا في المتضامين بل كل واحد منهما يختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمسكين فلهذا المسكين مع الآخر وهي قيسه وفي ذلك المسكين آخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة اظهر اذ كل اضافة مخالفة للآخرى بالانواع

ومن خواص المضاف الشكاف في لزوم الوجود وانتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فان أخوة هذا لازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمساكنة والملاوكة فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الابن اب الابن يقال الابن اب الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف اليه لأمن حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقبل الاب أبوا الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تعبد رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذ لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيسه أن يجمع أوصاف الشيء بأي تلك الأوصاف اذ اوصافه ورفعت غير قيمته الاضافة أو رفعت ووضعت غير اوصافه الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعتها أو لم يجز واستقيم كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت مسكونه ابنا واستقيمت هذه الأوصاف كلها لم يبق الاضافة فلهذا ينبغي أن نتعامل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضامين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ثمان المبرجونات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تلقى عليه لم يتصور وجود علمه دون فلا تلاحق بينهما متضامان ووجه حمله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه موقفا ولا يتصور كونه موقفا دون العلم به فهم مبالا انفسك لا احد منهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراد في الشكاف وجود المتضامين من وجه واحد فان كان أحدهما بالنسبة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالنسبة كان الآخر كذلك

واعلم أن المضاف قد يبرهن بالتولات كلها أما في العلم فهو في الاب والابن وفي العلم المتصل كالعلم والضمير وفي العلم المتصل كالكم والكثير والقليل وفي الكيف كالأحر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأثر كالأعلى والأسفل وفي معنى كالأقدم والاحسن وفي الوضع كالأشد واللين

والجلاء وفي الملك كالأكسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تبخنا ونقطعا فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأبر ضد الأبرد وأحر من آخر ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلانهم لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكمي ضد الصغير ولا الضعيف ضد النصف لما عرفت وهذا منى حكاية لما قيل في كتبهم لا ما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان عرض الكيفية فليست الكيفية داخلية بل هو نفس كون الكيفية مقبولة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وما هيته معقولة بنفسها ثم تعرض لها إضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الكون مقبوسا فلا يعرض له التضاد الذي يستدعي طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضها وقد قدّموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لأنه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للأحر والأبرد طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره والأحر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فالكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا تناقض قولهم في الموضوعين

### (الفصل التاسع) (في الكيف)

الكيف قدراد به الكيفية وقدراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصورهما تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن بفعل وأن ينفعل بأنهما هيئة قارة وتنفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنهما لا يوجب نسبة إلى شيء خارج وتنفارق الكم بأنهما لا يوجب قسمة والوضع بأنهما لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها وأنواعها أربعة تحتوي عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون ممتصا بالكم من جهة ما هو كم كما في الأربعين والثلاثين والتعدوير وسائر الأشكال المختصة بالكميات وكلاستقامة والاختفاء للخط وكلا زوجية والفردية للعدد وهذا قسم

ولما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسّا كالألوان والطعوم والزوايح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخا يسمى كفيات انفعالية كحلاوة العسل وحرارة اللورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعاليات انفعالية (أحدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تشغل عنها (والثاني) يخص بعضها وهو أنها احادثة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الخلقة كحلاوة العسل وحرارة النار أو

(١) تناقض قولهم في الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الأحمر مثل الأصفر حيث هو أحر مأخوذة فيه الحرارة التي وقعت فيها الغلبة وهي كغلبة مضادها لوجوده المأخوذة في الأبرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن الغلبة وقعت فيها فيكون الأحمر من حيث هو أشد حرارة وهو يعني الإضافة تضادا للأبرد من حيث هو أشد برودة أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان للماهية والحسنة لا في ما فيها وهي الجسم التلبي مثلا فالصغير والكبير كلاهما جسم تلبي والصغير والكبير إضافة شتى وليس فيهما ماهية وراء ذلك مقولة بنفسها من شأن التضاد فهما كالألوان والنبوة في اختلاف الاس والبرد فبما مع الاختلاف تداخل في نفس النسبة على ما ثبت في قوله تعالى انحران أو البرودة وبذلك الماهية يقع فيها التناقض فلذلك قالوا « فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا »

(٢) وصيغة المسفار أي الأحر بطبيعتها من الأحرارة مثلا وصيغة المسفار وحلاوة العسل اختارة عن انفعال المادة الخارج لانها عارضة للخارج والحرارة وان كانت النار على رأيهم بذاتها لا عن انفعال الشيء من شأن فرعوا أن يعرض موضوعه بالانفعال كالحرارة التي ترقن الزواج مثلا

بعد الخلقة كالموجة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كمرة  
الخل وصفرة الوجه تسمى انفعالات لأنهم انفعالات في أنفسهم بل هي هيئات قارة فان أنواع  
الكيفية تشترك في أنها هيئات قارة وليكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها  
انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميز الهام عن النوع الراسخ  
الناث وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسًا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى كماله (١) فأن  
كان استعداد المقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة (٢) الحية والصلابة وتلك هي  
الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانحياز لأنفس عدم المرض والانحياز وان كان  
استعدادا لسهولة الانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة بها  
يسرع قبول الجسم للمرض والانحياز لأنفس القبول ولا تعني بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى  
فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد  
طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض  
على لا قبوله أولا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون في أنفسها كالات لاستعدادات لكالات أخرى وهي مع ذلك غير محسنة بذاتها فما  
كان منها ما يتسمى ملكة مثل العلم والحكمة والخلق كالشجاعة والعفة والنجور والبطور وما كان  
سريع الزوال سمي حال مثل غضب الجاهل ومرض المصباح وهذا قسم رابع  
وفرق بين المصباحية والحكمة والمراضية والمرض فان المراض قد لا يصح كون مريضاً والمصباح قد  
لا يكون صحيحاً وملكه الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية  
وفكره كمن يكتب شيئا (٣) من غير أن يروي حرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروي نغمة نقرة  
وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون متقدرا على احضار معلوماته من غير  
روية ولا شك أن جميع ذلك يكون هيئات في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات  
وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الانواع يقع فيها التضاد والاستعداد  
والتمتع الانواع المختص منه بالكميات ولا ينبغي أن تشكلك عليك أشياء عادت في هذا الباب وقد  
عادت أيضا في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقة بل عارض لها الاضافة  
فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها الاذاتهما فدخلوها في المضاف بالعرض  
والشيء الواحد لا يتيقن بوردخوله في المقولاتين بالذات فانه ان كان مضافا من حيث ماهيته وحقائقه  
بمقولة فلا يتيقن من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

- (١) الى كالات المراد من الكالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لاضداد النقص  
(٢) كالمصباحية لا تظن أن يوجد هذا البناء في النفس من لفظ صحيح ولكن عرف أن صفة فعال تدل على الكثرة أو  
التواتر في مادتها كالمطهر والمقوار وأهل النظر في العلوم يسوقون لأنفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف باللغة  
أسماء لها عما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصباحية هي حالة البدن التي يقوى بها على مداخلة المرض وهي غير الصحة  
فان الصحة ضد المرض فلا تشتمل على خلاف المصباحية فأنها قد تكون راسخة في حال مرضه وبها يافع مرضه وبها  
ترجح استعداد الجانب للصحة عنه الجانب للمرض (٣) من غير أن يروي يقال روائي الامر وروي فيه مهموزا وغير  
مهموزا فانظر وتذكر الرواية في الامر التذكير فيه مع أن لا يشك في صحة

لكانت أنواعهما كذلك مثل النحر والشجاعة وليس النحر فحو الشيء إلا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال إذا ذلك هو علم شيء وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شيء إلا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما يلزم ثباته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

### (الفصل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأين فهي الحالة التي للجسم يحجب بها حين يستل أين هو وهي ك<sup>(٢)</sup> كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددهناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون الممتكن محويا وهذه الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فإن المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواءه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاوى وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان المكان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون الشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يحاس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعده منه الدار وأبعده منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه فوقي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فإن الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهم مامعين لا يجتمعان ويتماقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإذا قد تباعدت من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الاشدوا الاضعف فإن اثنين قد يكون كلاهما فوق واحد منهما أقرب إلى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثيرا من الأسماء تقع في أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل النحر أو أدامته العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وانما تعرض له الاضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكل من المعلومات وكذلك الشجاعة تنقلها من كذا إلى ذاك فانه لا بنفس كانه هيئة أو لون أي ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا وليكنها تعرض لها الاضافة عند ما تم من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الاشياء التي تتعلق بهذا الخلق

(٢) ككون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا يسرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلامهم ما لا ينسب للجسم الحادث وقوله فيكون الشيء وجودات لانه ان سلم ان جسمه لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم ان جسمه لا يتغير زمانه فإن الزمان متغير دائما ولو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارج لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بدس البطالان

(٤) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دقي وكل دقي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقع في طرف الزمان الماضي الذي يملكه بالمتقدم كوجود صورته في عيني في ادتها عند القائلين بذلك وكو وجود أي وجود من العدم فإن ذلك كله يقع في طرف الزمان ويستل عنه على الخ

تقع في الأزمنة ويستل عنها متى ويحجب به

فنه زمان أول حقيق وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثمان غير حقيق نظير السوق والبلد في الآن كقولنا كان في سنة كذا إذا كان في جزء منها لكن بين المكان الحقيق والزمان الحقيق فرق فان الزمان الحقيق المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكثر (١) ون هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيق لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيق كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتك تراش وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الاضافة هو الوضع (٢)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فنه ما يترك كمال لما اليه اشارة أي تعين جهة إن له وضعاً وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في النك وهو كونه بحيث يمكن أن يشار اليه أين هو وما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا الا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع باله في الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التصادق فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء هما في السماء بضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه في الهواء لانهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد فبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضا على نحو قبول الأين والقيام والعود وقد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشتداد والاضعف وقد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القارة منهما

وأما الملاك فهو نسبة الجسم الى حاصره أو لبعضه منتهقل بانفقاله كالتسليم والتقص والتنعيل والتختم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كاهو الشأن في المكان الحقيق وهو حاوي الشيء فانه يقسم الى الممكن ويفرز عما عداه فحركة يد في عشر دقائق يصحبها في الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي لحركة اليد أو اليدان تثبت الحاصلة لهما من كونها في هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة لها بخلاف مكان اليد الذي يحتويها فانه خاص بها لا يشتركها فيه سواها

(٢) والاقتراض من اقتراض ذراعيه أي بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خبر للبتداه وهو كون الجسم أي ان الحالة التي تحصل للجسم من جهة أن في أجزائه هذه الاضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ما عداه أي فنه قولهم لما تصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذي هو مقولة (٦) كالتسليم الخ التسليم ليس لامة الخرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك والتقص ليس القميص والتنعيل بالعين المهجلة ليس التعل والتختم ليس الخاتم

فمنه جزئ كهذا التسليخ ومنه كلي كالتسليخ ومنه ذاتي كحال الهرة عند إلهائها ومنه عرض كحال الإنسان عند قبضه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قار الذات فحاله مادام يؤثر هي أن يفعل وذلك مثل التسخين مادام يُسخَّن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وإنما أخير لهما أن يفعل وأن يفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل ألقار الذات الذي انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال في هذا الشوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذلك والحركة هي مقولة أن يفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التمسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتمنقص فان من الاسوداد الذي هو السالك ما هو أقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السالك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتمنقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سواد الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والآن والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة مامعان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيق لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواسطة الجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسا لها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما

أما عرضها المقولة الكم فمن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه يتوهم الموضوع ويسمى نقرا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذوبلا (والآخر) أن يتحرك من كم الى كم أصغر أو أكبر بزيادة أو نقصان بل بتحليل أجزائه وانبساطها أو تركبها أو انحصارها ويسمى تحللا أو تركبا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتمسود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة في الآن فتعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكيفية الى مكان آخر وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق ملكيته المكان ان كان في مكان بل أن تبدل نسب أجزائه الى أجزاء (١) زاء طويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

ليس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسير يسيرا وحركة المني الى صورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كمييات المني وهو مني بعد الى أن يصير علة وكذلك هو علة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد حوت العادة بأن تتلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلفظ دلها مفصلين اقتداء بالتقدمين

(١) الى أجزاء طويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو الممكن ككوب متحرك على مركزه في فلكه فان نسب أجزائه الى أجزاء طويه أو محويه يتبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوي والممكن سا كنفا فان نسب أجزاء الحاوي الى أجزاء محويه يتبدل بحركته كذلك وكذا الحال انما يكون في حركة مستديرة حول المركز



## (الفصل الاول وهو الحادى عشر)

من هذا الفن فى التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شئ واحد فى زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والإيجاب ولا معنى بالسلب والإيجاب ههنا ما نعى به ما فى بادير منىاس بعدهذا فان الإيجاب والسلب ههنا لا يخص بما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعنى مع هذا الفرنسية واللافرسية فالمراد به التقابل فى القول بين الأمر الإيجابى والسلبى كان ذلك اثباته فى نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه فى نفسه أو سلبه عن غيره ولا معنى بتقابل الفرنسية واللافرسية تقابلهم ما من حيث وجود الفرنسية وعدمها فى الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والمملكة كما تختار إرادته ههنا بل تقابلهم ما فى القول (١) والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضامين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل النسواد والنباض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت فى الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والمذكورة والأفوتة فليست أضدادا حقيقية وإن عدت أضدادا فى هذا الفن بحسب المشهور وذلك لأن الظلمة والفردية والشر والأفوتة كلها أعدام لأذوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بتساوين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى الانقسام بتساوين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليس كل هذا وانما عدد المتقدمون ههنا الأمور من الأضداد فى هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن ههنا كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وإن اعتقدوها أعداما فلا يجحشون من اطلاق اسم الضد عليها لأن الضدين عندهم كل شئين لا يجتمعان فى موضوع من شأنهما التجاقب عليه أن لم يكن (٢) من أحدهما لازما فليست ترك فى هذا كل متقابلين ههنا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والمملكة فنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من المملكة فليس مثل الإبصار بالفعل ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الإبصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع ههنا المعنى عن المادة المتهمة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع ههنا التهيؤ مثل الهى للبصر (٣) ترد الالسنان والصلع الشعر فان الهى ليس عدم البصر بحسب فان الجرو الذى لم يفقد شعرا عادى للبصر ولا يقال أعشى بل الهى عدم البصر فى وقت ما كانه ويتم موضوعه مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالمملكة تستحيل إلى العدم أما العدم فلا يستحيل إلى المملكة

(١) فى القول والضمير أراض القول الصديق على الاقرار فلا يتصدق أحد على ما يصدق عليه الآخر والضمير ضمير الرابطة فى قولك ههنا فرس أو هو لافرس وهو انقيد العلى والحل فالفرس واللافرس يتقابلان فى الضمير فلا يصح أن يعامل شئ واحد برابطة ذلك الضمير والحل ههنا فى المتقابلين إيجابا كثرى وقد يجمع مع السلب أيضا كما تقول ههنا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآخر ذكره فى النصايفه هو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(٢) أن لم يكن أحدهما لازما أمال كان أحدهما لازما لا يسميان ضدتين فى اعتبار الجمهور لأنه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلا

(٣) الفرد الشخص بل ذهاب الاسنان

(٤) الذى لم يفتح فتح الجرو وكنع وقتع بالتشديد فتح عينيه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكناً الشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالأفونة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام عتساوين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم اللبنة للرأفة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكالمرء وهو عدم في الوقت وكاتتار الشعر بداء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعبي والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأيين أن الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجوداً أو معدوماً وهذا في الإيجاب والسلب الذي هو اثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذباً جميعاً اذ انقلا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيد بالأفونة والنبوة إلى شخص كذا كذا يقال زيداً أو خالد زيدان خالد فيمكن ذيان جميعاً وأما المتضادات التي لها أوساط إمام سماعة باسماء حقيقية كالفاقر بين الحار والبارد وكالاشبه بين الأبيض والأسود أو مسماهة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان أحدهما الطرفين لازماً له فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجوداً وأما اذا صار معدوماً فيمكن ذيان عليه وأما الملكية والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجبر والغير المنفص لا أعني ولا بصير بحسب المشهور ويم المشهورى والحقيقى جميعاً كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعني ولا بصير والعدم الحقيقي وان كان أعني من المشهور فليس عدماً مطلقاً حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجوداً

وأما الفرق بين المتضايين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجوداً وعدمًا ولا يمس هذا الشيء الأخير

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فإن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل اليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعنى المشهورى والحقيقى جميعاً أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم والحقيقى لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضاً لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكون (١) كون أحدهما ضرورياً للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزاً الانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضرورياً للموضوع ولا أيضاً يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال

(١) كذا بأن يكون لا بنا ولا بأنا لئلا

(٢) وليس هذا الشيء الأخير أى ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إيمان أن يكون أحدهما ضرورياً كالنور للشمس مثلاً فان لم يكن ضرورياً كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر كما كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة إلى البرودة أو للتشور وبالعكس أما في المشهور من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون في نفسه الموضوع ففيما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحدهما سلفاً فليس أحدهما بضرورياً له ثم أنه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكية الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكية. وأذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب (١) أحدهما للموضوع في كل وقت. وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت. وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكية الحقيقية فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل واحد وليس لأحدهما علة وجودية غير الأخرى بالذات. وأما في العدم والملكية فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية. بل عدم علة الملكية علة العدم. والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لانظلامه. وكأن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والابوة والبسوة والعبي والبصر تقابلا كذلك بين الفرس والافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع. واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

### (الفصل الثاني وهو الثاني عشر)

(في المتقدم والمتأخر ومعا)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الاخر الا وهو موجود. ويوجد هو وليس الاخر موجود. وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لأفضلية عمر الا وهى له وله ما ليس لعمر (الرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد (٢) ذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعيا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر. وتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ. وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلة وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحركت القلم تحركت اليد. واذا تعدل (٣) قل حال المتقدم في جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للتأخر المعنى المتعبر فيه المتقدم والتأخر لا يوجد وجدل المتقدم. واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في التأخر وفي معا

### (المقالة الثانية)

في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

- (١) وجب أحدهما الخ كالحركة والكون للجمع فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له في كل وقت أما الجوز قبل أن يفتح فانه لا يجب له البصر ولا العي فليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) كذلك المتقدم على أى كان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بعضها
- (٣) أى اذا تعدلت حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذي يتبر فيه التقدم والتأخر كالجو في العلية مثلا لا يكون للتأخر الذي هو المعلوم حتى يكون قابلا للتقدم الذي هو العلة

## (الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما به منافعها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المقيد للتصور منسبه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الإنسان بالبشر والليث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء بينهما ما ذهبا مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ما يتقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا إذا القول هو المركب وكذلك يعلم أن الماثر كي في حقيقة ماهيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعمالها هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل تحديدنا الإنسان بأنه ضحالك مشاء على رجلين بأدى البشارة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المتعبرتين وانما تكون كذلك إذا كان الحد مركبا من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناسا وفصولا فالحد مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناسا وفصولا كان الحد مركبا من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التبيينات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيرامنه إلى أنه لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوما بقوما بالنسبة إلى المركب وليس جنسا له ولا فصلا كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فإن الجسم الأبيض مقومان له وليس واحد منهما جنسا له ولا فصلا وكذلك الأقطس مركب من الانف والتقمير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركبها تركب الأجناس والفصول والعفة وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التقمير على الأقطس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلاهما في تركب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة وهذا وإن كان ما ذكره تخصيصا منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس والفصل فهو يتناقض عموم قوله إن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو وحد كلف مركب من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب في الحد دلالاته على الماهية ونألفه من المقومات كلها كانت أجناسا وفصولا أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فأنحصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فادعاء ذاتي ليس بشيء من هذه الثلاثة يتناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما هو ممكن في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الجسم هذا الخاص حتى لو لم يقرن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالذهل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاؤه التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولاشك أن الجسم الأبيض لو لم يقرن به الأبيض كان متحصلا

الوجود دون الابيض فليس نسبة الابيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد  
تقويمه ولو حقه فلهذا التحقيق في الابداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى  
ما يتقوم به بعض اجزائه بالاخر فيخدمها طبيعة واحدة في الوجود والى ما ليس كذلك بل لبعض  
اجزائه قوام في نفسه بالفعل وان لم يقترن به الاخر لتشوش دركه على المبتدى ولعل افضل المتأخرين  
استمره هنا ايضا على ما يليق بفهم الساندين والتحقيق (١) ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الخلق  
الذهن مثال مطابق للحدود في الوجود فكما أن الحدود لا يوجد الا بالحدود لا بالصفات كالمسير  
لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة  
وكذلك كل ماهية مركبة انما تركب وتحصل بان يقترن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه  
فيعتد به ويقسمه فخصه في الوجود إن كانت مقوماته أجناسا وفضولا وأن يلحق المعنى العارض  
بما هو موضوع طبعه فخصص من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يدعى  
تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا بمحاذاة تركيبها في الوجود

أما ما (٣) بس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الابيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من  
أجزائه ما هو الموضوع بالطبع للجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بحقوق الابيض معترفا بمقوماته  
فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما ما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع  
جنسه القريب ويقيد بجميع فهو له كم كانت ولا يتصور على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد دُفِيت  
الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عد بعد  
ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها  
المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي المشترك كأوفا وذا استوفيت الذاتيات بأسرها كانت  
الماهية ثمانا لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رده حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا  
النوع المحدود أولا وهذا كما تقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فأخذنا حد  
جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس السالم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس  
المتحرك بالارادة أما ان كان له اسم يطابقه فأبى بحده بدله عدا أو سموا لم يستعظم صناعته بسبب هذا  
التطويل به مدعايته واجب الحد من حصص جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما في تقرير قواعد  
المنطق أنهم يراون في العلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقونة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج  
لا تتكون من طمغزلة التباين وخصص تقويم له وهو الصور والنوعية أما ما هي ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة  
فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الابيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار  
لها في نظر طائفة العلوم الحقيقية والدلالة لم تخرج عن أنها كيفيات من الكيفيات تركب في وجوده الخارج من عدة  
أمور تدخل فيه كما يدخل الجبر وقوة الحركة وقوة الارادة في تركيب الحيوان ثم يترجم منها فصول تعمل عليه فيمكن أن  
يقال الدلالة كيف أو خلق أو جامع لثلاثة وأحوالها وزعم أن هاتين فرقتين « جامع الثلاثة » وبين « متحرك بالارادة  
وحساس » لا دليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصص أجزاء الحد في الجنس والفصل لأنهم صاروا أجزاء الماهيات فيها  
(٢) إن كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقترن المعنى الخاص الخ وقوله بأن يلحق معطوف على أن يقترن  
والموضوع طبعها والجسم مثلا والمعنى العارض هي الابيض مثلا

(٣) أما ما ليس الخ وشي إن كيف يكون التركيب الخ الذي بمحاذاة التركيب في الوجود

لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا (١) ليس في هذا من الزلل ما يخرج عنه كونه حداً مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود بمحدد معلوم قريب شيء هو وجيز بالاضافة الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس بإضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيس (٢) وغ في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف عما ذكرناه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لان ذاتيات الشيء اذا وُجِبَ إيرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحاً وإما ضمنياً فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورده فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لالفاظ هذا الحد بآفاتهما ولا يكتفي في الحد التام الحقيقي أن يذكرا الجنس الأعلى أو الأوسط مقيداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها بالمسمى الدلالاتين المعبرتين فان الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ماهوته بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المتساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد الإنسان أنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فان الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شيء ذي نطق ليس يدرى من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا انما يدرى ذلك بالنظر في الوجود فان ماله نطق لا يوجد الا حيواناً لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس والمعتذى والنائي والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيق في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء اذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا الانسان جوهر ناطق حداً لأنه يميز الانسان بذاتيته عما سواه (٣) هذا الإنكار على من يطلب من الحد تصور ذات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أمام من لا يطلب منه الا التمييز فلا إنكار عليه في إشارته الى بتركه ما هو الاولى من طلب تصور ذات الشيء فان التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقة نفسه \* وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلناه في حد الانسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الأعلى المساهية مفيداً للتصور الذات اغما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء أمام من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارحاً لفهمه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بيمينه في حقه دال على المساهية بحسب ذات الشيء وأما التصور الذي حكنا في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول اذا كان الحد لا يفيد التصور لا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يقتقر اليه التصديق هو تصور بمعنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بحسب زلل يخرج التعريف عن كونه حداً وان خالفنا الإيجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنق وهو ما من المضافات فهو متقضى أي فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من المضافات

(٣) وهذا الإنكار أي ان قولنا تعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع ذهابه الى أن الحد انما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فان ذهبنا ههنا الى أن الحد انما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالي والمتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه إشارته الى غير هذا الا من جهة أن الطريقة تختلف الاول

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة  
الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازع الى انتزاع ما ليس له من  
يد غيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد الشر أنه ظلم الناس والظلم نوع من الشر  
ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السري خشب يجلس عليه واخشب موضوع  
للسري به لا جنس والسري به عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا ان موجودا مكان  
الجنس كقولهم في حد الرماد أنه خشب محترق وليس الرماد خشب بل كان خشبا واذ ذلك لم يكن  
رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصير بعد رمادا ومن ذلك أخذهم  
الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس  
والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قد بيناه من أن الجسم  
جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لا تناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزاء  
فقط واذ ذلك لا يكون محولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محولا على الكل ويمكن أن يؤخذ  
باعتباره جنسا محولا على ما تحسه أما اعتبار كونه جزءا فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى  
وصورة ذوا بعد ثلاثة بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا  
أو حيوانيا أو مجادا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محولا اذ ليس الحيوان  
هذا القدر خشب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر خشب  
بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الأنواع كان لا بأن تكون مقترنة  
به افتتان الخارج عن المفهوم بل افتتان جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى  
مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى  
للحيوان اذ هو أحد الأنواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون  
شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان  
جنسا ووجب إيراد في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حله  
عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ الاوزم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان  
تجسب الانفعالات نصوصا والانفعالات إذا اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء  
وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الالفاظ المجازية  
المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الملة (١) هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان  
الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الحقاء  
أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في الحدركه انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

(٢) والانفعالات إذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر  
إذا اشتد أدى الى الفساد وجوهر المتأثر المتفعل أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم  
بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التسامح

(٣) الفهم موافقة مثال لاشتباه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للستعار والفهم ليس موافقة مابل هو موافقة  
ما في الذهن للواقع فمعرفة موافقة تعرف بلقظ مشابه لا يدري ما رادته ولقظ العدد وان لم يكن غير ما في نفسه  
لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

نقله وفي حد الانسان انه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج انه العدد الذي يزيد على الفرد الواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فان كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم به مأمورا أخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فحش لأن العلم بهما جميعا إذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معا أو ماقبله وإذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به إلى أن يعلم صاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف ما ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده إذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه إلى الآخر واللام يمكن بيانا لحقيقته وحده أن المضاف إليه ليس جزءا من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له أذ يلزم من كون هذا مضافا لوجود مضاف إليه بآرائه معه لاسبقا عليه ولو كان جزءا من حقيقةه لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الاضافة بينهما متقدم المعارضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الاضافة لتعقل بينهما الاضافة ثم اذا اتصلا بينهما الاضافة التي هي قياس ما يوجهها إلى الغير كان حصول هذا مضافا والآخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايقين ضرب من التلطف والحيطة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردتين لامن حيث هما مضافتان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدوده باعتبار حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه إنه جار من حيث هما كذلك وكذلك الآخر هو انسان أحد والديه هو يعني والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطقه آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفثاس والنفس أخفى من النار وأما ما هو معروف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه به فكقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع منها والنار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان مألوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمساوية وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق في الكمية والمساوية بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى المحققين فآثرى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم في أكثر المواضع وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لم نلتم نشرع بعد في البرهان آخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وقد ورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله تعالى فهذا ما نريد ابراده في التأليف المفيد للتصور وتنقل إلى التأليف التصديقي بعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

### ( المقالة الثالثة )

﴿ في التأليفات الموصلة إلى التصديقي وتقسيم إلى خمسة فنون ﴾

(١) النفس بسكون الفناء وجه مشابهة النار لها كون الجوهر وظهور الاثر ولكن النفس في حقيقته أخفى من النار



## ( الفن الاول )

﴿ في التأليف الاول الواقع للفردات وهو الملقب ببادير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول ﴾

أما المقدمة فهي أن الاشياء وجودا في الاعيان ووجودا في الازدهان وهو ادراك الاشياء بما بها الحس أو الخيال أو الوهم والعقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العالوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الاثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الاعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة الى الذهن لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشاء الدالة على مافي النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا الحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على مافي النفس الفاظا ويحفظها رقوما أيضا تخففت المؤنة في ذلك بان قصد الى الحروف الاولى القليلة العدد فوضع لها الشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقما تأليفها الفاظا فصارت الكتابة بهم هذا السبب دالة على الالفاظ أولا لكن مافي النفس من الاثر ما يدل بذاته على الامور لا بوضع واضع فلا يختلف الدال والمدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية حصص بالاتفاق والتواطؤ لوطا وطا على غيرها لتباينها وتختلف باختلاف الامم والاعصار وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضا وضعية والدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

## ( الفصل الاول )

﴿ في الاسم والكلمة والأداة ﴾

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهم مأمول لكن الحجة أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تركيب أو لا من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولا في أمور هي قضايا ثم تركيب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محجوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وهاتم وكتاب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضي أن يكون المعنى متصلا في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لاهو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغدا والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحقه والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارنا للمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كله فلا يفسد المقدم دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة النفسية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه انقلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والخمر وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسم فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا امر كب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن ألفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تبدل الا مقرونة بشئ آخر واللفظة لا وان كانت للسلب فلا تدحل ههنا للسلب وليس فيها التجيب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلم وأن توضع للإيجاب والسلب كما ينبغي من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بناءه الاصلى للحقوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما يتغير عن بناءه الاصلى باقتران حركة به أو اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصلى ومنعت لحق الباء أوفى أو على أو عامل آخر به لولاها الجاز لحوقه اذ لا يمكنك أن تقول زيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع منه الجمع جزأين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست بغير اللفظ فحسب بل واللهى أيضا فالولم يتغير المعنى مانعا (١) كيرحكم ما يقارنه جواز أو امتناعا ولا نعني بتغير المعنى تبديله بمعنى آخر فان معنى الاسم باقى لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت هذه الحركة لا (٢) كقوله لا اله الا الله اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما السكامة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلية يسمي النحويون فيها وليس كل ما يسمون فاعلا هي كلمة عند المنطقيين فان عشي وأمشى ومشت كلها أفعال وليس كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والتعاشي عشي تدل على المخاطب والهمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان عشي أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصلة (٣) نحو أفضل المتأخرين الى أن عشي على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون عشي وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسم انما هي أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مقصور به ولا معين بدلالة اللفظ فالأمر موقوف في التصديق به والتسكيب على التفسير والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد بدا عتري له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبهها به ولا تخفى دلالة الياء بسبب انتفاء التفسير وبه والتعيين فلم يشترط في دلالة الالفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية لبعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذه المصاديق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المسمى ماشيا أو كاذبا ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكمه ما يقارنه الخ أى لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكمه ما يقارن اللفظ من الحروف وغيره من التوابع جواز أو امتناعا فان ضمة زيد لم تمنع كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المسمى في زيد لا يتبدل أو الفاعل مثلا يختلف عنه في زيد المفعول وما يشبهه أمامه في اللفظ من حيث هو فهو مسمى لا يتغير بغيره ولا غيرهما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أى ان هذه الزيادة التي أفادت الحركة ليست معنى مستقلة بذاتها وانما هو معنى لا بد في تعديله من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(٣) صغرى بكسر الصاد وفتحها وسكون اللين المجهة أى ميلة

والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه  
واذا تحقق هذا فعل لغة العرب فتناول عن الكلمات المستقبلية فانها بأمرها لم تكن لاسيطة امكن  
المنطقي لا نظره في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه  
المستقبل لادلالة الجزئ منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة  
والكامة منها محصلة وغير محصلة ومنصرفه وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة  
كقولنا لا قام ولا صاح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما  
كان في الاسم الغير المحصل بل هو اسلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة  
غير محصلة وكذلك الكامة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في  
لسانهم كلمة مفردة الحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد عشي أي في  
الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صبح اذا تأما البر في الحال وأما المصرفة فهي الدالة  
على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضربت بالماضي ويضرب للمستقبل  
وأما الاداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتم بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا  
مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا  
لدلته المطلوبة ما لم يقل من الدار أو ما أشبهه

واعلم أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التسامة الدلالة ويستعمل أخرى  
استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووحد وصار فانك تقول زيد موجود  
أو كائن وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود  
قائما أو كائنا في الدار أو صار منحرا أو نجعله نابعا لما بعده ولو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به  
وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن دلالة لها  
بذاتها دون ما يقرب بها

## (الفصل الثاني)

### في القول وأقسامه

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة وقده سبق تعريف  
المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء دال على شيء معين هو جزؤه فإذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا على  
بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان افتضت وجود  
هذا القسم عقلا فليس في الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولادلالة الباقي أصلا  
لأن معنى مجموع اللفظ يزيد لا يحال على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة  
ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على  
معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم  
دلالة أجزائه بانفراده الامقر ونا بالآخر كقولك لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على  
صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كماله كان في نيتك أن تقول كان مريضا فوقف على كان دون ذكر  
المريض فان كان لا تتم دلالتها والحالة هذه ما لم تقع بها تلك الصفة  
والانفاذ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة الخطاب على ما في نفس المخاطب والدلالة لما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الاخبار (١) باراما على وجهه أو محترقا عنه الى صيغة التخي والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت ليترك تأتي استشعر من هذا أفكر مريلا تباينه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فاعلا غير الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون مخاطبة استفهاما وإن أريدت عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومن الادون دعاء ومسئلة والنافع في العلم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقة لادعاه هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة الحلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحلي فكل قولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفردا وما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمول عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحلي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج به عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة والازوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بالزوم وجود النهار لاطلاع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما يخرجها عن كونها قضية وهما بالان تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى به التماس معناها في الصدق والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالآخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن هادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم احدهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى إما بإيجاب وإثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسر ها أي افهام المخاطب ما في نفس المتكلم بما يقصده بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الدون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفضل من الدون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الإيجاب في الجلي هو الحكم بوجود شيء شئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلا وجود شيء شئ والإيجاب في المتصل هو الحكم بالزوم إحدى القضيتين للأخرى إذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمت الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي والسلب هو رفع هذا الزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والإيجاب في المتصل هو الحكم بعبارة إحدى القضيتين للأخرى والسلب فيه رفع هذه العبارة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً بمساويين وليس في المتصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فإن كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدماً والانفصال بجمله أما في المتصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدماً لأن المقدم ربعا كان أخص من التالي فيلزم من وضعه وضع التالي الأعم ولا يلزم من وضع التالي الأعم وضع المقدم الاخص بل لو كانا متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الإيجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجلية لأن تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة الجلي هو الموجب لأنه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجوديهما وأما السالب فهو لف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشيء في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدد بالوجود أي بان يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فلا يجب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الإيجاب فكان الإيجاب أولاً بالنسبة اليه ولا نغني بقولنا عارض على الإيجاب أن الإيجاب موجود مع السلب بل نغني به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان إيجاباً لأن الإيجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الأمور

### ( الفصل الثالث )

﴿ في القضايا المخصوصة والمحمولة والمهملة من الجليات ﴾

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات إلى حين الفراغ من بيان أحكام الجليات والقياسات المؤلفة عنها

كل قضية جلية فموضوعها إما جزئي وإما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصصة وأما

- (١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالي طبيعياً على كل حال في المتصل أما في المتصل فتقدم كل وتأخر الآخر لا يغير شيئاً وجهه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي
- (٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأخذ جزء من حد العدم أن يكون الوجود مقوماً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وإنما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف إلى وجوده فيكون الوجود محمداً للمفهوم به بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورته وبغيرها أن كانت له صورة حقيقة كما يمكن تصور من العدم هو تصور الموجود طارياً عن أمر كان يفرض عروضة له أو كونه في نفسه أو نسبتاً اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فإسمي أعدادها وفي الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلمة الموضوع فلا تخالو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أول يبين فإن لم يبين سميت مهملة وإن بين فلا تخالو إما أن يكون الحكم على كاه وتسمى محصورة كلمة أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الجزئية هي هذه الأربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كلمة ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا الإنسان ليس بكاتب والكلمة الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أواحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس ككاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد ينظن أن الالف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مهملة في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً فتستعمل لفظة الإنسان ويعني بها الإنسان من حيث هو إنسان والإنسان من حيث هو إنسان ليس بعام والاما كان الشخص إنساناً وليس بخاص أيضاً والاما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم لمحالة لكان قولك الإنسان منزلة قولك كل إنسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك اذ يصدق أن تقول الإنسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هـ (١) والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلمة وجزئية فإن أخذت كلمة صدق الحكم جزئياً بالاحتمال فإن الحكم اذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضاً ففي الحالتين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع إمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا حكم المهل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيأت خاصة تلحق القضايا فتفيد أحوالاً خاصة في الخصم واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته أياها من جهات اللفظة إنما فيقال إنما يكون الإنسان ناطقاً وإنما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالإنسان والكاتب ببعضه ولولا هـ لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الحمل لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجبا في الحمل المحمّل فإن بعض المحمولات قد يكون مساوياً لمثل قولك الإنسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهملة الضمير في هو يعود إلى الحكم على الإنسان المعروف بالالف واللام وليس على قولك الإنسان نوع فإن هذه القضية ليست من المهملات اذ ليس الحكم فيها على الإنسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم في الماهل يرد انما على الافراد كذا أو بعضها ولذلك قال المصنف والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا من حيث هو في أنه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالإنسان نوع والحيوان جنس معصود من المهملات وإن لم يصح حله باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعسبر المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لانه لا يستعمل في العلوم وإنما أتى المصنف بتقسيمية الإنسان نوع هنا لثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كلياً وإنما لم يقصد أمراً آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحك لزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيمدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيواناً أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى في الايجابيين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضاً ليس الانسان الناطق ويفيد أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الامعنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وذلك يقتضون زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرها الى الفن المفرد فيها

### ( الفصل الرابع )

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والتخصيب

القضية الخلية انما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان عقلت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعاً والحيوان محمولاً وتلك النسبة تستحق لفظاً الاعلياً وليكن ربما قصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلاً على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظاً مشتقاً لم يحوج الى إفراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمّنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوعه لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه <sup>(١)</sup> على زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتباً والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها واسمها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيراً لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصارت «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولاً على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المفرد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضاً معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أمان في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأمان من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقتضون زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للصنف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتسلي أي أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشارك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لابد من أن يكون موجودا لأن حكمها الانيات فإن «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضي ثبوت ما بعده للوضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أي وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أي أمر اعدميا سلبيا فاستثنائي اعتبار صدق القضية وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وإيجابه للوضوع ولا يتصور اثبات شيء إلا آخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا لما في نفس الأمر أي الوجود الخارجي أو في الوهم بيان يحكم الذهن عليه بوجوده هذا المحمول له لا في الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيء وجودا في الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شيء له لا في الذهن بل في نفس الأمر وليس هو موجودا في نفس الأمر وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لأن الإيجاب نفسه يقتضي ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الاعلى الموجود وربما يتبسل في الظاهر الإيجاب المعدول على ما هو محال الوجود بل ما يقال العتقاء هو غير موجودا وأن الخلاء معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الأشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لأنه اذ لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيا من الأشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لأن هذا حكم بإيجاب الغير بصير يشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات أمر له وان كان عدميا

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرر فيهما جميعا بالمحمول لكن يفسر تارة من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزأ من المحمول وثابت<sup>(٢)</sup> لهم الشيء واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي شمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعدم والظلمة أو ضدا كالبحر وفي التحقيق هي التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لغيره أو بخسسه القريب أو البعيد وهو<sup>(٣)</sup> اذ اصطلاح لغوي والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لأن كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذ فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الإيجاب المعدول لأن معدوم في معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل في الذهن الا مضاه للوجود ويجري مجرى ما ذكره المصنف من الأمثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتقاءهما محال ونحو ذلك من العبارات التي يقع فيها التسامح باقامة الإيجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا شيئا ثبتا لشيء وإنما هما بصورتان السلب في قضية سالبة صادقة وهي لاشئ من الخلاء أو وجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتقائه بالضرورة

(٢) وثابتها للشيء واحد على أي إثبات حرف السلب والمحمول أي إثبات المعنى المعبر عنه بجموعهما

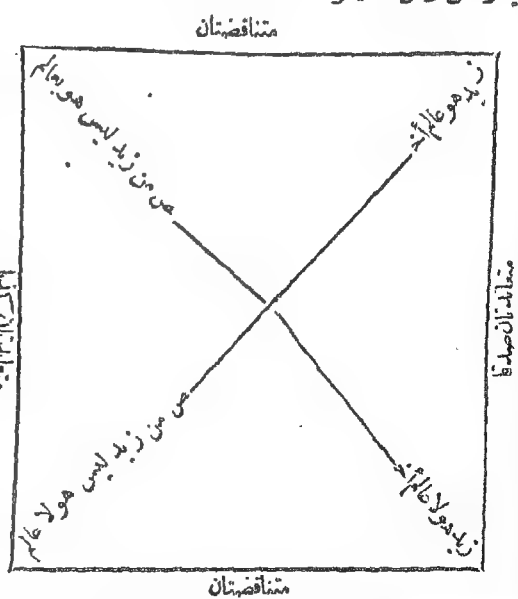
(٣) وهذا اصطلاح لغوي أي استعمال العدمية فيما كان شمولها أخس المتقابلين والتحقيق عندنا المناطقة ما ذكره



جميع ذلك بالقوة مثل الجور الذي لم يفتح فان العبي والبصر كليهما فيه بالقوة أو لا يكون قابلاً لشي من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السوداء ولا الوسائط بينهما بالقوة ولا بالفعل وإنما ذلك المعنى بالعدل فإذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم إذا كان جائراً أو متوسطاً بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أو لا بالقوة ولا بالفعل كالجحر وأما يكذب إذا كان الموضوع معدوماً أو كان موجوداً ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق إلا عند الجور فهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالعدل أعم منها أيضاً لأن استعمال المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجور غير موجود في موضوع أو الجور هو لا عرض وليس للجور جنس فضلاً عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بالعدل أعم من الموجبة المعدولة لأنها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوماً أيضاً والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفترض في هذا الموضوع ألواح فنثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عزم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما إذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً ويقايس بينهما وبين أخواتهما في هذه الأحوال ويبين أن ما كان أخص صدقاً من غيره فهو أعم كذباً منه وما كان أعم صدقاً من آخر فهو أخص كذباً منه وأن ما كان أعم صدقاً من غيره فنقيضه أخص صدقاً من نقيض ذلك الآخر وأنه إذا صدق الأخص صدق الأعم وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص لكننا لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخير أولي لم تثبت هذه الألواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

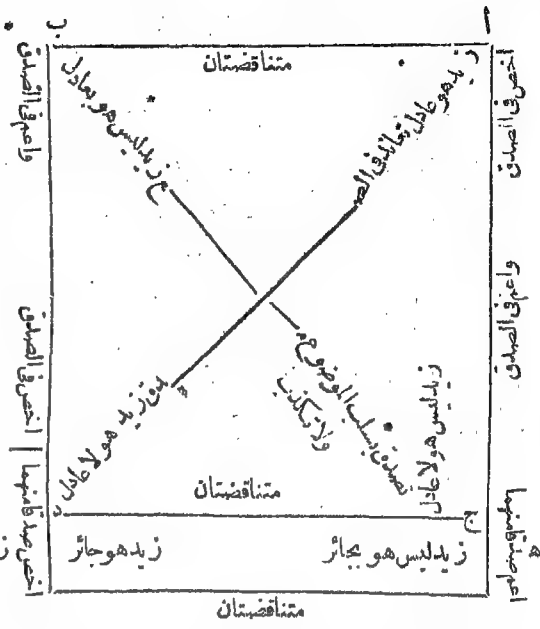
(١) يفرض ألواح الخريد منها جدول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها إلى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما إلا واحداً وقد يرجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو



غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والإيجاب لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار إليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو تخصيص ابن رشد ووصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه العدمية شكلاً آخر يضاف إلى شكل المعدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خالياً وأتى باسمه ان شاء الله تعالى وهذا كراماً من عبارة مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطنة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعده هذا عن قريب

تجدى في هذا اللوح مربع  $أ ب ج د$  قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» في جانب الضلع الطولى  $أ ج$  وبازائها السالبة البسيطة «زيد ليس هو بعادل» في جانب الضلع الطولى الآخر  $د ج$  وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد ليس هو لأعدل» وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «زيد هو لأعدل» ثم تجدى مربع  $هـ ز ج د$  السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية «زيد هو بجائر» تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تنافض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تنافض الموجبة المعدولة فهايتقابلان على الخط الأفقى من أعلى  $أ$  ومن أسفل في شكل  $أ ب ج د$



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لأنه إذا كان الموضوع موجودا فها هو شئ واحد لأنه إذا نفى من زيد لموجود عدم العدل ثبت له العدل والالزم رفع النقيضين وهو يدعى البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى فقد يجوز رفع الشئ ونقيضه عما ليس بوجود البتة أذ يكذب كل حمل إيجابى على ما ليس بوجوده فيصدق كل سلب على عنه ومثل ذلك يقال فى السالبة البسيطة وهى أعم من الموجبة المعدولة فتند وجود الموضوع هما شئ واحد لأن زيد الما موجودا سلب عنه العدل فهو لأعادل وإذا ثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عنه عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لأن الإيجاب يقتضى وجود الموضوع له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقا أذ لا يصح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ ونقيضه عما لاحظه من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لأن كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما متعاندان فى الصدق

فإذا انتقلت الى شكل  $هـ ز ج د$  وجدت السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهى أعم منهما معا أمان الموجبة فلوجهين الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثانى أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كالموجود الموضوع الموجود صديقا لا يصحف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جنة مينة وأمان الثانية فالوجه الثانى فقط فله عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجدى الموجبة العدمية «زيد جائر» وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهى أخص منهما معا أمان السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجودها واسطة بين الجور والعدل فيصبح أن نفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأمان المعدولة فن الوجه الثانى لأنه إذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لأعادل ولا عكس بجواز أن لا يكون عادلا ولا جائرا أو يمكن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام بمما ذكرنا

## (الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صيدها

وكذبها والأمين من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود (١) ومن جملة ان كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب انزول التباسه بالمشتري الذي هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يعزى معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك (٢) بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيّن أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحول محولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراعى فيه مادام متحركا والقهر يكسف الشمس فليراعى شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبيّنه مثل أن تقول الرنجة أحر وانما جزء منه أحر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكذا مستديرة لالجزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول النجر التي في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ايس عارفا بالاشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان ترشح منها صمغ هو ذهبنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسالة ولا منكورة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

## (الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها وجهاها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لا محالة أو دائم الكذب أو لا دائم الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة

(١) المقصود من جعلها أى المعنى الذى قصده فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب «قال الجوهري وغيره الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب حتى روى والانشى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطامن الطعنة يوم الرغى \* ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب فى الماء أى دخلت فيه لتشرب

يسمى مادة واجبة وما يكون دائماً الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبداً لا محالة يسمى مادة متمنعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة بجمع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة متمنعة ومادة ممكنة

وأما حصة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالة صادقة أى مطابقة للامر في نفسه أو كاذبة وذلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيواناً ويمتنع أن يكون الانسان حجراً ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد يخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجراً أو كاتباً فان المادة متمنعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكان حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدماً عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيواناً كل انسان يمتنع أن يكون حجراً كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعلم كيف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لجهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب دائماً هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كما هو المشهور في لسان القوم أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكأن الصور الخارجية تعرض لموادها وتقدم معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فإدعاء القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية بجميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر بتمامها خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلاً في الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهماً غير متجمل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسميته ما تعبر عنه القضية مادة الاعند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التي تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذي لا يتفك ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع يحكم دائماً لا يتفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمراً يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها مادام المحمول ثابتاً للوَضْعِ مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شئ لثبوت ابدأ بدون أن تراعى ضرورته من أى وجه أتت

(٢) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات بما ذكر في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيواناً بعض الناس يمتنع أن يكون حجراً الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة بجهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوكا فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضاً عما يتغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين محالاً<sup>(١)</sup> زيان مجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في الاخفاء هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالاجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نختصره باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لاسالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلمت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فاعلمت ضرورة ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجباً غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الآن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحول قد يكون ضرورياً على الإطلاق وقد تكون ضرورية متعلقة بشرط والتي على الإطلاق فهو أن يكون المحول دائماً لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجوداً ذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً يزل ولا يزال فيكون المحول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحول بسببه أيضاً غير دائماً الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لا شراً كهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بوضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجوداً كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيواناً مادام موجوداً وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفترق البصر فان تفريق البصر ضروري للأبيض لا دائماً يزل ولا يزال ولا مادام ذات الأبيض موجوداً ان كان عايزاً زول البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فإنه يسعل فان السعال

(١) يجزى ان مجرى واحد الخ أى ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكل والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكل أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعددها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاثنى من الانسان مجزئاً مثلاً في السالبة ولا يقولون لاثنى من الانسان مجزئاً بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضرورية مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما نقول كل منتقل من ههنا إلى بعدد ذاته يبلغ قريسي<sup>(١)</sup>ين فبالوعد قريسين ضروري للنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى انصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محجولا مادام محجولا فانك اذا قلت الانسان ماش فاشي ضروري له مادام ماشيا لجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محجولا مادام محجولا والمشروط بشرط وقت إمام معين وإما غير معين وإذا ضمنا إليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورة خمسة

وأما الممكن فلا اشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليل كثيرة في تلازم ذات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذا الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية يمكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنهم يمكن أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العائلي أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمة الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع ويمكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال يمكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنفي الضرورة المطابقة والمقدمة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى تام من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة إلى الانسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذي له ضرورة في وقت ما كالخسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما ويمكن وقد يقال يمكن ويعني به حال الشيء في الاستقبال بحيث أي وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالى بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوموا بشرطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالي لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالي لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وباعثنا من تحت وسين مهملة مكسورة وباء أخرى ساكنة وتون ترمب كرمان شاه بلند معروف بنيه وبين ههنا ثلاثون فرسخا قرب الديور وهي بين ههنا وحوان على جادة الحاج اه

فان يمكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن  
 يمكن الوجود هو بعينه ممكن العدم <sup>(١)</sup> لكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون  
 موجودا لا محالة وهذه الحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان  
 الموجود انما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود  
 الصريف الخالي عن شرط ما ليس واجبا <sup>(٢)</sup> فوالوجوب لا ينافي الامكان فاننا قد بينا دخوله  
 بأقسامه تحت الممكن العاوى ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصى وأما الممكن  
 الاخص وان كان غير مقرر على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار ويمكننا  
 به <sup>(٣)</sup> هذا المعنى باعتبار كالكاتبه للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها  
 لما شرط وجود علمها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل  
 لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في نافي الحال فكيف ينافي  
 ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص  
 فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاعم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدهى  
 الجهةين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة جعل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون  
 بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى  
 واحد من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا الفهيق الذى ذكرناه فى الممكن هان عليك التناقض <sup>(٤)</sup> عن سؤال يقول به قوم وهو أن  
 الواجب لا يتخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فممكن وجوده يمكن عدمه فالواجب  
 ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن متمتع فالواجب متمتع <sup>(٥)</sup> وذلك لان الواجب  
 ممكن بالمعنى العاوى وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس يمكن بالمعنى  
 الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل  
 يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وانما تلزم ضرورة العدم انى  
 هى الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العاوى اذا الممكن العاوى هو ما ليس بمتمتع فبسبب من غير اشتراط  
 ممكن بالمعنى الخاصى والواجب فسلبه هو سلب ما ليس بمتمتع أى ليس ليس بمتمتع فيكون متمتعا

(١) فممكن الوجود الخ أى اذا شرطوا فى ممكن الوجود أن لا يكون موجودا فى الحال لزمهم أن بشرطوا فى امكان عدم  
 هذا الممكن بعينه امكانا مستقباليا أن لا يكون معدوما فى الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفي الوجود لزمهم شرط  
 الوجود فلهذا التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود فى تحقيق الامكان الاستقبال مع  
 أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوب ما يمكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذنا الامكان بالمعنى العاوى  
 فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذنا بالمعنى الخاصى شمل الوجوب بشرط وهكذا فلوفرض أن الوجود فى الحال  
 يستلزم وجوبه لم يكن ذلك منافيا للامكان فى الاستقبال (٣) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص (٤) أى واحد  
 من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكل الحقيق على جزئياته  
 فالممكن اذا أخذ بالمعنى العاوى ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تك  
 الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الخيران على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها  
 فى هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن المعنى الاخص وهكذا (٥) التخصى  
 بتألفاء التخصى يقال تفصى الانسان من الضيق واليبس اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة

التخصى

ويناسب (١) كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى وأيس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلمنا ضرورة الوجود لم تسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الامكان الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا بسكان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعالم لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العامى

واذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المبلغ فنشعر الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بالضرورة وما معها كسا أى تلزم كل واحدة منهما ما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعا كس أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعا كسة قولنا واجب أن يوجد \* بمنع أن لا يوجد \* ليس يمكن العامى أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعا كسة وهو قولنا \* ليس بواجب أن يوجد \* ليس بمنع أن لا يوجد \* يمكن العامى أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعا كسة أيضا قولنا \* واجب أن لا يوجد \* بمنع أن يوجد \* ليس يمكن العامى أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعا كسة وهى قولنا \* ليس بواجب أن لا يوجد \* ليس بمنع أن يوجد \* يمكن العامى أن يوجد وطبقة أخرى من الممكن الخاصى وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعا كسا عايمه يمكن أن لا يكون ومرة (٢) ابالاهما كذلك يتعا كسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شئ فهذه هى المتلازمات المتعا كسة

وأما اللوازم التى لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهى واجب (٣) ب أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهى قولنا \* ليس بواجب أن لا يوجد \* ليس بمنع أن يوجد \* يمكن أن يوجد العامى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا \* ليس يمكن أن يوجد الخاصى \* ليس يمكن أن لا يوجد الخاصى \* والطبقة الثانية وهى قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهى قولنا \* ليس بواجب أن يوجد \* ليس بمنع أن لا يوجد \* يمكن أن لا يوجد العامى ويلزمها سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصولا ومافى طبقة تمام وهى \* يمكن أن يكون العامى \* ليس بمنع أن يكون \* ليس بواجب أن لا يكون \* يمكن أن لا يكون العامى \* ليس بمنع أن لا يكون \* ليس بواجب أن يكون

- (١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلنا فى التفصيص من السؤال السابق ويقر به منه الكلام فيما يلزم الخ  
(٢) ومقابلاهما كذلك يتعا كسان أى قولك \* ليس يمكن بالامكان الخاصى أن يكون \* يلزمه متعا كسا « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصى من الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فما لا يكون جاقزا للسلب والايجاب معاهى ضرورى أحدهما معاهى او واجب أو بمنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصى ويلزم هذا وما كسه نفيك بالامكان الخاصى عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذى يجوز زايه واجبا معاهى فقد حققت لما واجب العدم وهو المتع أو بمنع العدم وهو الواجب وهو عينهما كان فى نفي إمكان الوجود الخاصى (٣) وهى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد ومنع أن لا يوجد وليس يمكن العامى أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما واجب وجوده أو استحالة عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العامى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بمنع وأمكن بالعامى أن يكون كل هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ (٤) ويلزمها أى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات لوحاوى نا اقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النسخ



## (الفصل السابع)

في تحقيق الكليتين والجريئتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه  
بيان أن الدوام في الكليات يقتضي الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مقولا على الكل ولكنها تترابط في جانب الموضوع والمحمول الآن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول إذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل جملة ولا البناء الكلي وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلي بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد إذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلي أيضا من حيث هو كى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فمما سلف ولا نعني به كل ما هو الكوب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بيناه هذا أيضا فيما سلف ولا نعني به أيضا كل ما هو ب دائما بل ما هو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

( الطبقة الاولى ) متقابلات		متلازمات متساويات	
بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس بممكن العايم أن لا يكون	متلازمات متساويات متلازمات متساويات متلازمات متساويات	ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون مممكن العايم أن لا يكون	متلازمات متساويات متلازمات متساويات متلازمات متساويات
( الطبقة الثانية ) متقابلة		ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون مممكن أن يكون العام	متلازمات متساويات متلازمات متساويات متلازمات متساويات
متقابلات		مممكن أن يكون الخاص مممكن أن لا يكون الخاص هاتان تلزمهما الستة التي في جهتهم مادون العكس	متلازمات متساويات متلازمات متساويات متلازمات متساويات

(١) كل ما هو ب من حيث هو ب أي الحقيقة من حيث هو لا يقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا إليها في واحد واحد

يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا يعني بهذا الفعل الوجود في الاعميان بل سواء كان بالفعل في الاعميان أو في الازدهان فربما يمكن للشيء وجود في الاعميان أو ربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعميان كقولنا كل كرة تحيط بنى عشرين نقاءة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا بالموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بالشرط فالمعتبر مادامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيد في القضية فإذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائما مادام موجود الذات وفي الضروريات بالمشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بوضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائما مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو بعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتا دائما لبعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف ب ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بمجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع أحوال الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائما أو غير دائم وقتا معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضروريا بمعنى مادام الذات موجودا فيكون اطلاقه بحسب الضرورات بالمشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفا بالمالس دائما اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفيا كان فهو ج لادائما بل وقتا دائما إما مادام الموضوع موصوفا بما يوصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتا آخر معيناً أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هو لا على شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما فكثرت أحوال ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف ب ج وقت وجب (٢) فكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الزمنية الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعدى جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير الانسان

(١) والمطلقة أى التي أطلقت من الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بمجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا وأبدا أما لو جاز أن تعدى في وقت ما فلتسمى بما ثبت لها بضروري على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائزة للعدم فثبتت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان معمول الانسان لجميع الافراد الموجودات حال القول أو قبله قد وقع في زمن من الماضي أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا اذ ربما عاين  
نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بوجوده اذ لم يقبل بضروري على  
هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسبي الاطلاق بالرأي الثاني أي ما يخرج عنه الضروري  
وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكمية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو  
موصوف بب كيمما وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لا يدري أنه دائم أو غير دائم لكن  
اللغات التي نعرفها تتعريف السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى  
في اللغة العربية هو لاشئ من ب ج وبالفارسية هي ج ب ج نيس فكلما هما فيهما زيادة معنى وهو  
أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شئ موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه  
كانت القضية (١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة  
استعملناه قولنا كل ب ليس ج أو سلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب  
الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب يتق عنه ج نفيما غير ضروري ولادائم وأما في الضرورة  
فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الامن الوجه الذي يناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ  
من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب  
فبالضرورة ليس ب ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهم ما الجزئيتين الا في شئ واحد وهو أن دوام السلب والايجاب  
في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشرة مادام موجود  
الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها دوام الحكم في جميع الاحاد (٢) لا  
يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات حمل غير ضروري  
وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجب (٣) أب أو سلب  
وقتا بعينه مثل ما لكواكب من الشروق والغروب والنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل  
ما لكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم  
اعتقدوا أن الحمل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فأتيجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح الدقيق ويبين بان لاشئ أو هي الفارسية ليس فيها دلالة  
على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر وانما هي للنفي الصريح وهو ما يعنيه فيما بعد  
بعموم السلب وحصره فكان النفي معالقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت مثلا لاشئ من المصاب بذات الجنب بساعل  
أقلت بعبارة أنك أن نفي السعال متعاقر بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله شئ  
فاذا قلت لاشئ منه بساعل فقد ساءت السعال عنه في كل حال من أحواله كونه مصابا فتكون القضية كاذبة لانه يساعل  
بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما يتق عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر  
(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بداهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفرق الذات لاني  
ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد بني حكمه على الحكم بالزوم والا فكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير  
حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو اعلام الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام  
لا يكون الا لاشئ اقتضاء في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم أي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن  
في وقت معين أو غير معين

الحل في الكميات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكميات ما هو لكل واحد منها وقتاً ما  
كمائنه

واعلم أنه قد يوجد حل ضروري لبعض جزئيات كلى غير ضروري لبعض فإن بعض الأجسام متحركة  
بالضرورة ما دام ذلك البعض موجوداً وبعضها متحركة بوجود غير ضروري وبعضها ما كان غير  
ضروري وليس حكمنا بضرورة الحركة لبعض الأجسام بسبب دوامها فإننا قد بينا أن الدوام في  
الجزئيات لا يجب له ضرورياً بل عرفياً أو لاستحقاقه<sup>(١)</sup> الحركة من جهة طبيعته النوعية فيكمنا  
بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا لبعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت لا غير وكذلك تعلم أن  
كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل  
واحد فتم<sup>(٢)</sup> لم من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطابق عموم كل عدد في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالمكان العاوى فإنها تشمل الوجود من الضروري وغير  
الضروري وما ليس بوجودها هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول إلا  
الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي إذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير  
الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول إلا الماك<sup>(٣)</sup> ووجود الغير الضروري

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جهة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع  
والمحلول دالة على الضرورة أو أن للضرورة فإذا سلمت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فإن  
عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لما  
فإنه يعنى بالاطلاق والجهة غير مائنه وأما إذا صرح بلفظة الإطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية  
موجهة على قياس قولنا أيضاً

### ( الفصل الثامن )

#### في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب  
والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحدىاهما صادقة والآخرى كاذبة وأما أن تكون كذلك إذا  
اتفقت القضيتان في الموضوع والمحلول لفظاً ومعنى واتفقتا في الشكل والجزء والقوة والسلب  
والشرط والأضافة والزمان والمكان أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تنقضا  
الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع فقبل العين بمصمرة وعن بالعين هذا العضو المصمر وقبل  
العين ليست بمصمرة وعن به الذهب لم تنقضا قبل صدقنا جميعاً أو تختلفا في جانب المحلول فقبل زيد

(١) أو لاستحقاقه معطوف على عرفياً أي أن الدوام في الحكم الجزئي إما يبقى على العرف كالحكم بأبيض البشر دائماً  
على بعض الناس أو يبقى على العلم به كالحركة في الجسم المتحرك وأنها علم لا زمة لذاته

(٢) فتمسك أنه ليس من شرط الخ يريد أنه إذا صدق قولك بعض الإنسان متنفس إذا كان التنفس ناشئاً عن بعض  
وتتنا قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبينه صفة ذلك في كل واحد من  
الأفراد كذلك فإذا حكمت في كلية مطلقة بأن كل إنسان متنفس كان ذلك متناولاً للمقبل الحكم وسأله وبطلت  
القضية ولا يشترط أن يكون العموم لجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد من نفس الآخر في جميع الأوقات  
كل وقت من أوقات التنفس

(٣) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المنسلف حيث يحسن الوجودي بالضرورة فيه

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفان في الجزء  
والكل فقول الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لجه واسنانه صدقنا أو تختلفان  
في الإضافة فقول فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقنا  
أو تختلفان في القوة والفعل فقول الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم  
تتناقضا أو تختلفان في الزمان فقول النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل  
تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقنا ولم تتناقضا  
أو تختلفان في المكان فقول زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على النلك  
لم تتناقضا أو تختلفان في الشرط فقول الأسود جامع البصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع البصر  
وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيةان مخصوصتين كفي في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين  
زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكيفية أعني بالكيفية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعني في  
الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكيفية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمةتان في  
الكذب فكذلك الكيتين في مادة الممك<sup>(١)</sup> كن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ  
من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا في الوجود  
وقدرتفعان معا ويكذبان معا في القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق  
القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتماعهما في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل  
الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمةتان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممك  
وتسميان داخلية<sup>(٢)</sup> تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتب فانهما  
جميعا صادقان نعم الكلمتان المختلفتان في الكيفية المنفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب  
في مادة الواجب<sup>(٣)</sup> والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة  
في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لاجل  
المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهمتان لما كانتا في قوة الجزئية فلا  
تتناقض بينهما اذ صدقانهما في مادة الممك<sup>(٤)</sup> كالجزئيتين والقضيتان المنفقتان في الكيفية  
المختلفتان في الكمية وتسميان متساخنة<sup>(٥)</sup> ين تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممك انما كذب الكلمتان في مادة الممك لانهما امكان أن يشتر المحمول وأن لا يشتر أن تصديق  
الكيفية القائلة بهما كل مالو وجد كان موضوعا فهو لوجوده المحمول لانه قد يوجد لا يكون المحمول ولا القائلة  
كل مالو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول وتحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى  
والايجاب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكلمتين اللتين  
خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكلمتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدران  
في القول على شيء واحد وأفضل عندى أن يقال انهما كانا صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنيا على أن الافراد التي نسبت لها  
المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم يفرج بذلك عن حال الضدين فانهما ايضا قد صدقنا  
اختلفت الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكلمتين لا اتحاد الموضوع  
وصديق الجزئيتين لا اختلافه في الحقيقة فحكمهما هو بنية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان فالموجبة صادقة  
والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شيء من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متساخنتين لان الجزئية منهما داخلية في الكمية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذب ان في المتنوع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانت السالبة صدقت في المتنوع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس بحجر وكذبنا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقسامها الصدق والكذب لكن الصواب في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقسام ايضا للمادة لان نفس القول

لخاصة في الاصل في التناقض أن الخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعدد اتفاقهما في كل شيء سوى الایجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والایجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشروط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والاحصر وإذا روعيت هذه الشروط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات غير اضطررنا إلى التنبية على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضاً من جنسها والحق بآباء فالوجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائماً وغير دائماً معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لهما أوقات مختلفة جاز أن يكون الایجاب غير دائماً والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعاً فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناول المطلق وذلك إما دائماً أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (٢) كان الاخص دائماً وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذباً أيضاً اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجهه يرفع الایجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضرورياً وان كان لا يمنع منه كإيناه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لاننا قد رأنا أن كذب (٣) اربحياً يكون بسبب كون الحمل مساوياً عن البعض دائماً بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بسبب هذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلمة

كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلمة كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون منه ضرورة كما لا بد في ثبوت الكتابة للانسان

مثلاً وقد تقدم أيضاً أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص ولهذا لا يصدق في مادة

الامكان كثرة ثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائماً مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن

لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفي الكتابة كثرة تعان كل فرد من

الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أي كذب المرجحة الكلية وقوله وهذا أي المرجحة الجزئية المطابقة وقوله هذا التقدير أي

تقدير السلب عن البعض دائماً بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحل مسلوبا عن الكل دائما بالامكان  
كان على خلاف ما قدمناه فاننا ينبغي أن الدوام في الكليات لا يكون الا ضروريا فتحصل من جميع هذا  
أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فاننا اذا جعلناها دأمة صدقت  
على الضرورة أيضا فان السلب الكلي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها  
الموجبة الكلية الدأمة

وأما نقيض الموجبة الكلية (١) الوجودية فالجزئية السالبة الوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب  
ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها  
بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض  
وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا  
عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب  
الدائم والضروري يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابيات والسلوب لا تشتركان في عبارة  
تعمها جميعا الا في سلب الوجود فتتضمن الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه  
بعض ب إما ضروري دائما له ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أوداء (٢)

وأفضل المتأخرين ~~في~~ في الاشارات بأن له الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقنا في النسخ التي  
شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه وأما السالبة السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق  
لا يوجب ضروري في الكل أو البعض أو ايجاب دائما في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل  
أو البعض ولا نجد هذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب  
الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائما له ايجاب  
ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه مسمى بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن  
يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطابقة غير أن المصنف راى في تسميتها بالوجودية شرطا أن  
لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنه فكانه اشترط أيضا أن  
لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عندده قدمت بالادوام واللا ضرورة فيكون كذبها إما  
لضرورة الايجاب في الكل أو البعض أو لضرورة السلب كذلك أولان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن  
ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا ينافيها ولما كان صادق الكلي يستلزم صادق الجزئي  
ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لا يكون الا جزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما  
لا حدة أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أي الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب  
كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان محكما فهو مرددين ثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون نقيضا للوجودية  
على أنها شاملة للوجودية الدأمة والوجودية اللا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

(٢) أوداء أي أو سلب عنه ج دأمة في التعبير تساهل بفتح لظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالأمور  
الثلاثة التي يتردد بينها الآن نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة بانثنين فقط الدوام في الايجاب على أنه شامل للضروري  
وغيره والضرورة في السلب

(٣) بالضرورة مبط بالسلب أما الايجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أم محكما بالامكان الاختصاص كما أشرنا الى  
ذال قبل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أوج مساوب عن كلة دائماً ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائماً ج وليس ج بالضرورة

وهذا التحصيل الذي ذكرناه تعرف أن الدائم لا بد له من إرادته في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية ولكن في المطلقة العامة يكفينا (٢) في إرادته في الأصل بنفسه بخالفها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير مرددين ذكر الدوام فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بالتردد وأما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعريف (٣) الزمن الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي فمتعين الزمان الحاصل فيه السلب والایجاب جميعاً

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفضناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لأن الحق هو السلب الضروري وتستلزم الثلاثة في السلب الممكن العامي وقد بينا من قبل في التزامات أن قولنا ليس بواجب أن يكون ب لازمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العامي وقولنا بالضرورة لاشئ من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لاشئ من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مساوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب أما أن يكون ج بالضرورة أودائماً وأما أن لا يكون ج دائماً حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائماً وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فإن لم يرد بين كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفي إرادته في الأصل أراد من الأصل النقيض نفسه وحاصل ما قاله أن الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقاً في المطلقة العامة الكلية فتحو كل حيوان متحرك بالإرادة تقول إذا أردت أن تنافي ليس كل حيوان متحرك لا إرادته دائماً ويكون الدوام قيد السلب أو تقدم الدوام على النفي للتنصيص فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهي قضية خربة مسورة بسور جزئي مصطلح عليه كآري فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكن الاستثناء بذكر الدوام في النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض بالضرورة وهو بعض الحيوان ليس متحرك بالإرادة دائماً وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التي تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فالتصرف يختلف فإنا لو قلنا كل حيوان متنفس بالوجود فالتقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان متنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام بنفسه لأن مجرد التقييد به لا يكفي في التنصيص على جهات المناقضة لأن من حملها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام المحقق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يترك مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التردد ولا يمكن الاستثناء بتقييد السلب بالدوام \* ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية التي يراد منها نقيضها لأنها بنفسها مذكورة في قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الأمر أنها تخالفت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الأصل بنفسه بخالفها أي القضية التي يراد منها نقيضها في الكيفية والأصل مع الخلف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكن أن تعرف ما قال في السالبيين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كاسمق للمصنف ذكره وخبره هو باسم الوقت وما على مر بد استخرج النقيض سوى أن يضم إلى الشرط العامة في التناقض ذكر الزمان الذي كان الإيجاب فيه وجعله زماناً بالسلب فأذا قلت كل إنسان فهو مولود أي في الماضي فتقيضه بعض الإنسان ليس بمولود في الماضي بل كان إنساناً في الزمن الماضي غير مولود



بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج تقيضه ليس بالضرورة شئ من ب ج ويلزم (١) يمكن أن لا يكون شئ من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج تقيضه بالحققة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالشرطه بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم المحل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يشترط (٢) ان لا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً بما لا يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويؤول والذات باقية فأخذت القضية على وجهه يعبر هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحل (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائماً فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقسمنا أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لاشئ من ب ج مادام ب ليس لاشئ من ب ج مادام ب بل بعض ب إماماً مادام ب هو ج ولما وقتاً من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شئ من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل اما ان لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إماماً (٥) ج واما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحل دائماً دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شئ الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يتركزها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لاشئ من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقيض وتطبق ما يدرك في النقيض على ما يدرك غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يشترط الا عند اتصاف الخ كافي قولك كل بخوب يسهل بالضرورة حال كونه مخوباً (٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه الشرطه العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة (٤) اما أن لا يكون ج أي بعض ب إما ان لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع أوقات كونه ب أو لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعبر الجميع الحقيقة الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب في جميع الاوقات أو جميع أوقات الوصف أو في بعض أوقات صدقت الحقيقة لان المحل قل سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض الشرطه العامة هو الحينية الممكنة

(٥) اما دائماً مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكافئ لان القضية خبرية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا في الوجبة

(٦) إماماً الخ واما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أن دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومقاله المصنف في نقيض الشرطه يشمل الشرطه العامة والفرعية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو جده لا لازم الضرورة في الكميات سواء كان الدوام مشروطاً أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة تجسيمه غير مشروطه ان كان غير مشروط ومشروطه ان كان مشروطاً

بمعروض ب له بل إماماً (١) وإما في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لشيء من ب ج مادام ب ليس لشيء من ب مادام موصوفاً ب ب عارض له ج بل إماماً مصلوب عن كله أوعن بعضه أو موجب كذلك أوفي وقتا من أوقات كونه ب ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب انما يكون ج مادام موصوفاً ب ب عارض (٢) له ب بل إماماً أولاً في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مصلوباً عن بعض ب مادام ب عارض له بل إماماً مصلوباً عن كله دائماً أوفي وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكلاً دائماً أوفي وقتا من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إيماناً بكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فان كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضييتين وان لم يكن الزمان معيناً فنقيضهما كنقيض الوجودي لا غير

وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بان كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقي (٣) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالشرطة الخارجية أو العرفية الخاصة عند الجمهور فلاذا قلت كل انسان حيوان مادام انساناً لا دائماً فكذب هذا لايجاب الكلئ ايماناً بكون كل انسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه انساناً ولوجاه المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارة التشرىش الموجب للاغراض فقوله إماماً أي يثبت له ج دائماً الكل أو البعض وقوله وإما في وقت البتة أي يثبت ج عن الكل أو البعض في جميع الاوقات فيكون السلب الكلئ أو الجزئ دائماً وقوله أوفي بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإما في غير وقت الخ أي وإما أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وان كانت من صور كذب الاصل الا انه لا حاجة الى التنصير بها في لازم النقيض لانها داخل في التي قبلها دخولا قريباً وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فمناقض مع الاصل لا محالة الا أن الجمهور راوا الاختصاراً فكتفوا بنقيض الجزأين على التريدين فطر بقتة أدق وأحوط وطر بقتهم أسوأ وأخصر وبهذا تفهم ما قال في السالبة

(٢) عارض له ب توضيح لقوله موصوفاً ب ب وقوله بل إماماً الخ تقول فيه ما بعينه في الموجبة الكلية الا أن الجمهور همها لم يكتبوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريدين بينهما كما عرفت في لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريدين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم يميمون دائماً أما الوقت كل واحد واحد من أفراد الجسم إماماً أو ليس يميمون دائماً كان قولك هذا مادام (٣) الباقي أي من قضايا الممكن العامى وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاص نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج و يلزمه إما امتنع أن يكون أ أو واجب أن يكون ولا تعيين أحدهما وقولنا لشيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لاحتمال حقيقة بعض ب ج بالضرورة وليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان لشيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أ أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري إيجابه لعله أو سلبه عن كاه وهذا عام القول في التناقض

## ( الفصل التاسع )

### في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فليبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة السلبية وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الإطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لشيء من ب ج صدق لشيء من ج ب ولا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعلم أن ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون بأ ما ج وقد قلنا لشيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تنكذب بين السلب الكلي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لشيء من الانسان ضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه من خلاف بخلاف والنقيض (١) التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا بأ ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنها اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذالم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذ اعيننا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وهو صوابا يكونه ج مطلقا لا يدرى أنه دائم أو غير دائم فيكون بأ ما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها وجود الموضوع وتحقيقه فيصير حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتج الى تعيينه لتحقيق ثبوت الوصفين معاله لان ما ليس به عينا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعيينه الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذي هو ب ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يتبع في مثل قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان ممكن أن يفرض ان ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عرفت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا معا لا محالة

(٢) والقضية التي لزمت الخ من تمام البيان لا بطل ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم الباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا بشرط فيه الدوام فلهذا ما عرفت ان الناقض قد نقيضت بأنها اللفات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذ اقلت انها جيم فاما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون بأ ما وهو باء دائما جيم بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقه ما لا يجوز لشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي قولنا لاشئ من ب ج فهذا نقض ما توهموه صحة مع أن الدعوى في نفسها ليست صحيحة  
اذ يصدق سلب الضحك أو خاصية من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق  
سلب الانسان عن الضحك ولا سلب شئ من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الالهة واذا عرفت  
هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري  
وقد احتيل لصدق هذا العكس حيثان إمامية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو  
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفها الذي وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين  
فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد  
هذين الوجهين فاننا اذا قلنا لاشئ من ب ج مادام موصوفا ب كان دائما موصوفا به مادام موجودا  
أو غير دائم صح عكسه وهي لاشئ من ب ج والجملة التي ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة  
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومها العرفي ثم  
هذه السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا فكذلك عكسها لا يكون  
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطابقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل  
دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفي فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن تبقى هو عنها كافي لاشئ  
من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله إمامية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ  
ذلك ما يسميه الجمهور عرقية عامة أو خاصة والعرقية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرقية عامة في السلب  
والخاصة تنعكس عرقية لا دائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتين المعروفين عند  
الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف  
الموضوع في جميع الأزمان الماضية والحاضر فقد ثبت تناقض ما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا  
لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الأزمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما  
الأزمان وقد كان الاصل ان لاشئ من الموضوع محمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشئ من الانسان بذي ذنب مثلا  
على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والجملة التي ذكروها الخ يريد بجملة الاقتراض التي  
سبق وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد بها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي  
بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرقية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتماً فان قولنا بما  
هو ج حين هو ب يناقض لاشئ من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام  
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم  
ذاته في الكمالات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهو هذا هو  
السبق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت ذات  
الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو السبق الاول المذكور  
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أي لو كان  
العكس ضروريا لكان سالما ضروريا والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لكان العكس  
الضروري وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس  
بضروري ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قررناه الجهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يعضبط  
القواعد في الاتفاقات فقط أمان يريد أن يحقق أحكامه ويحصى عقائد فعلية ان يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه  
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا في عكسها أيضا تكون كذلك. ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لا دائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثاني لاشئ من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلّي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فبإنيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات ب ب فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع أن كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا ب دائما ولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما يقال له ب وهو لا محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودى جميعا لأن ذلك الواحد قد جعله صفة البائية والجيمية فكونه وجوديا لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة

مع أنانيين بطريقتين آخرتين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتقدمة وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكليّة الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم في الكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كلياتى من بعد بانيه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحقّقوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولوانعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكليّة الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد ردّ على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق أن وصف الموضوع صادق على أفراد الفعل وهى مفروضة الوجود فإذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشترك فيه سلب الضرورى فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من أفراد الموضوع نبوتيا بالفعل فذلك الفرد المعلن فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحصل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض نبوته فإذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق والوجود كان واحدا من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذى هو ذلك الواحد انسانا ولا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة بهذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشتمل الوجودى فيصدق عليه وسيدى بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشتمل للضرورى ويسلك لذلك طريقين سيدى كرمها

(٢) المتقدمة أى في بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وإن كان الجنبه تترتب الحجة على صدق نقيض العكس وإن لم يكن معه افتراض كاهنا

بما ذكرناه ونحوه (٣) من استمرار هذه الحجة بمشروط ضروريته دوام الموضوع موصوفاً بوصف به ورده عليهم من جهة وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كذا ذكرناه فليس بوجيه وقد ثبت أنه عذر اسند كره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً للموضوع والموضوع ضرورياً له كذا كرهنا من مثال الانسان والضحك والمتنفس فان الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يستعمل على الضروري لا وجودياً محضاً لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في الكلي فأعرفه بعينه في الجزئي الموجب فانه ينعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان بصفة فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انساناً وعلى الحجة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة وهذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة والاصدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العاقل أن بعض ج ب فنفى (٢) رضه موجوداً فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أي ان الشيخ قرر هذه الحجة في المطلق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته ان يدوم الموضوع موصوفاً بوصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فان الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الخاكس ضرورية للحيوان ومشرطة للضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من ثمة الشرط

(٢) فنقرضه موجوداً أي نفرض هذا الممكن وهو ان بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض ان ثبوت الباء للجم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العاقل وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائر لا يرتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض في شيء كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ج ب وقد قلنا في الاصل لا شيء من ج ب بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما التجأ المصنف الى فرض ثبوت ب الخ بالفعل لانه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفه له عند وضعه في العكس الذي ساقض الاصل فان وصف الموضوع من ثبوت الباء بالثبوت فلا يصلح الباء الممكن عنواناً والجمهور يقولون ان الضرورية سالبة انما تنعكس الى دائمة وان القول بانها كسب ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل الاخر أبداً فيكون النوع الآخر مسموياً بعمله تلك الصفة بالفعل بالضرورة ومع إمكان ثبوت الصفة لتلك النوع المسموياً بالضرورة عما ثبت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثاله بأن مركوب زيد وصفت يمكن ان يثبت للفرس وللجمل فإذا الميركب زيد الا للفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح ان يقال لا شيء من مركوب زيد يسمو بالضرورة لان المركوب بالفعل هو للفرس وليكنه لا يصدق لا شيء من الجمار مركوب زيد بالضرورة لانه يصدق نقيضه وهو بعض الجمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصدق لا شيء من الجمار مركوب زيد دائماً

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف في ان فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في التفسيرية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفاً بذلك فهو ولو وجد كان موصوفاً عليه بما في الحقيقة ولا يتصور من «كل كاتب انسان بالضرورة» ان سائبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

ج وب فذلك الجسيم بأوذلك الباعجين وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا  
غير محال اذلو كان محالا وجوده كان متمتعاً لا يمكننا

وأما أفضل لكل المتأخرين فلعله انما يخص احتجابه في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين  
والوجوديين بما شرط ضرورية دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال  
عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في الكميات المغتربين عكسه الى  
استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي  
إذا كان مبيناً بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دوراً لهذا

الكتابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هوأت من أن الكتابة لا تكون بحال ما لا الانسان  
وقد صرحوا بمثل ذلك وفي مثاله لا يصدق الاصل المقروض فانه لا يعجز ان يقال لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة  
مع ان الأفراد الممكنة في ذاتها المركوب زيد الجمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الجمارية وانما اتفق لهم هذا  
المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا  
الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص  
معينة من الافراس فتقول هذا الافراس ليست بجمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الجمار ليس بشئ منها بالضرورة  
كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تتحقق فيه فاذ كره ليس من  
القروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الحاصل المذكور أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها  
أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائماً فليصدق لاشئ من ب ج دائماً  
والاصدق نقضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق  
لاشئ من ج ب دائماً فليصدق التقيض وهو محال وهو انما الزم من فرض صدق نقض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت  
أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها اتساع انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو  
انه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها الزم الدور كما هو ظاهر فيجب  
أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذا الطريقة أن يكون الاصل  
الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عندهم الملاحظة يكون  
المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية  
تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا الصدق نقضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس  
كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف  
ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي  
ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنهم انعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن  
فيكون الدوام في القبيض من نوع الضروري الذي بين عكسه بطريق آخر والاقل الدعوى هي الاطلاق والبيان له  
للاامكان في الحقيقة ولنمعرض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمى المصنف هذا الاعتذار محالاً وما ذكرناه من  
ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير التمهيد الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية  
حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف الضروري والدائم شئ واحد في الكميات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات  
الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يلجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلما أخذ عكس الدائم  
في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن ضرورة مشروطة بدوام وصف  
الموضوع لذاته لم يلاحظ فيه ذلك

وأما السلب الموجب الضروري فينعدم كسبج وبي<sup>(١)</sup> لأنه بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فإن المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الإنسان للكاتب فإنه ضروري له وليس للكاتب ضرور بالإنسان بل يمكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا للآخر كالإنسان والناطق والإنسان والحيوان وإذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعض المواضع ممكنة خاصة كان ما يشتر كان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العامي والخزفي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السلب الجزئي الضروري فلا عكس له للمعارفت في المطلق فإن قولك ليس كل حيوان إنسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل إنسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب اذ يجوز أن ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا ينفي عن هذا لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للإنسان اذ يصدق أن يقال لشيء من الناس يكتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الإنسان عن الكاتب والضحك فإن كل كاتب أو ضاحك إنسان بالضرورة

وأما في الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فإن المتحرك بالارادة يمكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا يتقدم منه فإنه إذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي مكان شئت فسمه ب ج بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وينعكس إلى لا شيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا أن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة لخالفه التضييق في الكيفية ولا يجب أن تلزم من الإيجاب إلى السلب لكنه<sup>(٢)</sup> ونها من الممكن العامي

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول إذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانت قلت كل ما يشبه له وصف الكاتب بالفعل فهو إنسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد انصف بالكاتب بالفعل وبالإنسانية بالضرور وهو فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الإنسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه انصف بالكاتب في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وإنما تفرض عند نبوت المحمول للموضوع والكاتب ممكنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حادثة فعندما تحول محمول لا تكون أهم جهة لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائما وبالضرور عما اعتبرناه كاتب بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونها من الممكن العامي أي والممكن العامي إذا انقلب من الإيجاب إلى السلب تغير الحكم فيه بالمرتبة بخلاف الممكن الخاص فإن السلب والإيجاب فيه معنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا أسالك المسالك الذي رأيت في البيان أما الجمهور وخصوصا المتأخرين منهم فاتهم جاؤا في القضايا المركبة وعكسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصر وهاعلى استعمال عكس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعي وتستدل عليها بأنها عكس لأصل



واعلم أن القاسون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بقمامة والمحول بقمامة وربما أوهم الاختلال ببعض أجزائها تخلفا في العكس إذا صدق غير منخفظ فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان في الوند ولاشئ من البطاطين في السكين وهو قول صدق وانه نقداً أن عكسه لاشئ من الوند في الحيطان ولا من السكين في البطاطين وهو كذب وانما كان كذلك للاختلال ببعض أجزاء المحول لان المحول هو في الوند وفي السكين لا الوند ولا السكين وحدهما فلنجعل جملته موضوعاً كما كان محمولاً فيصدق الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوند بحيطان ولا مما في السكين ببطاطين وهذا تمام القول في العكس

## الفن الثاني

في صورة الحجج وبنية قسم إلى ستة عشر فصلاً

### (الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحججة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم عامنه التركيب وكان تركيب الحججة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان مفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي تخليقاً بنا لتجريد النظر لتعريف الحججة وأقسامها والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده بقصد التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال ولكل واحد منها أمور قرينة منه كالضمير والدليل والرأى والعلامة والمعتمد الموثوق به من جهة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه إذا قل

صادق بن الصديق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فله في معنى لاشئ من الاله بغير ابتداء وهو سالبه كنية ضرورية معدولة للمحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الأصل صح لنا أن نأخذ دليلاً على صدق مكسبه وهو لا اله الا الله

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن (٢) كالضمير الخ سياتي للصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسي هذه الالفاظ ولنجهل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه إما الظاهرها كما يقال في الهندسة خطا ب و ا ج خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان وإما الخفاء كذب الكبري كما يقول الخطابي فلان يكلم العدو فهو خائن ولو قل وكل من يكلم العدو فهو خائن لاحتسب كذبته والرأى هو مقدمة توضع لاشارة النفس بأن شيئاً حاصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو قبيح أو من الصواب فله أو من الصواب تركه وذلك بما يستأنفها مضمونها إلى معهوداتها في الشأن الذي تالف فيه كالمقدمة ومنه كل جوامع الحكم وما يسمى بالحكم كقولهم الخائن خائن والأمين أمين والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئاً لو ثبت للاصغر تبعه شئ آخر دائماً ثبت له كقولك هذا المرأ ذات لبن فهي اذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالسكبري والعلامة هي من طائفة الدلائل والضمير أيضاً ينظر فيه إلى أن أمراً واحداً ثبت لآخرين فثبت أحدهما لا لاخر أو أن أمرين ثبتت لاشئ واحد فثبت أحدهما لا لاخر فالاول كما تقول هذا المرأ ذات لبن فثبت حبلي فان الاصح قرار شئ واحد ثبت لهذا المرأ فهو ثابت للحبلي ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجباته من الشكل الثاني هيكله المرأه مصونة والحبلي مصونة والثاني كما تقول الشيعان ظلمة لان الججاج كان شجاعاً وكان ظالمًا فانه لما ثبتت الشجاعة والظلمة للججاج ثبتت الظلمة للشيعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الججاج شجاع والججاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايافصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها ككذب نقيضها  
 وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانعني به انها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل  
 ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها وليكنها اذا سلمت لزوم عنها بالقياس قول آخر وقولنا لم يلزم عنه بفصل  
 بين القياس والاستقراء وماهله (١) ومعدوده انه اذا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته فيقيد أموراً  
 منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا  
 ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب  
 الصهال عن الانسان ولو بدل بعالم يس مساوياً للفرس في الجمل فربما يلزم السلب مثل ما اذا بدلت  
 الصهال بالحيوان كان اللازم ان يحجب الحيوان له وقد تزايد في الحد الفظة الاضطراب احكاماً تراعى  
 هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترب به شيء آخر يتم به لزوم اللازم لما  
 محذوف بالسكينة من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأساً في قولنا مساوياً ب وب  
 مساوياً ب (٢) مساوياً ب فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساوياً ب يلزم من أمر آخر حذف وهو أن  
 مساوياً ب مساوياً ب مساوياً مساوياً فيلزم حينئذ أن مساوياً ب فالقدر المذکور ليس قياساً  
 ع (٣) الى هذا اللازم اذا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدله عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر لو يجب  
 رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر بجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح  
 به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما لو يجب رفعه رفع الجوهر فهو  
 جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتموهم أن اللازم  
 يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي  
 قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض  
 عنه فيحتراز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم  
 لذات المصريح بها فيمكن في قولنا لذاته احترازاً عنها دون أن يقترب بها لا بالعرض وهذا بيان ما ذكر في  
 حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزوم  
 عنها لذاته أقول آخر لا بالعرض اضطراباً

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقعة فيها صورة القياس وينقسم  
 القياس الى البرهاني والحدسي والمنطقي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة  
 واحدة فيهما جميعاً وإذا كان لكل واحد مادة خاصة وبها جميعاً صورة فالأخرى تقديم النظر في المقام  
 على الخاص فمبدأ بيان صورة القياس أولاً وأما كمال النظر في الاستقراء والمثال والظهير والدليل  
 والسلامة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس ورتبة المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدود معه كالغدير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر وليكنه ليس يلزم لهيةاتها فيختلف  
 اذا اختلفت المادة

(٢) احترازاً عن هذا قالت اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطراباً يخرج منه ما يكون لزومه للزيادة لانه ليس يلزم  
 اضطراباً بل نارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فله يعني عنه قيد لذاته اذ لزومها بسبب الصهال عن الانسان في المثال ليس  
 لهيةاً التركيب لذاته بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أي ليس قياساً على هذا اللازم لما يتبعه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا  
 التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذ اركب منها القياس وصارت اجزاء تسمى حينئذ المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الخلية اذا حلت الى اجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليسا ذاتيين للقياسية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها الفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال ولنمثل للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فهو انما كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى واجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ويجمع المقدمتين على النظم الذي نظمهناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند اخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوباً

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضرب بناءه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً به بالفعل ولا نقيضه واسكنه فيه بالقوة لا (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكره هو او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائياً ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمساويين ولكنه فرد فيلزم انه لا ينقسم بمساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «اسكنه منقسم بمساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من جمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون من كبة من الجمليات والشرطيات فتقدم الكلام فيما هو من الجمليات الساذجة وهو مؤلف لانحلاله من مقدمتين تشتتركان في حداه (٣) امثال المثال المورد في المؤلف ويسمى حداً اوسطاً ولكل واحدة من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثاله الا حداهما والمحدث الاخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فمما هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر ومما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتالیف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياساً وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلاً

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولاً على الاصغر موضوعاً للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعاً للاصغر محمولاً على الاكبر أو محمولاً عليهما جميعاً أو موضوعاً لهما جميعاً لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج في ابانة ما يلزم عنه الى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلاان الاخران وان

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها قد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي

في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتدعيه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم متدرج في المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف

لهذا صرح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عن ما ينافيه لكنه قريب من الطبع والفهم<sup>(١)</sup> ثم الذي يبين قياسه ما قبل البيان بشئ آخر ويستبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرح من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذا الاشكال الجلمية المعتبرة ثلاثة وتشارك كلها في أن لا قياس عن جرتين على الاطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبراهها جرتية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا في<sup>(٢)</sup> استثنائه وأما في الجهة فسنذكر رأى المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

### (الشكل الاول)

واقسامي أولاً لأن نتاجه يتبع نفسه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعه الكلي الموجب والسلي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في اتجاها أن تكون صغره موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينفع<sup>(٤)</sup> السلب فيها الى اليجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن يـ<sup>(٥)</sup> ال عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعبدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلية الكبرى أيضا هوليما أدى سكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جرتية فربما كان الاوسط أعم من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه النتيجة أربع لان القضايا امامهملة ولما تخصية ولما محصورة والمهملات في حكم الجزئيات فليست تغنيهم عنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الافة عليها فانك اذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيد أبو بكر علما لا يحصل الابهـ هذا النظم القياسي فان من كان بينه أن هذا

(١) الفهم ينتج فكسر السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم ان يبين لزوم النتيجة لقياسي الشككين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك الزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الافة استثنائه سيما في الصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان اليجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيكون ان تكون سالبة فذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جرتية مع أن احدي المقدمتين سالبة كما سيذكر قيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى اليجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روى فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب في ذاتها بل قد يكون اليجاب بالفعل أيضا فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى اليجاب كما أن اليجاب بهذا الاعتبار قد يتقلب الى سلب متى روى عدم دوام اليجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصور بدخول الاصغر تحت الاوسط كانه قبل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا في ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد كان يناله أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعقبة باثباتها بالقياسات هي  
المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من  
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقترن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة  
عشر لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج  
والكبرى إذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتين لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت  
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناجحة

(الاول) من كلمتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د  
(الثاني) من كلمتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء

من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د

(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د

ينتج ليس بعض ب د

ورعا توهم أن غير هذه الاقترانات ناجحة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت

بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل

ب د لان الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني

لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه وإذا جعلت

صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أننا قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى

لان فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وجعلناه

د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذا ان أنتج هذا الاقتران شيئا فليس عن

كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل

ما كانت كبرى والشكل الثاني لا يتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يردده الى الشكل الاول فيمتضاعف

العمل على ما في الشكلين ويلحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغائب بعده عن الطبع وزيادة

الكلفة في بيان قياسيته

(١) وحملنا د عليه أي راعينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على

هذا الترتيب لا تلزم الاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى

كبرى الشكل الثاني الذي يرجع اليه الاقتران بعد انعكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران

ليس بعض د ب فيكون الباء محمولا في النتيجة لا موضوعا كما مرش أولا ولا يمكن ان نقول انه يمكن عكس النتيجة الى

ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى

الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجة عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما يكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا

الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران في

الشكل الاول لالزم بيان اتاحه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما

تبين نتاجه بالرد اليه فكيف بين الاجل عما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضرر وب

هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قل

ثم هذه الاقتراعات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من  
الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يختلط بعضها ببعض  
فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة وتؤخر الكلام في الخلطات إلى أن نفرغ من بيان  
مالاختلاط فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتنا إذا الصغر  
داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى  
حكم الأوسط إليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن (١) كل ج بالفاعل  
فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد بالفعل فيه وفي  
الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تعدى ذلك  
الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وإنما قلنا إن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج  
د بالامكان عني بأن كل ما وصف بج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفت في جانب  
الموضوع لكنه (٢) وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل  
يكفي فيه أدنى تبينه فان الأكبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن الأصغر كان ممكناً للأصغر والأصغر إذا  
أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن (٣) كان الامكان قريب عند الذهن  
أنه أمكان أما إذا كان الأكبر للأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بخلاف ذلك  
للأصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل يحتاج إلى بيان وسند كره في الخلطات

(١) لأن فيها أي في المطلقتين والضروريتين كل ج بالفعل فإن لم تحسم ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وإن محبته  
الضرورة كانت القضية ضرورية

(٢) لكنه وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أي لكن تعدى الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وإن لم يصل في مهولة  
بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة  
الاندراج التي مماهايا نادوريا وإنما سميت بذلك لأن دور عند البيان بين الأصغر والأكبر تأخيرها لذاته ووصلت  
إلى المطلوب فإما أن تقول إذا كان الأصغر منه رجا في الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الأصغر  
محكوم عليه بما حكم به على الأوسط لأنه من مشمولاته وإما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر أغناه على الأوسط  
والأوسط حاو للأصغر فالحكم حينئذ يكون على الأصغر لا شتمال الأوسط عليه

(٣) أمكان الامكان الخ أي الامكان الممكن لشيء هو امكان لذات الشيء وفي التعبير سهل ظاهر والتعبير الصحيح يقال  
لأن من القريب عند الذهن أن امكان أمر ممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذات الشيء

وقد خالف المصنف رأي الجمهورين أيضاً حيث جوز أن تحتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأول وقد شرطوا فيها الفعلية  
وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز أن يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام  
وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصح في كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لأن زيد الميركب بالفعل إلا الفرس  
فشكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع أغناه يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهورين ساءوا عن معنى الفعلية في الموضوع وإن معناه أن كل ما هو جسد وكان بالفعل كذلك لا بقيد  
الماضي وأنه عند التقييد كافي المثال في القضية عن كونها مضمورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لأنه ليس كل ما هو جسد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس  
وأغناه يصدق إذا جعلت مركوب زيد معناه على الأفراس المعينة التي ركها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى  
على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة  
الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنفي في الشكل الأول

## (الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الاسالب وشروطه اختلاف مقدمته بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبان لا ينتجان فيه لان الشيء الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم العجور والحيوان والمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المائتين سالبة وفي الاخر موجبة والسالبان كذلك لا ينتجان فان الشيء الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالخمر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شيء محمول على كل موضوع الصغرى أعني (١) منه وقد يكون بعض شيء مسلوب عن كله والنتيجة في أحدهما موجبة كلية وفي الاخرى سالبة كلية أما اذا جع (٢) المت هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية

والمشهور (٣) دور أن المطلقين ينتجان في هذا الشكل وكذا المكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالمخمر لا يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحدهما لاحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كائتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من د ج ينتج لا شيء من ب د لأنك اذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول ونتج ما ذكرناه وبين أيضا بتألف فانه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شيء من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كائتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شيء من ب ج وكل د ج ينتج لا شيء من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة وبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شيء من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شيء من ب ج هذا خلف

(١) أهم منه كما نقول لا شيء من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شيء مسلوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كالجو بدلت الحيوان في المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما نقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الخمر ليس بحيوان

(٢) أما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن نقول بعض الحيوان فرس ولا شيء من الانسان فرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في المحالين سالبة جزئية

(٣) والمشهور انك سكت عن الضروريتين والدائمتين لانها نتائج بالازعاع وانما أراد أن ينص على ما قبل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين به كس الكبرى والخلف أيضا  
(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكن يبين (١) بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لشيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لشيء من ا د ثم تنعكس أولى الافتراض إلى بعض ب ا ونضمها إلى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) وما عرفته

### (الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع الطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج الا جزئيا وشروطه كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلية فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأخران المسلوبان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الخجراة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقة ان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لا يجب إذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسبوب عنه أو يوجب له كما نقول بقولنا لشيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس دهنال  
وينتج من المطلقين والممكنة (٣) بخلاف الثاني وقرانه سمة لأن الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كافي الأولى اسكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الأول) من كيتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك إذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فإن ذلك يحقق الايجاب أحيانا فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته وخصاله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لمدق نقيضه وهو كل ب د وينضم إلى الكبرى

القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروضة قد هي ليس بعض ب ج هذا الخلف

(٣) والممكنين خالف المصنف الجهوره هنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا في إنتاج الشكل الأول

و يبينوا ذلك بنحو المثال المشهور كقولهم فلان زيد اركب الفرس ولم يركب الجمار قط وعبر اركب الجمار دون الفرس

فانه يصدق كل ماهو مركوب زيد مركوب عرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالاحتمال وكذب بعض ماهو مركوب عرو

فرس بالاحتمال بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ماهو مركوب عرو حمار بالضرورة وبما سبق في العكس وفي الكلام على

هنا الشرط في الشكل الأول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه إذا أمكن شيئا أن لا شيء واحد جاز أن

يتصادقهما وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس وإذا أمكن أحدهما في

الانبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني من الأول بالامكان لجواز تنقيح الأول في ذلك الشيء أحيانا فيكون

له حكمه ولو في بعض افراده عندما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا



ب د لانك اذا عكست الصغرى يرجع الى ثالث الاول وبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مطلبا لمقتضا ما فنيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وكل ج ب ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د وبين بعكس الكبرى وجه (٣) لها صغرى الاول فينتج بعض ب د ثم انعكس النتيجة

فيضرب بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمدنى العام وكذلك عكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية سالبة لا تتعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فيبانه لما بالخلف ان كان من المطلق العام

وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن نفرض بعض ج الذى ليس

د ألفا فيكون لا شيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالاقتراض هذا بيان

النتائج من المطلقات في الشكلين وأما التأليف من الضروريات فيهما فكالنأليف من المطلقات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالخلف كان نقیض الضرورية الممكن العائى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطلعا عاما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يفرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كسبقي فكان عليه حذفه أو بعبارة بالمكن العام الذى هو أعم الجهات لان الدليل يأتي فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقیضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فيجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د بالضرورة ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية لان النتيجة في الشكل الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانقول ان المصنف قبلهنا بالمطلق العام لانه سيأتى بشكلم على ما تألف من ممكنتين وجه خاص في آخر فصل الختلاطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا

(٢) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ونقيض النتيجة كبرى وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى القياس من الشكل الاول وكبراه هى صغرى القياس من الضرر الذى نحن بصدد منه الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى قياسا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة

(٥) ينتج أى من الضرب الثاني من هذا الشكل ولك أن تعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضمها الى لا شيء من ا د لينتج بعض ب ليس د من الضرر الثاني من الشكل الاول

من ممكن وضروري ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختسلاط وان كان البيان بالاقتراض كان أحد قياسي الاقتراض من وجودي وضروري ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختسلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في اتجاها لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنقضى الممكن العاى الذى أخذته نقضى الضرورية في الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودي والضروري

وربما يحتج في خاطر أحد أن هذين الشكائين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلا ينسب القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصية فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والآخر للعمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بحرثية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعي وان كانت حقا وربما لا يتسم قياس مع هذه الابان يقرن بمافضيا آخر على نظم الشكل الثانى وكذلك انما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلمة فربما لا يتسم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث

وقد نطن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم فالبحث عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات فظنه إذن خطأ

### ( الفصل الثالث )

#### ( في المختلطات )

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات في هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا في الاول والثانى فلا بد من بيان الاختسلاط بينهما فيها

أما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الاول فقد انفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية والمشمور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا في الكبرى كل ج د أى كل ما يوصف بج كيف يوصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختسلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط بانها في الموضوع بما يوصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائم مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط في الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لادائما فانها تصير كاذبة فاننا قلنا ان كل ج د لادائما بل مادام ج ممكن أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا في الصغرى ان ما هو ج أى ب ما هو دائما ج هذا خالف

والنتيجة ما قاله أما منعه اشتراط أن لا دوام في الكبرى فعلى الوجه فان القياس لا يتصور ان يتأخر مع هذا الشرط وأما عليه ذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الإطلاق في جميع الاعتبارات ووجوده

الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل الالادوام جزءاً من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لادئماً فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فإنه جعل الالادوام جزءاً من المحمول اذ قال وكل ج د لادئماً بل مادام ج فان الالادوام ههنا جزء من المحمول ولا جله كذبت الكبرى فأناجعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائماً وجعلنا ههنا أي في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لادئماً اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروط بادوام الجيمية في الضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئاً غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشيء باه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحسبهم على كل ج بأنه موصوف بج لادئماً بل تحسبهم بالدال على ما ليس دائماً ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع وجود موصوف بج دائماً لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة

فاذن الوجهه أن يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجيمية في الكبرى لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون القياس وسط وأما ضرب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فنتيجته ضرورة أبداً أما اذا كانت المطلقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مساوياً باعني الآخر لا بالضرورة أو مساوياً بالضرورة وموجباً بالضرورة أو موجباً لهما جميعاً أو مساوياً باعنيهما جميعاً وهي لاحدهما بالضرورة وللآخر بالضرورة فبين طبعي الطرفين مبانة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط نتيجتان وكذا ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين كما يتألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجملة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فما بعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه التبع بالعكس فيما لا يفترض وذلك في اقتراحين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفترض البعض الذي هو ج والقياس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولاشئ

(١) وكذلك الموجبتان أي ونتيجتان سالبة أيضاً لانه لا يحابى ضروري وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئاً واحداً قد ثبت لاحد الأمرين بالضرورة وثبت للآخر بالضرورة وما ثبتت لا بالضرورة قد ثبتت فيها الضرورة التي كانت وصفاً للثبوت الاول فتكون احدهما المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتياً من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة ولا آخر بجهة متباينها فاذا كانت العامة طائفة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدهما اتفاقاً به الاخرى لجواز اتفاقهما في حالة ما لو كان صدق المطلقة تعنى تحقق الضرورة وانما يكون الاتفاق حتماً اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كقوله

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كقوله كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك افترضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستعمل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولاشئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى

من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبارة في الجهة لقولنا لاشئ من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشئ من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبارة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى الصغرى لاشئ من ا د غري لانها تصير كبرى الاول فتكون العبارة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس المرجح لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيق وان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقة (٢) ان كانت الضرورية موجبة لانها لم يكن يمكن أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ب د وكان يمكن أن يكون كل ج ب د ولكن هذا ليس بخلاف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامية فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبارة في الجهة الخ لان لاشئ من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لاشئ من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي نفى عنه د في تلك الكبرى بعدما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لاشئ من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لا يفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة وليس لها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ناسية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د وعلوم ان هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبارة في الجهة تابعة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذا الكبرى هي كل ا د هي بعضها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بينه بعض ج بعض فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن في قوله وقد يعتقد في المشهور أن العبارة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغرا كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض ج د وكل ج ب ينتج بعض ب د وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث يرجع الى الشكل الاول ونضيفه تابعة للكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هنا هي صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبارة في الجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبارة في الجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض ب د في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياس من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضنا حاجز شبيه ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغرا احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقة أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن يمكن أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالاشكال وكل ج د بالضرورة فيصدق تقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان يمكن في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس تقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وانما هو نقض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين بالضرورة الاجاب والمضرة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

تصح مطلقاً

والحق أن النتيجة ضرورية أبداً لا ثباتاً قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائماً د. أوليس د لامادام ج بل مادام موجوداً (ب) إذا قيل له ج فهو دائماً د أوليس د وإن لم يكن (١) ن ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بـ بل إذا صار ج كان موصوفاً بـ قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضاً لأنه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جميعاً بالفعل وإذا صار بالفعل كان هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بـ بالفعل بل دائماً قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركاً وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركاً بل دائماً مادام ذاته موجوداً وقد قدمنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (٢) الافي الممكنة فيحوز أن تكون سالبة فإذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة إذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين في السكيفية وهو ما شرطناه في أول الأشكال

وأما إذا اختلط مع الإطلاق في هذا الشكل فإن كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لأن ب داخل تحت ج القول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضج (٣) مع الكبرى موجبة فنقول إن لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلباً أو ضرورة إيجاباً فنضع أولاً ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة ونق (٤) رن بها الصغرى الممكنة

(١) وإن لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فاللازم بين ج ود أو التنافي بينهما ليس من جهة وصف ج وإنما هو تلازم أو تنافي بين طبيعتي ج ود في أي فرد تحققنا فيكون ج بالقوة فهو واحد مما تحقق فيه هذه الطبيعة إذ ليس بمحال أن تتحقق فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافي بين الطبيعتين (٢) الافي الممكنة أي الممكنة الخاصة فإن معناها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهي موجبة في قوة سالبة أيضاً وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها ضروري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائماً فليكون مسلوباً عنه بالفعل هذا إذا كانت موجبة فإن كانت سالبة فمندان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائماً فيكون الإيجاب حاصلًا وقتاً ما فيكون الباء جميعاً بالفعل فربما في قوة موجبة أيضاً ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أي الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بد في البيان بالقياس الذي تكون كبراء الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أي على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والخيرية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لأن وقوع الممكن ليس بمحال وإن كان هذا الفرض كاذباً لا في الأصل ممكنة إذ ليس يلزم من كذب شيء أن يكون محالاً فإذا علمنا ذلك وجب معنا قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لأن النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث في الاختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة محالة لأن كبرى القياس المستدل عليه وهي مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فنقولنا ليس بعض ج د أخس من نقضها فلما أمكنت هذه النتيجة لا اجتماع النقيضين فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة لتأليف من الشكل الثالث فإنه تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية لمسبق من أن يفرض الممكن واقعا ليس بمحال بالبداهة وليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالاً فاذن هي لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هي الكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجود ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزم محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتبينه فان كانت محال فلا يكون بسبب التألف لانه صحيح ولا نسب فرض الممكن وجودية لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونعبرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية في (١) لزم بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجود في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلهذا سها في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجود على وجهه ولما كان اعتناؤنا في هذا الكتاب باختصار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانه يتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام لها ما يجتمعها هو الممكن العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد عرفنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري تتبع فيه النتيجة كبراً في الشكل الثالث كما سبق

(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الآخرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاري في الوجودي كما هو جار في الممكن فيعرف في فيصيح عنده أن يتبع الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المردد بين الدائم والضروري وقدم سبق المصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد وافقت الشيخ التي شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مردداً بين الضروريين فلا يجزى الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا بمكنة خاصة كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست بالضرورة للطوائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من الواحق التي تثبت أو تنفي للامراض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفضل فلا يعمد الى ماله ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان عيكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم من هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقدر اجمعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عابرتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مساوياً عنها كذلك » قال الفيلسوف « وفي بعض النسخ أي بل إما ماداً بعض ج ب أو مساوياً عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي الدائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهوا يقع من الساخرين »

وأما الاختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانت موجبة أو سالبة أو واحدة أو موجبة والآخرى سالبة وبيانه كذا كراه في اختلاط المطابق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطابق وكان م (٢) لا يعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمات سالبتين

فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان (٤) كان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وإن جاز اشتغالها على الضرورة وهي التي يجوز (٥) وزدوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد إلى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج انعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع إلى الأول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص أن كان المطابق محالاً للضرورة فيه والاسباب الممكنة لا ينعكس (٦) الاحتمالية وهي أن يقلب إلى الإيجاب فإنه يمكن خاصي ثم ينعكس الموجب إلى الممكن العام الموجب فنتيجة هذا الضرب إذن موجبة جزئية بالامكان العام وإن كان المطابق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول لأن نتيجته جزئية والرابع (٨) لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كذا كراه في وهو أن الشيء الواحد إذا أثبت لشيء بالضرورة ولا بخلافه بالامكان الذي بالضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أثبت لهم ما أوفى عنهم بالجهتين المختلفتين الضرورية والامكان كانت طبيعتا الشئين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أي كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ فهو من العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه ولم يخص زمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص زمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقاً غير أن السالب المعكس ينعكس كنفسه في الحكم والجهة بخلاف الموجب فإنه ينعكس كنفسه في الجهة دون الحكم (٣) والممكنة يجوز إلحاحاً يريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز أن تكون موجبة وإن تكون سالبة لأن سالبها في قوة الموجبة أيضاً فإذا وضعت سالبة كانت المقدمات سالبتين على خلاف المعروف وإنما شرط أن تكون الممكنة كذلك لأنها هي التي تنعكس بالاحتمالية كما سيأتي إلى ممكنة عامة أن كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لأن القضية يمكن تبين للضرورة فيها (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالخاص أي المطلقة التي يصح أن يلحظ فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لأنها ترجع إلى الأول بعكس الكبرى كنفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الاحتمالية تلك الاحتمالية هي أن تحول السالبة الخاصة إلى موجبة فتنعكس عامة كما قل وهوذا الاحتمال هنا لا يعسر هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل هذه الحيلة في باب العكس بأن الموجبة لا تصح أن تكون عكساً للسالبة لخالقة القضية تبين في السكيف وإنما سهل على المصنف الأخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وإن لم يكن بصورته مطابقة لواقع (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطابقة مما ينعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد إلى الأول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لأن صغرها كذلك (٨) والرابع وهو متركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فإن كانت صغرها مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن نعكس المطلقة المعكوسة سالبة فهذه الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لأن الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١) أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكنتان فيهما ألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة هـ (٣) هذا الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العامي ان كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الاخرى موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى ما دام الموضوع موصوفاً بصفة وصفية فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤) ممكنة أما الشكل الثاني فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما يتعكس ولا عن ممكنتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والافكسة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبداً سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا ان يكون المطلق عاماً فاختلاف الكيفية حينئذ لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة بجهتها عند الرد الى الاول الا في موضع الاستثناء في الاول هذا اعتماد القول في المختلطات وتم بتسامه القول في صورة الأقيسة الجلمية من جملة الافتراضات

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصل. أنافي الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة ويمكن ا فكل اب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى الكبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كانت مقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فتنتج هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والقرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن نفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة ولكن ا فكل اب وكل اد فنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها الكبرى هكذا كل اب وكل ب ج لينتج كل ا ج فنضم هذه النتيجة صغرى الى الثانية الافتراض الكبرى هكذا كل ا ج وكل اد لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الذي أتبعه هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاماً وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول



### (الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الجليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما ان من الجليات ما يصدق به غير قياس ومنها ما يفترق التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والجليات قد تنتج عن قياسات جلية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت ممتدات ممتدات شرطية صرفة أو مخلوطة بجمليات فاذا هنالك قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في التناج

وقبل البحث عن شرائطها أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وترتيبها والحقيقة منها وغير الحقيقة وإيجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الإشارة الى جهاتها وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا الى قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الجلية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بالنسبة شئ الى شئ لكن النسبة في الجلية أن الثاني فيها هو الاول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعادة وتأليف الجليات انما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكننا خرجت عن كونها قضية باندخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصار جزء قضية اذا ربطت بها الاخرى حصل من مجموعها قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون جليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعتد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من جليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من جلية وشرطية لإماتة وإما منفصلة أما تركيبها من الجلية والمنفصلة وليكن المقدم جليا كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني جليا كقولك ان كانت كليا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس طالعة النهار وأما تركيبها من الجلية والمنفصلة والجلي هو المقدم فكل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والجلي هو الثاني قولك ان كان هذا إما بيضا وإما اسودا فهو لون وقد تكون مركبة من متصليتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصليتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كليا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد

والمنفصلة أيضا يانها كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الجليتين فكقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيبها من المتصلة والجلي كقولك إما أن يكون كليا كان نهارا فالشمس طالعة وإما أن لا تكون الشمس طالعة فالنهار وتركيبها من المنفصلة والجلي كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا وتركيبها من المتصليتين كقولك إما أن يكون كليا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس موجودا وتركيبها من المنفصليتين كقولك إما أن تكون هذه الجلي إما صفرا أو واما دمية وإما أن تكون هذه الجلي

إما بالتمية وإما سوداوية وتركيبها من متصل ومنفصلة كقولك إما أن يكون ان كانت الشمس طالعة  
فإنها موجودة وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا  
واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة  
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية في القوة  
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو هلم جزأ وهذه الأجزاء قد تكون سواب  
وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم ونال ولكن ربما كان المقدم قضيا كثيرة بالفعل أو بالقوة  
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا ان كان هذا الانسان بهي لازمة وسعال يابس وضيق نفس  
ووجع ناخس ونبض منشاري فبها ذات الجنب وأما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالى لم تكن  
القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب  
فبها هي وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل  
قضايا كثيرة فان قولك ان كان محنوبا فبها هي كلام تام وكذلك لو قلت بدله فبها سعال يابس وكذلك  
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى  
للمقدم واتصاله به ومتابعته اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع  
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسماء ممتعة لانه وليس السلب  
فيه أن يكون المقدم أو التالى سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس  
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طوع الشمس وكذلك الإيجاب في  
المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما  
أن يكون فردا فقد أوجب انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أى القضية الثالثة هذا العدد زوج  
عن الثالثة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء  
القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لبعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم  
أبيض أو مخركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على  
إحدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن  
لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب  
بكل واحدة منهما فى أحد المثالين وبواحدة منهما فى المثال الآخر

وأما الحقيقة وتفسيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء  
كان علته أو معسولا لا يفارقه أو مضائفا أو كانا معسولى علة واحدة وغير الحقيقى هو الذى يصدق  
الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة كما اذا قيل لك ان كان الانسان  
ناطقة فالجوارح ناطقة فليس هذا حكما باعتبار العلة التالى للاول بسبب أن التالى من موجبات المقدم أو بينهما  
علاقة ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا الفائدة فيه فى العلوم فان  
الذهن اذا سبق فعلم وجود التالى ولم ينتقل اليه عن وضع الاول إما يدهيا أو ينظر فلا فائدة لوضع المقدم فى  
انتقال ذهن منه الى التالى

والحقيق لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزءا كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول  
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بمساويين  
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم مهم ما وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو  
أمكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بآما أن الامر لا يتخلو عن أحد الأقسام ولا تجتمع فيه فقيه المنع من  
التخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور تخلو العدد  
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يتخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع التخلو كقولك  
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا  
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يتخلو منهما فإنه قد يتخلو منهما كما لجأ فإنه ليس بحيوان  
ولاشجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من التخلو لا المنع من الجمع مثل قولنا حين يقال  
هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون  
كاذبا اذا قلت انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يتخلو الشيء عنهما  
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وإن كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه  
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعم من  
النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون  
في البحر وهو نقيض للقسم الموزع في الانفصال لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فان من يكون في  
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل التخلو عن القسمين هو الممنوع  
ولا يتصور تخلو الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر  
ولا يغرق ولفظة لا يتخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يتخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما  
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الاول من هذين القسمين وأيضا لما كان لم يكن الآخر وهذا  
غير موجود في الثاني منهما

وأما الخصر والاهمال في الشرطيات فليس كما يتأان يكون المقدم أو التالي كما بل السكينة في المتصلات  
أن يكون الاتصال كما أي محكوم به على كل اشتراط ووضع فرض المقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي  
أن يكون الانفصال كما أي محكوم بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط  
فرض له

واللفظ الدال على الإيجاب السكلي المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب  
السكلي المنفصل قولنا دائما إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب السكلي المتصل  
قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا للسلب السكلي المنفصل

وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والاشتراطات وإن كان  
المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا  
وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلما وعلى  
السلب الجزئي المنفصل ليس دائما

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان السكينة والجزئية مثل قولنا ان

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة مخترقة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون أب وبك (١) كون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون أب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك إن كان أب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يك (٢) ون أب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون أب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د ف (أ ب) وقرئ من هذا قولنا (٣) يس يكون ج د إلا وأ ب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لئلا فلا تقتصر دلالتها على الزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعها لازما من تسليم المقدم ووضعها وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالي ووضعها لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فاذا أردت اعتبارها في هذه القضايا ففي المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة أجزاها القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية فالمنفصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيما دأنا مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا إنسانا فهو متمنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السميت وأما الاتفاقية ففيها الضرورية فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع ومما يقع ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لانه اذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيهما فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضا فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورية فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفت في المحليات فنقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائما إما أو لئلا « ليس دائما » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل وليراع في التناقض اتحاد البقيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حق وأما حق وكما الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فمعنى هذا إما أن لا يهضم حق فأبقى حيا وإما أن لا أكون حيا فليهضم بعدموتي وأما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا وإما أن لا يكون مؤمنا أن يسرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص لا يسارق أو مؤمن وأما إما مهضم الحق وإما حق أي لا يجتمع هضم حق وحياتي

(٢) أو يكون أب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلدة يقبض عليه من المتصلات وفي قوة أما أن لا يكون في القرية وأما أن لا يقبض عليه من المتصلات أي لا تخلو منفعته من أحد السابدين لانه ان خلاصهما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعته له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لان تحويله الى المنفصل ينزجه الى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن يقال له بالمال السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلدة أو يقبض عليه فيقول لا يكون الحاصد له حالة الا وهو مستخوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده الى الانفصال كذلك ظاهرا

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولنا كلما كان الفرس صاهلا كان زيد الكاتب مخمرك الاصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصديق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي  
وأما الانفصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنفقه من أحكام القضايا على هذا القدر

### (الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقتوانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين جزئي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين جزئي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولستنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقتوانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه إلا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للأمور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطبع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الاقتوانات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد بهذه الاقتوانات كتابا جامعاً للألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال وحينئذ تنالف منها اشكال ثلاثة كاشكال الجمليات لانه إما أن يكون المشترك فيه تالي احدهما مقدّم الاخرى وهو الشكل الاول أو تالي المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا بضائراط الجمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكلية الكبرى وكون احدهما سالبة في الثاني وايجاب الصغرى وكون احدهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج السكينة والجزئين جميعا والثاني لا ينتج الاسالبية والثالث لا ينتج الجزئية وتشترك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالتين ولا سالبية صغرى كبراهها جزئية

ومثال الاول كلما كان  $a$  ب فج د وكلما كان ج د فـه ز ينتج كلما كان  $a$  ب فـه ز وعليه أن نعدّ ضرورية الباقية ومثال الثاني كلما كان  $a$  ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان  $a$  ب فـه ز وعدّ ضرورية الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان  $a$  ب فج د وكلما كان  $a$  ب فـه ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فـه ز وضرورية كضرورية الجمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقة قسيتين منها قياس الآن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرايط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا يمتد وبين المقدم ولنضع الجلي أيضاً ولا مكان الكبرى في تألف منهما اشكال ثلاثة الاول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشريطته في النتائج أن المتصلة أن كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كليا كالخال في الجليات والنتيجة شرطية مقدمة مقدمات المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لو انفردا مثاله ان كان  $ab$  فكل  $c$  د وكل  $d$  ينتج ان كان  $ab$  فكل  $c$  د  $e$  وعند ضروبه بنفسه

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الجليات من كاية الكبرى وكون الجلية أو التالى سالبا مثاله ان كان  $ab$  فلا شئ من  $c$  د وكل  $d$  ينتج ان كان  $ab$  فلا شئ من  $c$  د

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الجليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كلية مثاله ان كان  $ab$  فكل  $c$  د وكل  $c$  د ينتج ان كان  $ab$  فبعض  $d$  د وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لاندكرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضاً اشكال ثلاثة والشروط فيها ان كانت المتصلة موجبة ما ذكرناه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لا نذكره

الاول كل  $c$  ب وان كان  $e$  ز فكل  $b$  ا ينتج ان كان  $e$  ز فكل  $c$  ب

الثاني كل  $c$  ب وان كان  $e$  ز فلا شئ من  $a$  ب ينتج ان كان  $e$  ز فلا شئ من  $c$  ب

الثالث كل  $c$  ب وان كان  $e$  ز فكل  $c$  ا ينتج ان كان  $e$  ز فبعض  $b$  ا

وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت الجلية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الجلية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إمانيات أو جساد أو حيوان فكل متحرك إمانيات أو جساد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أ ما على منهاج الثاني فلا ينتج وان كانت الجلية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حيماله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع جليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والجليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حدها الموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة كلية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إمانيات أو حيوان أو إمانيات أو نباتات أو إمانيات أو حيوان جساد وكل جساد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الجليات ما هو الشرط بين الجليين في الثاني ولا يكون على سبيل الشكل الثالث الآن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعد المنفصلة ولا شئ من العقل بحيوان ولا شئ من العقل نبات ولا شئ منه بجماد وينتج لا شئ من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة غافلين وإما أن يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون في غفلتهم وأولياؤهم مذنبون في غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في غفلتهم وينتج بعض الغافلين مذنبون في غفلتهم

الشركة في كلى أعني أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء الجمليات كلى يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه

وان كانت الجمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضع (١) وعها موضوع المنفصلة ومحولات الانفصال هي محولات الجمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت الجملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاءها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الجملية بدل موضع (٢) وعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كلية ومالم تكونا كلتيهما لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة وليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالى موضوعا في أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين جملية وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى متصلا فثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالى وهذا القدر من الاقترانات الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يترض فيقال لاحاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها يئسنة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الجمليات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معانده والاكتفاء في بيانها بالاقيسة الجملية بخوابه أنا لو كنا نخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لطول واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لا كتفينا بالشكل الأول الناتج للطالب الاربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعكودة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاعكبال الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعي فبان لنا أثرهما الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله لا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن هذه طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة الجملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطية فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوع النتيجة هو موضع المنفصلة ومحولات الانفصال أى في النتيجة هي محولات الجمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما زوج وإما فرد ينقسم بتساويين فقد حذف موضوع الجملية وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت بمحمول الجملية مكانه فيها

## (الفصل الخامس)

## في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقتراعية جليها وشرطها الجدير بها الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو تقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية لاحالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو تقيضه فينتج الجزء الآخر أو تقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية جلياً كانت المقدمة الاستثنائية جلية وان كان شرطياً كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الاستثناء عن المقدم أو تقيض التالي أما استثناء تقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت تقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانتا لازمين يتعكس كل واحد منهما على الآخر باللازم فينتج فيه استثناء تقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس بتجسس بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منه ما يجتنب لو جردناها عن المواد وأحضرناها الذهنية فبعضي باللازم أمر تامتها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب ف ج د هو أن ج د لا بد منه عند وجود ا ب وأن ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لا بد منه عند وجود ج د أولاً لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجباً من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولوراعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كذا ان كان المحمول فيه مساوياً للوضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الأول بكلمة النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساوياً للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلّي الموجب كذا أيضاً في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عينيهما كان ينتج تقيض الآخر واستثناء تقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد تقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما تقيض البواقي وهو أنه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرد أول ولا مركباً أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت تقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد

مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الشكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع



الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين مثلاً إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء يغرق ولو استثنيت عين واحد منهم لم يلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محترقة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء (٢) كما يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أح (٣) دجزأيه فقط كجزأى الاصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزأى الاصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين حكم النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للاصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتاً وإما أن لا يكون جماً فمارة محترقة الى قولك لا يكون هذا نباتاً وهو جماً وتارة محترقة الى قولك لا يكون هذا نباتاً ولا لا يكون جماً فاستثناء نقيض أحدهما جزأى المحترقة الثانية ينتج عين الآخر وأما في أولها فاستثناء نقيض (٤) من الجزء الموافق لجزأى الاصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجميع أنتاج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئاً كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولوقلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمصالحات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يخلو

(١) ان كان الغرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما تقدم به من الاجزاء فوضع منها ليس مستفاداً من القياس لان نوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة من القياس بل هي ما يهدية أو معرفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فغير غرضه وما لا يتناهي لا يحصل في التصور وحتى يتأتى ملاحظة رفعه باللفظ بل هذا تقر بما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها الا في الغرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لابد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية وحتى وقف انتهت الاجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الاجزاء ومن استثنائية فليجزأ أن يكون الغرض رفع ما يرفع لانه حاصل في التصور اجمالاً فاذا قلت هذا العدد ما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة

(٢) كما يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل كما في قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أولاً لا يكون يغرق هو الجزء الثاني مانعة الخلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الاول فاذا رمت لا يكون يغرق أي بأن غرق نتج الثاني وهو انه في الماء واذا رمت أنه في الماء نتج الاول وهو لا يغرق

(٣) وما أح دجزأيه فقط كجزأى الاصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالواقع هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس في الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو انه في الماء واذا استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس في الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتاً» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجما وهو نقيض المخالف الذي هو «هو جماً» وقس البقية

فكانت قلت فيها اذ لم يتخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة ففي كل واحد من قسميها الضمار اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلاف فكانت قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمر فيها نقض يكون وأورد لا زمه بدله فاذا صرح بالنقض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا نقضه إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيه (١) كمن أن يكون جمادا

## (الفصل السادس)

### في القياسات المركبة .

أما أنه لا يتم قياس الامن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدم ما هو محمول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بان يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لأحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لأحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الخلية المنتهية من مقدماتين ويمكن أن توجد كذا الاعتمار الى الشرطيات الاقترانية واذا انتظمت مقدماتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتائج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة رسيقت لبيان مقدماتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوقة (٣) هما ومقدمات القياس اذ لم تكونا يثبتن بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختلفت هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقسمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل ده فكل ب د والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل ده فكل ب د .

- (١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمهر وفرد من أفرادها ولهذا لا يجتمع مع النبات
- (٢) تردها للاعتبار الخ أي عمنك أن تحرى هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترانيات الشرطية كالجزء في العمليات
- (٣) أو ما فوقة أي فوق مقدماتي القياس القريب من المطلوب والمراد مما فوقة ما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستعمل به على إحدى مقدماتي القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان
- (٤) اختلط بهذه المقدمات أي برعاوق الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينهما وبينهما كما ستعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس ما ذكرناه طويت فيه نتيجته وهو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر والشمس طالعة فلا أعشى يبصر لكن هذا اعيا يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكانت استثنائي مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة إبصار الأعشى وإذا سلمت المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو أن تستعمل المقدمتان جميعا لقياس الاقتراضي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالي أحدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وجهه أنه تكون النتيجة المحذوفة أن كانت الشمس طالعة فلا أعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة يلزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

### (الفصل السابع)

#### في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي ثبتت حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فإذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراضي والآخر استثنائي وصورتته « ويمكن المطلوب أن كل أ ب » هي أننا نقول أن لم يكن كل أ ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل ما قاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قولنا « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فينتج منه « النهار موجود » ويتبع جملة « أن كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر » مقدمة بدلية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « أن كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف أنه تكلفه فالمصنفان مقدمتان لقياس اقتراضي شرطي من أول الشكل الأول هكذا كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فلا أعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجملها مقدمة لقياس استثنائي وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراضي وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست علمت في قياس الخلف والماثاني له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الأربعة الخ فإنه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراضي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الأشكال سوى الأول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما يافى صغرى الاقتراضي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التاليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي ذكره

وإنما قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق النقيض لحاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا أو كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب المثال في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الأول . تقول كل ب ج وكل ج أ ينتج كل أ ب وهو مطلوبنا فالو صدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل أ ب أ وعند المقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحالية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستنتج نقيض نالهما فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسي ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا اذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذي هو المطلوب حق

واعلم ان المطلوبات الاربعة كلها الا الكلي الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف أما الكلي الموجب فيبين من الشكليات الاخرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن ان يجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن ان يجعل صغرى الثاني وكبرى الثالث وأما الكلي السالب فيمكن ان يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن ان يجعل صغرى الاول والثاني وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بان تجعل كبرى الاول والسالت وصغرى الثاني وكبراه أيضا  
وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بما كان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم ان الخلف مع ما يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) نقيض التالي المحال وبقرون بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب ان يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معاً فان كان كيا موجبا فلا شك ان بيانه من طريق الخلف معاً بالثاني والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلي السالب فيبيانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة السالبة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها (٢) اراد الشكل

وهي كل ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على ان يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ا ج لكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا اذ لا وسط بينهما ولنا ان قال المصنف وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أي بدون التزام لصورة معينة في التأليف واعجابا بتلك الصورة على انها من قبيل المثال الذي لا يلزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالي المحال الخ التالي المحال في مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع في الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس في الخلف من الشكل الثاني وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالي المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامحا لانه نال في نتيجة اقتراني الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معالانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقتراني الذي استعمل في الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تم القام

(٢) صار الشكل الثاني الخ لنفرض ان المطلوب السالب الكلي لاثني من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاثني من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاثني من ب ج لصدق بعض ب ج ولا لاثني من ج ا فلو لم يصدق لاثني من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كبرى عاد في الاستقامة الى الثاني فانك تأخذ نقيض التالي المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الشافي حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلفي مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول  
 وأما الجزئي الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (٢) اراد الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادرة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كالمطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج نقلت لولم يصدق لاشئ من ب ا اصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلولم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلواردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كالمطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول لولم يصدق المطلوب اصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلولم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها الا في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا ينفيه من تخالف المقدمة بين الكيف كاهو معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلي موجب جزئي فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فتقول لولم يصدق

المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلولم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى. لكن هذا الثاني محال فانه لاشئ من ب ا فلورده الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولوفرزت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لولم يصدق

المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلولم يصدق فبعض ج ا وهو محال لاشئ من ج ا ويوعد في الاستقامة الى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلي كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكن استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض

ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو محال» ونقيضه لاشئ من ا ج فتضميه في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو المطلوب

ومما ينبغي تعلم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم أن يكون أن جميع ذلك يجري في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراده ان السالب الكلي يسين بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلي وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بذهنه بقية الامثلة فيما يأتي

(٢) صارا الاول والثالث والاول الخ ان نفرض المطلوب الجزئي الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلولم يصدق المطلوب اصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى الصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا

كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د ولوجعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلولم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو محال ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالي المحال في الشكل الاول هكذا بعض

ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت  
صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلفى بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز  
أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنهما ان كانت موجبة واسد<sup>(١)</sup> استعملت كبرى فيهما ارتد  
عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث  
الى الاول وان كانت سالبة ولائ<sup>(٢)</sup> لكن استعمالها فيهما لا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة  
منهما وأما في الثاني فلا يمكن أن يضاف الى نقيضه الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول  
وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وقد درجما تدرجت به بمسلف على امتحان ما قصصناه لك  
بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لاشئ من ب د وكل ج د  
أنتج لاشئ من ب ج وهو المحال في الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو  
المطلوب واذا عكست فبعضها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولاشئ من ب د أنتج لاشئ من ج ب وهو المحال  
ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب  
(١) واستعملت كبرى فيها وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى  
الاولى في الخلف كالمفروضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فبعض المطلوب وهو كل ب د  
مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة  
صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبراه ينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صبحت كبرى  
الثالث كالمو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فبعض كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من  
الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاشئ من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب  
ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول والثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني  
وان استعملت في الخلف صغرى في الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كالمفروضتها «والمطلوب بعينه» كل  
ج ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج المحال من  
الاول وهو لاشئ من ج د فبعض كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع  
القياس من الاول الى الثالث كالمو رأيت او فرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث  
بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاشئ من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب  
فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط احتياج الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض  
ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض  
د ليس ج فذارد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل ج د كبرى للصادقة السالبة الجزئية في  
الشكل الثاني لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشئ من د ج «والمطلوب بعينه»  
وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أنتج منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذ اردت القياس  
الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة في الشكل الثاني لينتج المطلوب فقد ارتد القياس  
من الاول والثالث الى الثاني

(٣) الى نقيضه أي نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتي الثاني في الاحتياج والسلب  
ونفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د  
ولاشئ من ج د لينتج من الثاني لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج قد وضع في  
الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضنا بعض ج ليس د «والمطلوب  
بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د فنتج من رابع الثاني بعض ج

## (الفصل الثامن)

## في عكس القياس

واعلم انه قد عارض للقياس عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معا أو ردها هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض ويضاف الى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل في الجدل احتيا لالتماع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الاشكال

ولنمثل له مثالا من الشكل الاول وليكن القياس أن كل  $ab$  وكل  $b$   $c$  فكل  $a$   $c$  فإن أخذنا ضدها وهو لا شيء من  $a$   $c$  وقرناه بالكبرى وهي كل  $b$   $c$  ننتج لا شيء من  $a$   $b$  فأبطل الصغرى بالتضاد وإن أخذنا نقيضها وهو ليس كل  $a$   $c$  وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل  $a$   $b$  فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وإن أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا بطلان الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الاجزئية وضدها الكلية كلمة لاجزئية

وان اعتبرنا هذا في ضروب المقاييس كالمعاملة أن انعكاس ضروب الاول أن أريد ابطال صغره  $a$  يكون الى الثاني وإن أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس ضروب الثاني عند ابطال صغره الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس ضروب الثالث عند ابطال صغره الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معا لياه لا فانا أخذنا في الخلف معا نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب إذن حق وهو عكس القياس بعينه الآن العكس يكون بعد قياس مفروغ

ليس  $b$  وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل  $b$   $c$  فتموله في الردي صغرى للصادقة هكذا كل  $b$   $c$  وبعض  $c$  ليس  $d$  فينتج من الثالث بعض  $b$  ليس  $d$  وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الاولى من الثاني الى الاول وفي الثانية من الثاني الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط الأكبر محمولا في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما إذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قسمك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاكسة فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها هو موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فإذا أريد ابطال الصغرى يضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيهما فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولا في الصغرى فإذا وضعت الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن تأليفه والخلاف (١) فليكون مبتدأ لكن رد الخلاف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلاف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرب بالصادقة فينتج نقيض المشكوك (٢) فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

## (الفصل التاسع)

### في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياساً (٣) اعلى تساج المقدمة الاخرى فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جهة عوارض القياس ويستعمل احتمالاً في الجدل عندما تكون إحدى المقدمتين غير مينة فتارة (٤) يراد المطلوب عن صورته اللفظية لثبوتهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج للاحالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لتنتج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لتنتج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة (٥) ينتج السالبة

- (١) والخلاف يكون مبتدأ أي قديكون كذلك وكثيراً ما يكون به قياس مفروق منه كالتقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضرر وبقيض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بقياس مفروق منه
- (٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلاف على انه صادق ونقيض ذلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلاف ففي كل من الخلاف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصندق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصديق أيضاً الا أن النتيجة في الخلاف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه
- (٣) قياساً على تساج الخ أي قياساً يبرهن على نتائج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعاق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يراد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أن تلك جعلت المقدمة جزاً من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت جزاً من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديها وانما حصل المصنف على الاثبات بكثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والنزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكت به لأن يقفه على الحقيقة فيقنعهم

(٥) فتغيرا المطلوب عن صورته اللفظية يراد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فجد أن يكون تابع القياس على انه نتيجة له تبدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما يراد أن توهمه ثم تقرن به عكس إحدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية لالمطلوب فتمت بالانتقال بحال كتراد في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق يحجب فلا شيء من الانسان يحجب فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لا شيء من الانسان يحجب لينتج لا شيء من الناطق يحجب وهو كبرى القياس السالبة



وأما أن أريدته (١) حاج الموجبة فلا يمكن ذلك إلا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل مالميس موصوفاً بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل مالميس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل مالميس بجوهر فيصح أن تقول كل مالميس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر صح أيضاً أن تقول كل مالميس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فأنك إن قلت لاشئ من ا ب صح أن تقول كل ما هو ا فليس ب فاذا احتلتنا هذه الحيل صح نتائج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولا شئ من الجوهر بعرض فلا شئ من الانسان بعرض فترد النتيجة إلى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتنعكس السالبة العكس (٢) ككس الذي يخص هذا الموضوع وهو كل مالميس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئ فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانهما جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في الماد (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كيتها وأما ان كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضوع وردت النتيجة من السلب إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عنداً كثرهم لانه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور اذا الدور هو أن بين الشئ بما يبين بالشئ سواء كان بعكس واحداً أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) نتاج الموجبة أي الصغرى والمسئلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة  
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضوع قال ذلك لان هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وأما هو شئ من العكس المعروف عندنا آخرى المنطقة بين عكس التقيض الخالف وهو جعل تقيض الجزء الثاني في الأصل أولاً في العكس وجعل عين الأول في الأصل ثانياً في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصديق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجبة كما تقول لاشئ من الحيوان نجبر فان عكسه بعض مالميس نجبر حيوان ولا يصح كل مالميس نجبر حيوان لكذب كاه وظاهر وانما كان العكس إلى كلمة صحح في هذا الموضوع لخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي ان سلب العرض خاص عن الجوهر كأن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل مالميس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل مالميس بجوهر فهو عرض وكل مالميس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئ الخ أي من بقية ضرب الشكل الأول

(٤) في الموجبتين أي فيما إذا كان القياس المتبع للجزئ مركباً من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية مشتركة إلى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الحكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كيتها هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهي بعض الانسان حيوان والكلام عندما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق  
(٥) من الكليتين أي إذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الفرس ناطق ينتج لاشئ من الانسان بفرس فاذا انعكست الصغرى إلى كل ناطق انسان وضممتها إلى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الأول لاشئ من الناطق بفرس فاذا انعكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتائجها بالنتيجة وعكس الكبرى <sup>(١)</sup> من الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتائجها بخلاف نتائج السالبة ولكن إن كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة إلى العدول وردت المقدمة السالبة إلى لازم هذا السلب فتحت الموجبة <sup>(٢)</sup> من غير حاجة إلى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بوضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج فينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتائجها بعكس النتيجة العكس <sup>(٣)</sup> اصل هذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى <sup>(٤)</sup> برة البتة ولكن إن كانت سالبة أمكن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا <sup>(٥)</sup> قياس عن سالتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنج الجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى إلى النتيجة <sup>(٦)</sup> كما وان كانت صغرى <sup>(٧)</sup> أمكن نتائجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لا شيء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها إلى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة إلى العكس أي ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة إلى عكس ذلك اللازم كما تراه في مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس إحدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب من جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ماعدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لا شيء من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص إلى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم إليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بافسان وكل ناطق افسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجمل هذه النتيجة صغرى لكل افسان ناطق وهو عكس الكبرى فينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لا قياس عن سالتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغرها موجبة كما هو القرض والنحو الذي قلناه هو الرد إلى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كلياً حاله من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميته إلى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب فينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كالمكان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الانسان كاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لا فتقاره الى عكسين لكنهم لم يضايقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والموجبة كلية أمكن نتائج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

## (الفصل العاشر)

### في اكتساب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا معرفة القياس الصحيح من غير الصحيح إلا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذ لم يكن حاضرا معدا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالطقية على شيء البتة بل الكليات هي المحولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحتمل على شيء فستنتهي من فوق الى محولات لا يحتمل عليها شيء أعظم منها فتكون المحولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدي المطلوب واطلب (١) لكل واحد منهم ما وخاصة وما يحتمل على كل واحد منهم من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحتمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (٢) أيضا موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الإيجاب

فتمكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتعملها كبرى النتيجة فتنتج بعض الكتاب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كمالو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكتاب فبعض الحيوان ليس بكتاب فتمكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكتاب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أي لا يمكن ان تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشترح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحتمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكن ان يراد عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما يمكن به من الحكم به على غير ان كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فان لم يكنك أو لم تصل بك القدرة الى تصصيل الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص اكل منها فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتيسر لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحتمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس الاجناس والفصول العالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كفي النامي ان جعل فصلا وفرض مركبا من المختلئ والمنتهى بمعنى ماله قوة التحليل فان المختلئ يكون جنسا له والمنتهى فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحتمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزاءها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الابعة ان تطلب جميع ما تقدم من المحولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حدة مائهما وتسلبتني بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذلا  
 فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلي في الايجاب  
 يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب الاحق عن المحقوق ويمكن اعتناؤك بالكميات من  
 جهة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكميته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع  
 وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شئ يحتمل على الطرفين فان الموضوعيتين في الشكل الثاني لا تتجان وكذا  
 لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموضوعيتين الآن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت  
 حد المحمول في مطلوبك متساو ووقف على ما فيه من الذاتية عطف النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم الى  
 موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته  
 ما هو موضوع مطلوبك أيضا فيستسلك تأليف القياس من الشكل الاول والثالث فان لم يكن ذلك ذهب الى عمل آخر  
 في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على أن كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفضل فانك تعمد أولا الى تحديد الناطق  
 فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها للوصول الى ما هو مجهول لها فاذا الناطق ما فيه مبدأ الحركة  
 واستعداد لقبول المعلومات ثم تعمد الى الحيوان فتجده ماله الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم  
 من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى  
 فاذا عرفت على الانسان منها وجوده موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديد معرفته أخرائه  
 الحقيقية فتجدها متقدمة فيه مبدءا لتطويعكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه  
 وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبقت النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في  
 حد الموضوع كما لو لم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند  
 البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعملت بذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع  
 للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيةات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لزومها له وسد  
 عروضاها لغيره فاذا وجدت منها الصالح وأثبتت النظر في الصالح فبدالك أنه لا يكون الاحساسا فان الصالح أن من  
 آثار الاحساس ثم انشئت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهلك ثم رجعت  
 الى موضوعاته فرايت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فتعذر ذلك بمكانك  
 تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجتناس واجتناس الاجتناس  
 والعوارض واجتناسها عند الحاجة الى شئ من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة فانك تبحث في معنى العاقل على النحو  
 الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه  
 عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصية من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد  
 الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كميات المعقولات  
 حتى توصيل منسه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل  
 جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تخصيص المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظرك في العلوم يكفي  
 للإرشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال المحمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه  
 وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتبين بذلك  
 الوصول الى الوسط الذي يؤدبك الى ايجاب أحد الحدين لا تسخر أما في السلب فانك لا تحتاج الى البحث عما يسلب

## الايجاب والسلب ضرورة واطلاقا وامكانا فينتج حينئذ ما عرفته ولا يتطلب ايضا أن يحول المطالب

عن أحد الخدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست يحتاج الى البحث عن الموضوع الذي يسلب الخد عنه فان سلب شيء من شيء يكون للتناقض بين الوصفين في ذاتهما ما يعكس السلب على نفسه ولكن كلامنا في الكليات كما قلنا ولست نكن صانعين الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي الى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت للموضوع لذلك الشيء التميز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الاوصاف غير المحفوظة فيه بل الملاحظة هي البزوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكميته على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مفهومه وتخلل ذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فالتحقيق في أحوال الملك وخواصه فحينئذ من خاصيته انه يخاف على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدرة ولا يتدرج من طو الى طور ليصل الى كماله في الجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطلب ما يباين الحيوان ويسلب عنه فحينئذ أن جميع الحيوان معتد أو متدرج الى كماله بالنمو فحينئذ أن لا شيء من الحيوان غير معتد أو غير متدرج وتعلم أن غير المعتد والحيوان أمران متباينان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف سلبا هكذا كل ملك فهو غير معتد ولا شيء من الحيوان بغير معتد أو لا شيء من الملك معتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غير المعتد بحيوان لينتج عن النتيجة من الشكل الاول

اما في الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها الى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بناتمها أو يحتمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصيته إلا أنه يعلم كل حساس ولا يشتمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصيته أنه انسان ثم في الانسان فوجدت من أخصائه الحيوان فلا يتكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا تنال المطالب فان لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهي مساواة الحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحتمل على شيء من أنواعه ولا أفراد أنواعه فلا تصح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد لا يصح وسطا لان مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفي في جملة على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها اليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساو له كباقيين لدينامم العلم بخاصة مساواة الحساس ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الايجاب ولا حاجة اليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قل في اختلاط المطلق مع الضر وري من الشكل الثاني « وأما اذا كانت (أي المطلقة) وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المتعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان د اذا كان موجبا لحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لا حسم لهما بالضرورة ولا خيرا بالضرورة فبين طبعي الطرفين مبانة ضرورية ومن هذا تعلم ان السالبتين في هذا الاختلاط تنجان وكذلك الموجدتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية « فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تنجان في الشكل الثاني عند ما يكون القصص الى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لا شيء من الانسان بمتنفس بالوجود ولا شيء من الحديد بمتنفس بالضرورة فان النتيجة لا شيء من الانسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد ثبت للانسان المتنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت المتنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للانسان لزم انقلاب المستحيل واقعا وانقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قمر فهو مضيء بالوجود أي لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس فهي مضيئة بالضرورة فلا شيء من القمر بتمس بالضرورة اذ لو كان شيء من الشمس قرا لزم أن تكون الاضياء ثابتة بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزم البحث عن محمول واحد ثبت أو يسلب عن طرفي مطلبين بحيث يتبين متضادتين

هل يحمل على شيء (١) لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنجح في الشكل الاول  
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان مطلوبك إيجابيا كليا ووجدت في محمولات موضوعه ما يوضع  
لمحموله تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت في محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تم  
القياس من الثاني ومن الاول أيضا لافعل (٢) كاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا  
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والاول جميعا (٣) كما  
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس  
موضوعا للآخر أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محمولات أحدهما أو  
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الأشكال الثلاثة  
ويمكنك اكتساب الخلف معا أيضا من هذا الطريق فان نقض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه في نفس  
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للحال وكيف لا ينفع في الخلف وكل خلف  
كاملته يرجع الى المستقيم  
وفي الاستثنائية (٤) ما اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينه

- (١) مساوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب  
(٢) لا انعكاس السالب الكلي أحبك في التمثيل على ما سبق من مثال لاشئ من الملك الحيوان  
(٣) لما عرفته من العكس كالوأتد أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب  
كما سلكنا في رسالة التوحيد فانك تبص في حد الممكن ثم في لوازمه فيتم لك العلم بأنه لا وجود له من ذاته ثم تنظر في  
الموجود أنواعه وموضوعاته فبعضها النبات مثلا وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم  
بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والالكان وجوده لذاته فلا يسمعه  
العدم ولا يلحقه والالزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك تكون قد  
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود  
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث  
والثاني من الاول  
(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا من شئ ذلك الحشوا ينافع  
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعا للنافع والتأليف من الثالث  
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان  
حشوا الحافظة الذي يصير بعد العكس محمولا لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحسد الآخر  
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشوا الحافظة بلا تعقل ولا شئ  
من ذلك الحشوا ينافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو في محمولات أحدهما الخ النسق الواضح للعبارة هكذا أو في محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر  
أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقولته في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »  
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محمولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينجح  
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من فمنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بمرتبط بالحق وكل  
كبرياء هو غلط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال  
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع غلط ولا شئ من الكرامة بتدل فبعض  
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محمولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أي طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في  
محمول الثاني وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان ثبت هو له أو ينفي منه وكذلك الكلام في المتقدم حتى اذا علمت

## (الفصل الحادى عشر)

### فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الافئسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى الانسان أو يودع الكتب ممايزا المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مر بكامقص<sup>(١)</sup> ولا أو مح<sup>(٢)</sup> رفاعن ترتيبه الطبيعى أو مضم<sup>(٣)</sup> رافيه شئ

ذلك تسرنا الى ما الحكم بنقيض التالى لبيطل المقدم أو بنفس المقدم لينت التالى ان كانت الشرطية لازمية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزى وان كان الاستمداده غريزياً بأن تقول لو كان الخلق غريزياً لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثر باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى الجليل والجلبان والشره ونحوهم وتنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فإذا رأيت ان من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء زمينهم بل ولو فى لحظة واحدة رأيت الجليل أعطى والجلبان خاطر بنفسه والشره عفا مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الا اعمال على خلاف مقتضاة حكمت بوجوب المشاهدة ان صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل المزموم وهو أن يكون الخلق طبيعياً وانما وصلت الى ذلك بقياس نظمه الجلاء والجلباء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية به آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق فى تخصيص الاستثنائية هو الطريق فى تخصيص المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بنسبة فالمراد من اكتساب المقدمات تخصيصها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد يعجز العمل نفسه فى المطلوب بالغات وان كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معداف الذهن

أما تخصيص الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر ومناقضته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهما وتفصلهما فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهياً فبالا لا اكتساب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفى للممارسة العمل

(١) مفصولاً أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ما ذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين ينتجتهما ثم ترضى الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بالفصلها من مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معاً وان كانت مرادها استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منه مثل قولك فى الاستدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام فقيه امتداد فى الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان تقول والمطلوب يمينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفاعن ترتيبه الطبيعى أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يقتصر الى شئ وراء ذاته ولا يزول عن ذاته «ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بقاءه ويقتضى بقاءه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يقتصر الى شئ مما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الالات الخ» فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمتين الاوليين والفصل فان الترتيب يقتضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بقاءه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجها بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بقاءه بقاءه وكل ما هو كذلك فلا يقتصر الى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يقتصر الخ

(٣) أو مضمرافيه شئ هو الناقص الذى سياتى ذكره بأن حذف احده مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على ان

أو مزيدا فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا  
فإذا أردت التحليل فجزء المطلوب أولا وانظر في القول الناتج هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب  
أم لا فان لم تجد (٢) فليس القول بناتج له أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حصتي  
المطلوب أو في حصته فان اشتراكهما في كليهما كافيا فلا حاجة لاستثنائي فصغ الاستثنائية من

الإنسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يمتد إلى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون  
سعيدا فامكان الارتفاع لا يترتب على انه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع فكره  
الميزان بين الضر والنفع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الانتهاء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والارتفاع أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا امتداد  
للفكر عنده أما هو فيمكنه أن يمتد إلى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائدا لا حاجة اليه في الدليل وبعد  
ما عرفت جميع العوارض التي تترتب على المركب من الاعتراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط  
(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ انه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والأحاديث  
النسبية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الاحكام الشرعية وقد انسداد الاجتهاد فان لا نجد  
مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لان حوادث  
السكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لاهلته فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء

(٣) فان اشتراك كليهما في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب محليا كان أو شرطيا  
واشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كما في استدلالنا على في التركيب عن الواجب في رسالة  
التوحيد بقولنا «لو تركب (أي الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملة التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته  
بالضرورة فيكون وجود جملة محتاجا إلى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس  
الواجب بتركيب والقياس مركب من افتراض شرط واستثنائي أما الاستثنائي فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة في  
القياس وهي لو تركب لكان وجود جملة التي هي ذاته محتاجا إلى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب  
وقد تركبت من جزئين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجا إلى غيره وهي تباين المطلوب بالجزء الثاني أي تخالفه  
لان المحمول فيها يخالف محموله فتضويع الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب يعني انه لا يتفق معه في حديه  
فتقول لكن الواجب ليس محتاجا إلى غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فينبغي المطالب وهو انه ليس  
بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مضمرة لم تذكر متصلة بالأجزاء استغناء بدرك جزئها الأول في  
الشرطية الأولى وجزئها الثاني في قولنا فيكون وجود جملة محتاجا إلى الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم المطلوب  
وتاليه معان كان المطلوب شرطيا فيقال كان مطلوبا كمالا كان الانسان مستقيم الفكر كان أمي من سائر الحيوان  
وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كمالا كان الانسان مستقيم الرأي كان أمي من سائر الحيوان لكان قديما كان اذا كان  
مستقيما الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه مع ان استقامة الفكر هي ضربة الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح  
معها أن يساويه أو ينحط عنه فانك ترى ان بعض المقدمات وهي الأولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه بمد حذف  
حرف الشرط والسلب فتضويع الاستثنائية من أجزاء المقدمة الأخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزئيه فتقول  
لكن ليس البتة اذا كان مستقيما الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه لان استقامة الفكر الخ وقولنا لان استقامة  
الخ في معنى قياس استثنائي فطه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان مستقيم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس  
له مستقيم سواها بالمادة فاستثنائية تصادق قولنا فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان  
مستقيما الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولنا لو لم يصدق الخ فقد اشتركت إحدى المقدمات مع المطلوب في مقدمه  
وتاليه وقد صبغت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهي ان استقامة الفكر هي ضربة الانسان على غيره دون سواها وقد  
تجدد ان صور إحدى المقدمات محمية وهي قولنا فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط نفسه مع انها تتفق مع المطلوب  
الشرطي في مقدمه وتاليه لانها في معناها فتنبه إلى ما سبقنا اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن  
تشوش عليك هذا النظر إلى المعاني وجواهرها



الجزء الذي تبين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك باحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحدهما المطلوب فالقياس اقتراني فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله أنتهيك الصغرى والكبرى ثم ضم إلى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على إحدى التاليفات القياسية فان تألفاها (١) والوسط وعيزتاك المقدمة متان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا لم يعترف الذهن بمحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس فوسط ولا القياس بسيطاً بل كل من بكما فان وجدت المقدمة الأخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمة أخرى أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحدهما فكمقدمة من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس مركباً لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على إحدى مقدماته فان القياس الأول أقيم دليلاً على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدماً عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجاً في الوجود إلى غيره فاذا انظر في المقدمات والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فذهب بلاس إلى أن القياس اقتراني شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشتراك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو التشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فنضم إلى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» ثاني جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدماً عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركباً كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول انتم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركباً كان متقدماً إلى غيره في الوجود لكنه ليس بمقدور لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وانما يضطر المستدل في أغلب الأحيان إلى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لان اللفاظ والاساليب تسقاها صاحبها في كل لغة فلا يجد مندوحة عند الحاجة فقل على أساليب اللغة وأفرغ القول في أفضل قواله واطهاره في أحسن صورته عن أن يغير أوضاع اللفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل عن الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون النتيجة كون الغير متقدماً في الوجود على الواجب مثلاً وأن لا تأخذها ببعضها عند جعلها مقدمة للدليل الآخر بل تأخذ معناها وهو كون الواجب متقدماً إلى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أى الجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمات» وقوله «والنتيجة» عطف عليه أيضاً أى وعيزتاك المقدمات بالفعل وعيزتاك أى ظهور وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركباً كافي دليل من يدعى ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكنا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهار ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها إلى بعض وتأليفها والنظر في آثارها منفردة ومجموعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الاولى ثم لا تجد المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الأخيرة فلهذا ذهب في التحليل إلى جملة تأليفات تقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقس بعض المعلومات إلى بعض وينظر في آثارها بمجموعة ومترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك يمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فالق بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتركا بين مقدمتين منهما فلهذا (١) تلك اضمحار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلا لو كان معلوك ان كل اذ ووجدت كل ا ب و (٢) كل ج د وكل هـ ذ فقد وجدت المقدمتين المشتركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب د وهل يتصل د و هـ فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتفى بهذا المثال واعتبر من نفسك بالنتائج الاشكال الثلاثة ونتائج المطالب الاربعة من الاشكال الناجمة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشتركتين في حدى المطالب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستغل بالتحليل فهذه (٣) النقصة تجاوز الحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطالب ولا رقيقة فيها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر

(١) فهناك اضمحار الخ كافي استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودي بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي » فالتكيد المقدمتين تشارك المطالب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثاني وهو كمال وجودي ففي الدليل اضمحار استغنى فيه عما سبق في معنى الوجود وكلاهما في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي « وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي » وترى إحدى المقدمتين زائدة لا يضاف والتأكيد هو المقدمة الأولى في الدليل زيادة وضمما معا وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضمحار في البسيط فان لاحظته في المركب كجوهر الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضمحار في القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل » وكذلك تجد مثلا أجلى ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسالك الأولى منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا « والاخترع اظهر ما خفي من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهي تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل هـ ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد عما في مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز الحد وذلك من يقتصر في الاستدلال على أن كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان فواميس الوجود تفكر مراعاتها فان البحث من تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لان هناك نقصا فحاشا في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذي يعمل لاظهار آثار القوى ويمكنه مراعاة فواميس الوجود هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان متفكر فكأنه أشبه بالحيوان الدليل وأرشد البحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزاءه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كالأضغيت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضغيت اليهما وكل من يمكنه من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشارك في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا يشترط بين رقيقة فيها فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغامض في سابقها غير انه لا يزال مجاوز الحد والاستدلال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تتقن عمله فتضطر الى احترام دليله والبحث في تخمين ما أو رد من المقدمات لتعليل الأدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كإكمال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما وافقه أو ينافره وان فواميس الوجود لا تبعد عن فواميس المخلوقات فان الوجود قد يعبرها والبحث عنها المراد ما يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما ينبغي أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهورا لا نال هذه القوى بالعمل فها هو العمل الآن يكون العمل الاختياري الذي يصدر من قدرته من راعي تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى وما ظهو وهابيه الآن تجسلي في صورته لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في أحدي المقدمتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة <sup>(٢)</sup> بل مركبة وربما كان في أحدها مفرد وفي الأخرى مركب فلا ينبغي أن يشترط عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن <sup>(٣)</sup> مراعاة العدول والسلب وربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعاً فتعجب من كون النتيجة موجبة وإنما كان كذلك لكون الوسط معدولاً مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

### ( الفصل الثاني عشر )

في استقرار النتائج التابعة للطالب الأول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحتها وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض <sup>(١)</sup> هو أن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعاً ومقابل الموضوع محمولاً وأما الكمية فلا تبقى محفوظة فكل  $a$  ب عكس نقيضه  $a$  ليس ب ليس  $a$  ولا شيء من  $a$  ب عكس نقيضه بعض  $a$  ليس ب  $a$  هو  $a$  والجزئية الموجبة تتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض  $a$  ليس ب ليس  $a$  إذا كانت النتيجة بعض  $a$  ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لأنها لا تنعكس وتشتبك في هذه الأشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير أن هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وإنما هو تحليل أصول لا أفكار أدبها صاحبها في هذه المقدمات فلا ينبغي بالبحث عنها إلا مكافئ باحترامه كلف بحراسته في سمو مقامه وأسهل منه بحث عن الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة إليه في نحو التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذلك في النتيجة  
(٢) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهر مركب من أجزاء لا تنفرد وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج إلى غيره فجدد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فالتك قول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعدمعرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأي المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبعه حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول « ولا شيء من  $a$  ب » عكس نقيضه « بعض  $a$  ليس ب  $a$  هو  $a$  » ثم إنه خالفهم جميعاً في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً على ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض إلا وجه له في زعمه هذا فإن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين وأذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم مذهبهم فيه بالاختصار صرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً ثم قال بهذا إذا قلنا كل  $a$  ب ب صدق كل  $a$  ليس ب ليس  $a$  والاف بعض  $a$  ليس ب  $a$  وينعكس إلى بعض  $a$  ليس ب « بالعكس المستوي » وقد قلنا كل  $a$  ب  $a$  هنا وإذا صدق لاشئ من الناس بحجاجة لزومه بعض  $a$  ليس بحجاجة هو انسان ولا فلاشئ مما ليس بحجاجة انسان فلاشئ من الناس ليس بحجاجة وقد قلنا لاشئ من الناس بحجاجة وإذا قلنا بعض

لكن الاول يخصه أن القياس السلكي فيه اذا قام بالفعل (١) عمل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة في السكاكين الآخرين فان الاكبر في الثاني (٢) يرمي قول بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال الناظر في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلّيات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج اذا السالبة المعدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل لأن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا عين الموضوع محمولا مع مخالفة الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط النسبة ههنا (أي في دعوى مخالفة الشيخ تعريفه في الكلّيات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباعسلية لا اثبات الازاء فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سالب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في بالله أن مراده ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصديق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لاجوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ما ليس لانسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوما محضاً فيشمل عليه لاجوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تخصيص المفاهيم كما رأيت فلهذا صواب ما قلناه لا ماله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية . ويسمى هذا الضرب من العكس على رأي المتقدمين عكس النقيض الموافق .

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فهو عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه فيها الخاصتان تنعكسان جزئية جزئية والوقعتان والوجودتان تنعكسان مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئي أما بقية السوالب فلم يمتين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كلمتين في الشكل الاول ينتج حكماً بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائماً بالقوة على جميع ما يشاركه الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قائم بالفعل على اثبات الموت للاصغر أي الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفارس والحمل والسبع والقط والفيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال انها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليهم بما يحكم به ويقوم هذا القياس بالقوة أيضاً على كل ما يحتمل عليه الاصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فتسد حكمت هذا الحكم على الرومي ومنه والهندي والمخدر والمتوحش والنابل والحامل فان الكل انسان ويقال بل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندراج ما تحكم عليه فيها اثبت ما حكم عليه في نتيجة القياس القلي

(٢) غير مقول بالفعل على الاوسط أي الاوسط الذي يقال على الاصغر فيدخل في الاكبر حيثما كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذي في الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالانجاب والاخر بالسلب ولا يلزم من سلب شيء عن شيء وثبوته لاخر أو بالعكس سلب أحدهما عما عدا الآخر في ذلك الشيء

ونقول ان هذا متابعة من المستصف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة وحده في الشكل الثاني متى

وأما في الثالث وإن كان مقولا لكن الأصغر ليس موضوعا للأوسط <sup>(١)</sup> اركه فيه موضوع آخر  
 لكن النتيجة تحت النتيجة في الكل من الثاني تنص <sup>(٢)</sup> دور  
 وأما في الجزئي <sup>(٣)</sup> لا تنصورا النتيجة تحت النتيجة في الأول أيضا فكيف في الثاني <sup>(٤)</sup> كل تصور  
 النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا  
 وبالجملة أغما تكون معها إذا كانت نسبتها إلى الكبرى واحدة فتنه قد قياسا آخر مع هذا القياس <sup>(٥)</sup> إلى  
 ذلك المشارك

كانت نتيجة كلية فقلت إذا ثبت الأوسط لجميع أفراد الأصغر ثم نقيسه عن جميع أفراد الأكبر وبالعكس وجب  
 أن تنفي الأكبر عن جميع مامع الأصغر في الأوسط والجزأ أن يدخل بعض أفراد مامع الأصغر وهو الأوسط في الأكبر  
 وقد كان الأوسط مسلوبا عن جميع أفراد الأكبر فيكون الأوسط ثابتا ومنفيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وتضمن  
 كل انسان حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لاشئ من الانسان نبات فلك أن تقول ان كل مامع الانسان في  
 الأوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب هذه النبات والاحاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق  
 لاشئ من النبات بحيوان وهو ينكس بالمستوى إلى لاشئ من الحيوان نبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فاستلزمه  
 من تخويز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات من كل مامع الانسان في الحيوان وأيضا تضم السالبة  
 الصادقة إلى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الأول وهو يدعي بالطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت  
 لاشئ من النبات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاشئ من النبات بائسان ومعها لاشئ من النبات بفرس ونحوه من كل  
 ماشارك الانسان في الحيوان

(١) ليشارك فيه موضوع آخر وذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وساب  
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وإن أقرب باطن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل  
 الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان  
 ولكن لما لم يصدق الأوسط وهو الانسان على الأصغر وهو الحيوان صدقا كاملا لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان لاشئ آخر  
 مما هو في الحيوان في الناطق فإذا كانت نتيجة بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق  
 على شئ من الحيوان أو غيره وكذلك لو بدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من ساب الناطق  
 عن بعض الحيوان سلبه عن شئ آخر من أنواعه ولا عن شئ خارج عنه بالمرة كما هو ظاهر

(٢) تصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الأول والكبرى يحالها فينتج سلب النبات عن  
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبتت الانسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس وينتج  
 سلب الانسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وأغما تعدد القياس بتعدد الأنواع أو الأصناف في كل حال

(٣) فلا تصور النتيجة تحت النتيجة في الأول لان البعض الذي في الأصغر قد يكون فردا واحدا وإن عتو بكنى فلا  
 يكون تحت شئ يسرى اليه حكم الأكبر من ثبوت الأوسط أو نفيه عنه كالمرفقات بعض من في البيت يشترق العلم وكل من  
 هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض من في البيت ليس تحت شئ آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في  
 البيت ليس يشترق العلم وكل ذي ذوق سليم يشترق العلم فبعض من في البيت ليس بذو ذوق سليم

(٤) بل تصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض  
 من في السوق وهكذا فقلت قد تجد المشتامين العلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم  
 صح أن يحمل عليه الأكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كافي قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشهر بحاجته فكل  
 انسان يشهر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان إلى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس إلى  
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتعقد هذه النسبة  
 مع الكبرى قياسا يسدل على ثبوت الحكم لذلك اشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشهر  
 بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتها يعود إلى موضوع النتيجة وما شاركه في الأوسط وذلك المشارك اشارة إلى  
 واحد من جماع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

وانما تكون محتملة اذا كانت النتيجة بـ (١) أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن  
يظن لقرب اتصالهما أنهم مقياس واحد وهما مقياسان في الحقيقة

### (الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لا يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق  
عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس  
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنائه نقض المقدم وقلنا الكثرة ليس بصادق  
المقدمات أو صحيح التأليف لم يـ (٢) لم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمنع هذا الا اذا كانت  
الكبرى كبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاحتمالها بالكل  
اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألقناها مع صغرى القياس الصادقة نتج  
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل وهذا محال

وفي غـ (٤) ير هذا الموضع لا يمنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمات كاذبة بين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كاذبة في الاستدلال على أن كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه  
هلا كذا كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته لطلب سد حاجته وكذا كل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته  
ويهرب مما يخشى منه هلا كذا فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل  
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ  
فانه بدت بـ أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول فساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره  
يطلب الخ فظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي  
الحقيقة هما مقياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤولف  
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائية نقض المقدم واستثناء نقض المقدم لا ينتج في القياس  
الاستثنائي شيئا سلبا ولا إيجابا لان التالي قد يكون لازما لزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يشيد الطالب التثبت في بهذا النتيجة اذا علم كذب مقدماته من مقدماتها أو كذب  
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها المحرود العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن  
يفشيه صادق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت مجمعة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان  
حجر فان النتيجة وهي كل انسان حجر كاذبة لاحتمالها لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في  
صحتها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أي لا يصديق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان  
فاذا تبين كذبها في الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لاحتمالها اذ لا معنى  
للكذب في الصدق على كل فرد فرد الا أن السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من  
الحيوان فحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لاحتمالها لا شيء من الانسان فحجر وهو  
صادق قطعا فالصدق نتيجة الايجاب لا اجتماع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة ضدها الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أي ناتج مقابل  
ونتيجة صادقة وفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضع لا يمنع لزوم الصادق الخ فقد تسكذب المقدمات بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان  
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو الكل<sup>(١)</sup> يرى كاذبة وحدها بالجزء  
وأما في الشكايين الآخرين ففسد يلزم الصديق<sup>(٢)</sup> على أي وجهه انفق ولا تجزئ عن اعتبار كل هذا  
بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع أحوال الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو  
أن لا يكذب إلا في بعض أحوال الموضوع مثال الأول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل  
حيوان انسان

ولكن إذا كذبت المقدمةتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لأن معنى الكذب بالجزء أن يكون  
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلأن الصغرى في الشكل  
الأول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الأوسط أخص من الأصغر والأكبر أخص من الأوسط  
والأخص من الأخص فليكون الأكبر أخص من الأصغر فيستحيل حمله على جميعه ففي مثل هذا التصديق النتيجة  
الاجتزائية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله وهي من الكليات كلية في الشكل الأول وقد رأيت  
انها لا تتبع صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فلهذا المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عم الحكم في قوله « وفي غير هذا  
الموضع لا يتبع ازوم الصادق » ثم كرر التعميم في قوله « سواء كانت المقدمةتان كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر  
له بأنه قال « والجزء » بالاول وأوفسكا أنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب  
بالكل لأن ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لأن هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »  
من اللغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل  
انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الأول كاذبة بالكل وفي  
الثاني بالعوض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل  
انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لأن الصغرى إذا كانت كاذبة بالجزء أيضا مع ما فقد تقدمت في صورة كذب  
المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجهه انفق أمافي الشكل الثاني فلا نسلب شيء من شيء وثبوته لا خرازا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم  
عنه كذب سلب أحد الشئيين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب  
وخذ لنل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يتبع معها الصدق في الشكل الأول  
كما قال لا شيء من النبات يحور وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحسام وكل جبن فهو حلم فإن الصغرى صادقة في  
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة إذ لا شيء من النبات يحور في الأولى ولا شيء من  
الغضب يحور في الثانية

ويمكن أن تعتبر ذلك في بقية ضرب هذا الشكل كاذبة أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عنده  
الظن أن الضرر وباتى نتيج الجزئية ولكنه أخطأ خطأ سابق في تعميمه القول عند تأليف ما يتبع الكل في هذا الشكل  
إذا كذبت القضيئتان معا بالجزء فقط فإن الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط عتبع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فإن سلب  
الشيء عن أمرا إذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بثبوته لا خرازا كذلك كان ذلك الذي أخص منهما معا فإنه لم يكذب سلبه عن  
بعض أفراد الأول فقط دون الجميع إلا أنه ثبت لبعض دون البعض وهذا شأن الأخص من شيء ثبت لبعض أفراد  
الأعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب إثباته لا خرازا في البعض فقط إلا أنه ثبت لبعضها ولا يثبت لبعض البعض الآخر  
كذلك وهو شأن الأخص مع الأعم كما ترى فإذا كان الشيء المساو أب أخص من الشئيين اللذين سلب هو عن أحدهما  
وأثبت الآخر تصادق فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب  
أحدهما عن الآخر سلبا كليا والامر به يهيئ لا يحتاج إلى التفات للنهن والياء مثلا لا شيء من الحيوان بانسان وكل  
متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب إثباته

## (الفصل الرابع عشر) في القياسات المؤلف من مقدمات متقابلة

قد تواف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتياطاً لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتترك المقدماتان فيهما في الحدود لكن تزوج بان يبدل اسم حديهما رادفة أو يؤخذ بدل الحديجزيئيه أو كليته فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الانسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المتأطبيون والحدليون أيضاً على سبيل التبيكيت بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسألة نقيض تلك المسألة الاولى فينتج من الاولى ومن نقيضها الا لازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

للتنفس بالحز فقط لان بعض التنفس انسان وبعضه ليس بانسان فالحيوان والتنفس يتصادقان في الانسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بالارب فلا يصح لاشئ من الحيوان بتنفس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضاً كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالايض مثلاً صدقت جزئية لا غير

أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشيطان على شئ واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل انسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الاولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقنا النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمات معا بالجزء فقط وصدقنا النتيجة جزئية وبقيت الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه

(١) احتياطاً لا لينتج الخ حاصله أنك قد تواف قياساً من مقدمات متنافيتين تثبت في احدهما ما تنفيه في الاخرى فيجمل خصمك ويكون ذلك عند ما تجد مسلماً بكل منهما وطريقة استغفاله ان تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفي والاثبات في شئ واحد ثم تكشف له الامر فيسقط في نفي الشئ من نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد اسقاطه في تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمي ثم لجهله برادفة البشر للانسان والادى تقول له وتسلم ان لاشئ من الادى بشر فتقبل ذلك فنلزمه نتيجة لاشئ من الانسان ببشر ثم تكشف له أن البشر هو الانسان فيقع في الخزي لالتزامه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفي هذا القياس من الشكل الاول قد رادفت الالفاظ الثلاثة كثيراً

ولوسلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضاً أن لاشئ من الحيوان متحرك بالارادة لا بال استغفاله فأومته أن الارادة هي الانبعاث بفكر لزمه تساميم لاشئ من الانسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له ان الانسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمات من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت الحسد بكليته فان كان الخصم يحجل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب منهما شئ واحد وهو الحركة بالارادة فبماها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحديجزيئيه جعلت الحيوان في المقدمة الاولى والانسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم ان كل آدمي بشر ولا شئ من الادى بانسان لجهله بمعنى الادى فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع انه سلب واحد فيخزي بسقوطه في الترام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منها على الثالث ولو قلت بدل الادى الضاحك كان ذلك مترادفان حمل على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصور الذي ذكره في قوله « بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسألة نقيض تلك المسألة الاولى الخ » أما على هذا التصور فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال لايبدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الامن الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الاول بخال ودونك البيان



وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الأول الآن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر  
الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة للصغرى حينئذ في المعنى  
وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويجعل عليهما شيئاً  
واحداً بالاجاب والسلب  
وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظاً واحداً والمحمول اسمين مترادفين

### (الفصل الخامس عشر عشر)

#### في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب وبديل منه اسم عرادي له احتمالاً  
مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأنه  
مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاً لها معنى واحداً ذا اسمين  
مترادفين كما قلنا (١) انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستنتج منها انقيص المسئلة الاولى تتخالف  
الحدود وفي المعنى واللفظ أو فراقفت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصور لا يكون الا من الثاني  
والثالث فلان التقيضين لا يكونان تقيضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقدمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها  
لا بد أن تكونا كذلك فوضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلما كان تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني ان اعتبر  
الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبر الوسط هو الموضوع  
واعتبر ذلك مثلاً فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم  
الله خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه لازمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعه بسنة وهي ضده المسئلة  
الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها ينتج أن الشيء ليس هو  
بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعه يتزوج أكثر من الاربعه أو بعض  
ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتيا من عقلته عن المسلمتين الاخرين لان العقله  
عن معاني الالفاظ وهو كشر الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصوره ذلك ومثاله من  
الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضحاك ولا شيء من الضاحك بأدى ينتج من  
هاتين القضيتين لا شيء من البشر بأدى وهو بضاده كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر  
ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تعطل الكبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى  
هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بأدى فلا شيء من الانسان بأدى مع أن الأدي هو الانسان فاذا كشفت ذلك  
لخصمك فقد ووصلت الى تمكيته بجهله في فهم الالفاظ وتسليمه الاحكام عليها بالاعتقال ويمكنك أن تغفل عن الشكل  
الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فلدست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة  
وهو بضاده المسئلة الاولى لان الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة  
ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لا اتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفى ان هذا الضرب من القياس ضرب من الهوى الذي يعشبه بعض من لاهمه في تقييص الحقائق وانما هم  
المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وما ذكره المصنف الاليجتاط في السلامة من شره بالندقيق في فهم معاني  
الالفاظ ومعرفة خاس المفهومات من جامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حزم من عبث العاشرين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تضع شيئا سوى  
تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وكلما يحنى إلى أعلى ضعفه العقول وقد يتبع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما تجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الاول صغرى وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن الصغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الكبرى وأما في الثاني فان المطلوب لا يمكن ان يكون سالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذا ان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الصغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز صغرى وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يجوز الكبرى وفي الاول لا يصح بيانها

فيها حمل حقيقي وليس في مقدمتي القياس حمل حقيقي الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومجولها عين مجولها فهي هي فغنى ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقي فان لفظي مجولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابداله أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي هي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كما تقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعي مسافة فتوصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ لآخر وكل ما كان كذلك يستدعي مسافة فإذا قال قائل ان الكبرى ليست بيمنة فتقول له كل ذهاب من مبدأ لآخر فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربحا لا ينفقت اليه الامن له شيء من القطة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدق في القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكشال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لانك لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما ظاهرا اسمان مترادفان بمعنى واحد

(٣) لم يمكن الصغرى لان المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلمة الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبه وكذلك يقال في السالب الكلي وانه لا يقع الا كبرى في الشكل الاول لشرط الايجاب في صغرها

(٤) لا يكون السالب لان الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب احدي المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشئ من الحجر بانسان لاشئ من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلاشئ من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبا جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تبت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلي عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط عينهما كذلك فتكون الحدود والفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كالأردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان باشيء يقولك كل انسان بشر ولاشئ من الاشئ ببشر فلاشئ من الانسان باشيء وهو عين الكبرى لان الاشئ هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقي فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو مجول المطلوب في الشكل الثاني دائما ومجولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا بالمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان بحجر كل انسان بشر ولاشئ من الحجر ببشر فلاشئ من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمي الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

## (الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع  
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات الخدجة

فإن جملة ذلك القسم (٦) تدل على أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على الحدان  
كان الحد مكتسباً بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدّمة في الأقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتفتي عناء المقدمات فقط إما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى  
فهو غير ممكن الا اذا ترددت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر  
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان يبادل البشر بالانسان والانسان بالآدمي أما أن يكون المطلوب  
عين الصغرى والحل حقيقي فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط  
المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف قديماً «قاية مقدمة جعلت هي  
النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاً مغنى واحداً» فاذا جعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى  
مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعاً أو محمولا حتى يتأتى لك أن  
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعبر المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان  
المطلوب جزئياً سابغاً فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط ايحائها في هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما  
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس فليجزم بعض الانسان  
ليس بفرس وهو عين الكبرى يبادل البشر بالانسان ومعناها واحد وبقيّة كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) ففسد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لاثبات أحكام الاقسام للقسمة  
في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامها باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمة الى تلك الاقسام فن  
عرف الكلب بحقيقته قد يضطر بذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من فريسة لا تقهر فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا  
قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هذا الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير  
معروف فعرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى الى هذه العرفان ومنه بد بعضهم أنهم ان أقسام البرهان وهي من بين  
أقسامه يكتب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء بعض وجوهه الى ما يجعل في ذلك الشيء ويقسم تلك  
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم والاصغر والذاتي والعرضي ثم يرب بعد ذلك أجزاء الحد  
وينسب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتدئنا به من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الإنسانية فان أردنا تحديد ما هو قد كنا عرفنا  
أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها المختلطة غسيرة متميزة بشئ سوى  
أن مجموعها انما يجعل على النفس الإنسانية ولا يحمل على ما سواها من النفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيجعل على  
النفس الإنسانية أو صفات النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غير ما تميل عليها  
المحركة بذاتها طالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبيدها القابلية لادباغ كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل  
ذلك يجعل علمها ما لا يحمل مجموعه على غير ما تم قد يجعل عليها صفات أخرى يطول تعدد لها

فأول شيء يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع  
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصبح أن يؤخذ منه اسم لها أو جزء من أجزائها  
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من

عمل فكره سوى تميز الطوائف وفصل الاقسام وهذا العمل وحده قد تغيرت الصور في ذهنه على وجهه لم تكن وهو  
ضرب من التصور بل ومن التصديق ايضا لم يكن أولاً ثم كان

بعد هذا فنقل الى طالب علم آخر ان لم يكن باليسيرا كما هو الشأن في مثالنا وهو علم انها جوهر أو عرض فان كانت عرضا  
فن أي أجناسه هي فان ذلك غير بين نفسه في تلك طريقا آخر من التقسيم وهو انها ما جوهر وما عرض ولا دولا في  
صفاتها ما يدل عليه كتعقلها نفسها بدون التفات الى شئ سواها ولانها ما قد يروق الذهن اليه كما يكون أثرها لا يظهر  
الا في الاجسام فاذا ترجع عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر يرجع الى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر  
بجود ذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس ببدني فاذا انتهت الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في  
انها بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان  
وجد جميعا من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحسد فيعرفها  
بالرسم فان كانت في رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجسمن من الفصول المتدوعة والفصول من الخواص كل ذلك  
بضرب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف في مرتبة على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد  
الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشئ جوهر أو عرض وأنه بسيط أو مركب على التقسيم المبين لطوائف  
الاصناف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس بضر من ذلك شئ  
ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما يابا بنفسها وكسبها للعلوم وما جاز من بيان ومقدمة من  
كسب فان امتياز الطوائف في المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر  
أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لا لافان في القياس  
الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المحمولات  
بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم ينعمه المصنف وهذا الخوض في العمل الذهني لكسب الحد هو الذي  
منه بعض القوم في قوله ان الحد لا يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما ساقى للمصنف في باب أفرد لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد للجمهور من سبقه لم يتطرق فيه الا الى صور  
وأشكال بغرض طاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه غيره أن لا طريق لا كسب الحد الا بالتركيب نسيان أنهم الاعمال  
في الكسب وتطرق الى آخر ما ينتهي اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض اغنايتهم عن علم  
الاصناف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للاهمية بكونها مقوما أو عارضا ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير  
وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كاسبا للحد الا بهذا الضم  
والترتيب الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع في استعمال الالفاظ لا في بيان  
الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شئ فلا يعد من الحقيقة اذا كانت وجهته ما قدمناه من أن الاحكام التي تنبت لشي واحد  
بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها الا بتقسيمها اليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور ثبوت  
الحكم ويبقى التقسيم ملحوظا لا ينصرف الذهن عنه بمظهره والمطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق  
وقد يحذف كالحذف في كل قياس فيكون جزء من الدليل وتسميته قياسا لانه بواسطة الحقيقة الى المطلوب  
وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقرا التام كافي قولهم الجسم اما جادا ونبات أو حيوان وكل  
جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهر بان الى موجبة وسالبة  
وانبات أحكام كل منهما له لثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لانه تقسيم الكل الى جزئياته ثم اثبات أحكامها اليها  
لتنبت اليها بالضرورة وانما أفردوه فاعان أنواع القياس على حدة لا لهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم بانها إما  
أما هو من القيسل الاول فلا يكاد يتخصص فعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشتمل عليه  
بالنسبة الى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يبين ان الوصف خاص بعوضه دون سواء بل معرفة الأقسام من كل عام  
كالمد كور مثلا انما يتخصص بعد جولي ان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات يعلم أنها لا تخرج منه بل عندي أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات اغماهى ضرور من التقسيم بين ما يختلف فيه الافراد وما تشترك فيه  
يتنقل منها الذهن الى الكلي بعد طرح ما افرقت فيه من الشخصيات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على  
تختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بايام أبواب البلاغة يتنافس البلاغة في استحاده ويتفاضلون في وجود حسنة والبلاغة  
منتهى السكال في اصابة الحق بالدليل مع شئ من حسن الاسلوب وجودة التاليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه تسم أثر رؤية البرق في الانفس  
الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منها عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه  
وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وختل عنها أفكار من لم يستلقتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في  
بواطن نفوسهم وهم لا هون

ومن لطيفه وحكيمة قول اعرابي بعضهم « النعم ثلاث نعمة في حال كونها ونعمة ترجى مستقبلية ونعمة غير محتسبة  
فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترجيه وتفضل عليك عالم تحسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال  
« رحم الله عبدا أعطى من سعة أوامري من كفاف أو أترمن قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عندا فانصرف  
الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من المجاهلات ما يزال بغيره فن التدبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله خيرا  
يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة  
فيه أو على عي في التقليد يمكن أن يزيل الغموض عن مثل هذا الغرور وترفع جهالته بقولك « العلم محدود الشريعة  
قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد ونفوذا البصيرة الى ما أراد الله لعباده  
في تشريع الشرائع ايه من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عينه  
الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسانا ولا يتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي  
سمع نداء الله فباد به بقله ولبه لارياؤه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعف الكلام وحشد هالي  
الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما أحاط القول  
والقابل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويباغ الغاية منه الخير والشر والمطل  
للشرح الختمالي به والعالم عليه الواقف عند حده » فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس ونجلي المعنى حتى لا يلهي من الناس  
وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه سواه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كتابه دلائل الانبياء « اذا تصفينا  
الفضائل لعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم ونهنا أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب  
التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هناك اذا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خيرا الا وهو الدليل عليه ولا  
منقبة الا وهو ذروتها وسانماها ولا منخرة الا و به حجتها وتمامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدا الا و منه يتقد  
مصباحها هو الوافي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوفق ناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله  
الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية  
ان تدون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه لا لهم مصدر قوتها ومحفذا  
حمتها وجامع كلتها والصاعدها الى ذرى مدينتها وهو الذي عهد لها المسالك ويفتح لها الممالك ويخضعها لسيادته على  
المملوك والمالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها والجليلة هو حياتها كما أن الجهل مانتها العلم  
الذي يوصف بهذه الصفات وان يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها أهمل كل على ما يشتهي واتخذ الجهل  
مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصد الى العلم فأفق الكثير عن في التحصيل والترتيب والتحليل  
والنفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قل وقيل ومع هذا التعبد يأخذك الحب  
اذراهم وأتمهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عهم أجمعين فيصعد رب  
الذهن في معنى العلم بل يفضل فيه ضالا لا بعيدا

فانما قسمت العلم الى ما هو معرفته حقائق الكون من طريقه التي سنها الله وهو هدى اليها بالنظر السليمة والاشراف بالعقل

افترأني من منفصلتين (١) أو من حلية ومن منفصلة وقد تستعمل أيضاً مقدمة في القياس المقسم الناتج  
للحلييات ولا غناء لها في نتائج الحدود والمنفصلة (٢) على انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل  
حيوان إماماً كنت قد أثبتت أن الانسان إماماً وإما أزلت أما أحدهما بعينه فليس  
يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضاً فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعين من كل واحد من المائتين  
والأزلي الذين هم مجموعهم على انفصالهما الأكبر فالوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساوياً  
لأكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائتين فليس إذن بالأزلي أو ليس  
بالأزلي فهو إذن مائتين فأولاً لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية  
وكلامنا في أن القسمة على مجرد الـيست قياساً كما اعتقدوه وثانياً أن كونه مائتين أو ليس بأزلي إماماً أن  
يؤخذ من مسلمة أو مثبتاً بقياس آخر فان أخذنا مسلمة أي حاجة إلى القسمة فليؤخذ أولاً أن الانسان  
مائتين وما هو مائتين فليس بأزلي فالانسان ليس بأزلي وان تبين بقياس كونه مائتين أو ليس بأزلي ثم بعد  
ذلك يؤخذ من وسط البيان الآخر فاللفظ في النتائج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم  
فائدة (٣) القسمة هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال حسب

وأما أنها ليست طريقاً إلى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه ممتنع  
ومنها الاستقرار وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكل إما كلها وهو الاستقرار التام الذي هو  
القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقرار المشهور

على أسرار الشرائع واطراف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من ذلك إلى شؤون المعارف واستتعارف علاقة  
ما أدرك بحاجاته التي يشهر بها شعورنا فطرنا بصيحها لا التي تنوهمها وهمها نحو لا فاسداً سواء كانت حاجاته في نفسه أو  
أهله أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن صور في الحافظة يسوقها إليه ناقش أحرف أو مدح عبارات لا يعرف لها  
غاية إلا إيادها ولا يباين كان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن يظنها هي السبل لا هادية إليه وهي الفضل لا الدال عليه  
ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقدر جبهه حميد عن قول أبي عبيد ورجع الآخر أو عرو وهكذا إلى آخر الزمر  
لا يقره قرار ولا يقف في مدار فهو ينسب على هذا ولا يكسب وينسب بالتحصيل ولا يسعد فلهذا التقسيم يستتبع  
المطلب ويضيق المذهب بالأحاجة إلى ضم ضميمته إليه

فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وإن خلا من الصور الحافظة التي اصطلح عليها المنطقيون  
لكن مهملنا المصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استتعارف الصواب في تضاعيف الأساليب ولم يبال بتلك  
الاشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير التماثيل فكان من الحق على طريقته أن لا يعب قول من قال أن القسمة بنفسها  
قياس وإن كانت قد تكون جزءاً منه إذا احتاجت في التأدي إلى ما قصد منها إلى ضميمته أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما تملوا به في قولهم العدد ما فرد وما زوج والزوج إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فالعدد  
ما فرد وإما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من حلية ومن منفصلة فكذلك سابق في القياس المقسم ونحوه إذا قصد  
إنتاج الحلييات كما سيذكر المصنف أما إذا قصد إنتاج منفصلة فكذلك قلت كل عدد زوج وإما زوج الزوج وإما فرد وكل فرد  
لا ينقسم إلى متساويين فكل عدد إما زوج وإما لا ينقسم إلى متساويين

(٢) على انفرادها أي أن القسمة وحدها لا تنفع حد من حدودها بعينه كما سيبينه بمائتين والأزلي ولكن ماذا  
يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف الصفات بعضهم عن بعض مثلاً مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بالبال  
حاجة إلى شيء سوى القسمة كما سياتي وهذا هو تحصيل الحدود بالضميمة

(٣) فائدة القسمة هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال كما ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية  
الكلام فيه وما كان عامه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بداهات وما فائدة إلا أن تكون إخطار الحدود  
بالبال مجتمعة فينطلق للنهن منها إلى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب إلى تمييز الأقسام فيصيرها امتداداً بل تميزاً  
ليشرق كل منها في العقل جلياً واضحاً وتصل بكل أحكامه التي تتجلى معه عند التمايز بالضرورة

ومخالفته القياس ظاهرة لانه في القياس يحكم على جزئيات كل لوجود ذلك الحكم في الكل فالحكمي يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الاكبر وفي الاستقراء يتلب هذا فيحكم على الكل بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله اذا اردنا ان نبين ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فكننا بهذا الحكم كيانا في الحيوان الطويل العمر واستعملنا هذه النجوة مخصوص بالجلدين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثلا (١) ل أن يقولوا الا ن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالكبرى مثلا أن يقولوا الا ن كذا وكذا فاقبل المرارة وردة الى النظم القياسي هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الخاص لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئ المشكوك (٢) فيه في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفت جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالمائتين وغير المائتين ووجد المائتين يتبين للجميع أجزاء الاستقراء حكم بسببها على الحيوان ورد منه الى الناطق فقبل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الحكمي قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الحكمي من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئ من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الحكمي بين ذلك الجزئ وبين الحكم الذي هو الاكبر مثاله لو شكنا في أن زيداهل هو مائت وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمة الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا بين الناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك في وجود المائت لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يخطر بالبال بيان الحكم في جزئياته بل لاجل كلمة الحكم في الحيوان بعومها لجزئياته لا جزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الا ن كل حيوان طويل العمر ما كذا وما كذا أي بعد توليهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لا الخ بأن يكون النظم في العادة ممكنا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من مثلها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثلها قليل المرارة فلذا اردت أن زدد الكلام المعتاد الى النظم القياسي جمعت الاسمين وألفت بينهما معا ولا في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فاذا كنت شاك في كون الناطق مائتا أو أربعا عدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر في القسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت اهما معا وهما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المنسدرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الحكمي كالحكمي لا يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون الحكم ثابتا لا تقاسم في جميعها فيقسم الى كليين ليثبت الحكم له فيثبت الحكمي آخر مندرج تحته لو أخذه مع مقابله لكان حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبل بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الحكمي لا يشمل الاقصة واحدة والثاني انه يعطى بالتقسيم ثبوت الحكم للحكمي ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم هذا ما اراده المنصف وهو ان كان صحيحا لكانه ليس من الجوده في شئ فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للحكمي

تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين  
وقد يستعمل للتنبيه<sup>(١)</sup> على المتدمات الأولية تاما كان أو ناقصا وقد يستعمل<sup>(٢)</sup> بعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما نبينه في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين  
وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكذلك الأسفل عند المضغ يحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكذلك الأسفل وربما كان حكم ما لم يستقر خلاف ما استقرى كالتمساح<sup>(٣)</sup> في مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكذلك الأعلى

الذي تقسمه وهذا هو القياس المقتضى أما ثبوت حكم الكل المقتضى بعد قيام الدلائل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كليا أو جزئيا فهو شئ آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حمتين أحدهما حمل الكل المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولوجعل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياسا مركبا مفصولا أو موصولا كما لو قلت الناطق أو يزيد حيوان وكل حيوان فهو أمانا ماش أو غير ماش أو غير ناطق أو غير ناطق أو غير ماش أو غير ماش أو غير ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغيرة وتضم إليها كبرى قولك وكل منها مائة فالتاثير أو يزيد مائة ويكون التقسيم قد ورد أخيرا على الناطق أو يزيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في الكلمات المنقسمة إلى أقسام لها حاصرة ليستبدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على انك ترى أيضا أن قيمة الناطق إلى ماش وغيره وقسمه زيدا إلى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقا كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى إلى الناطق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف امراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولا في الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير مكرر قلنا لا فاذن لا يصنع أن يكون للتأليف منجبا ثبوت حكم الاقسام الناطق ولا يزيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبيه على المتدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جاد أرباب أو حيوان وكل منهما شئ - في الجسم متعين والنتيجة من المتدمات الأولية وكقولك جزء الشئ اما ما هو الشئ بالقوة أو ما به الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فيجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا اذا كان تاما لمالو كان ناقصا فكما لو قلت ان خمس الاس لا بد فيه من مباشرة الموصو للامس ونهيت عليه باستقراء جزئيات اللس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضاياء الحدس كالحكم بوجود قوة في البخار وفي الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه من التجربة أي ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة الانزياح الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلصة والازمان والامكانة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكل كثبوت تقيض حرارة الجسم الملح الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أنبل على صحتها من ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان - عروفا من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية مثلا القياس في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولا حقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المتعلق وغيرها أخذ المثلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوانات في تحريك الفك الأسفل عند الأكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لهضاباته وانما يأتي القطقاط فيأكل ما في جوفه ومنشأ هذا التلويح الثاني ان هذا الحيوان قد تقسمه المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فادفأ في بعض الطيور ويلتقطها وهولا يؤذيها والدمري يذك في حياة الحيوان كلاما من الزعن وثبته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالتأثير بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى



ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئى لوجوده في جزئى آخر معين أو جزئيات آخر مشابهة بينهما ما كمن يقول السماء محدثة لشابهها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أ ك (١) بركلى وهو المحدث وأوسط كل واحد هو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأوسط محمول على الأوسط لانه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدلين

ومن عادتهم أن يسهوا الأصغر فرعا والشبيه أصلا والا كبر حكما والأوسط المتشابهة فيه جامعا ومن التمثيل نوع يسهونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن الخس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس يحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما يثبت من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذا اصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فبمع هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضا ومن غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن افادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شئ تشابههما في جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابهة فيه على الحكم ولعمري ان بان كونه على ما يمكن رده إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابهة فيه وسطا بين الأصغر والكبير إلا أنهم يشبهون كونه على عند خفاة طريقين

(أحدهما) ما يسهونه طردا وعكسا والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابهة فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس إلى الاستقراء فإلم تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الزهن والضعف ما ينهنا عليه إذا استقراء جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فرعما يشذ عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شئ آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معنيين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون فيما بينهما شئ يخالفها فيوجد لسائرهما المعنى المتشابهة فيه مع الحكم ومخالفها شئ واحد في وجود المعنى المتشابهة فيه له دون الحكم وذلك الشئ هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الأصل ويتصفهونه ويطلبون أن يكون واحد واحد منها على ما لا يتيق الا ذلك المتشابهة فيه فيقطعون بكونه على مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المراد ان لهذه الحيوانات قفحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يوج التماسح الذ كرهت المسافدة ومن طريق ما جاء على لسان بعض طائفة العلم عندما كتبت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تعبيرات التماسح لنفسه الأسفل قوله لعل من افق هذا الخطأ رأى التماسح مقلوبا غيرك فكذلك الأسفل فظنه الأعلى فذهب يحيى وينقل عنه (١) أكبر كل وهو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلى أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذي ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والا كبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لانه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقول لانه أي لان الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو على شئ

حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محسوسا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فبقى أن يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللا بتفسير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما ثبت لذات الشيء لا لعلته غير ذاته (والثاني) أن هذا التعليل يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا إلى الاستقراء وليس هو بيقين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا دركناه كالأول كان بين أيدينا قبل لا دركناه وليس هذا كالفيل الذم يعهد قط قبل بين يدي إنسان سليم البصر لم يدركه وكمن المعاني الموجودة للأشياء اتدبنا طلبها ولم نذكر كما في الحال إلا بعد كذا في البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوخوا في العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لا اجتماع عدته منها فإلما تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة ومركبة غير واحدة لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الأوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن يبطل واحدا واحدا منها بل لا بد من أن نتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمي ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركبا من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضا إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس لثلاث الأقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عا ما بالنسبة إليه ما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كثر لا لكونه لا كثر نحو لا على الأوسط كاهو ظاهر العبارة ففيها تناسخ ظاهر أو انها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في السطح

(١) في حين هذا الباقي حاصل ما أطال به المصنف إن بطلان الأقسام معاد القسم الأخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج من القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة بخير من الجسمية إذ يجوز أن تكون قيدا من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسما من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كالأول أن الجسم ينقسم قسمين عنصرى وغير عنصرى فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسماء عنصريا أو كونه جسماء غير عنصريا وأبطلنا أسائر الأقسام معاد القسمين الآخرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما الأعلى التبعين فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثا لأنها من غير العنصري وكون العلة متخضر في الجسم تعني أنها لا تخرج منه علة هو غاية ما يستلزم من استثناء نقيض ما عدا الجسم ولا يستلزمه أنها هي الجسم أى جرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلمية متساويين فتمكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لأنهم لو وقوا بحصر الصفات وبطلان أن يكون شيء منها عللا لا وحده

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمين في القسمة وأبطل سائر الأقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما جملة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك إذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسميا لأن العلة هي الجسم (١) أي تكون الجسمية مساوية للعلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسميا وكل جسم علة للحدوث فاننا اذا قلنا بما يلزم قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو لعلته والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لانها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليهما في المقدمتين ولا يمكن أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة ليكذب القضيةين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منهما فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهم ما وجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أحسن أحوالها كانت غايته أن تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسميا والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا يخفى ما مع غيره وكان الحصر محصيا ولم يبق الا الوصف الاخير لان المقطوع حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن وثق على كل وصف للشيء يتوهم انه علة للحدوث وفيه كونه عنصر او كونه حجرا او شيئا وذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها احتمالا ولا يبقى الجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الاخر والا لم يكن الحصر محصيا والقرض انهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كلساني للصف في قوله « واذا كانت النتيجة ان العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريدانه لا يمكنهم أن يضموا القياس في صورة نتائج الجسمية الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء وهو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجيم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتخذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال عرفا مع العلة المعروفة أيضا فيبقى العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلا أن القضيةين أي المتفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المتفصلة فلا أن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلا نه لما كان الجميع صفات فباطل كونها صفة كاذب وذلك البطلان هو الاستثنائية بعينها هذا ما لم يصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولوسلم لهم إمكان ذلك واستحصوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيدهم لان نتيجةهم تكون قضية معرفة لطرفين وغاية ما يكون من شأنها ان تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراد المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أولا من أن الصفة هي مجرد الجسمية لثم لهم المطلوب كاحصر حقه فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قلنا

الآلة لا بأس باستعماله في الجدل اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل اقناع النفس وتطمينها بما يعتقده في المشهور وأنه ناتج يقيني هذا اذا كان المطلوب كليا

وأما اذا كان جزئيا وأريد اثباته بالمثل كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الاجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرهما من الامور المعينة التي يسهل وقوعها

﴿الضمير﴾

(ومنها الضمير) وهو قياس حذف مقدمة الكبرى إما الظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطأ ا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما اذن متساويان وإما الاخفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن جائن مسلم للفرع ولو قال كل مخاطب للعدو فهو جائن لشعر بكذبه ولم يسلم

﴿الراي﴾

(ومنها الراي) وهومقدمة محذوفة كية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعليه أو غير صواب وتؤخذ دائما في الخطابة مهملة واذا عمل منها قياس في الغالب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء ينصحبون»

﴿الدليل﴾

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس ضمري حذوه الاوسط شي اذا وجد للاصغر تبعه وجود شي آخر للاصغر دائما كـ (الف) كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته به مثال ذلك هذه المراءات ابين فهي اذن قد وُلدت ورعا سمي هذا القياس نفسه دليلا ورعا سمي به الخلة الاوسط

﴿العلامة﴾

(ومنها العلامة) وهي قياس ضمري حذوه الاوسط شي إما أعظم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك (هـ) المراءة مصفارة فهي اذن حبي وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعا ن ظلمة لان الجاحج كان شجاعا وكان ظالما

﴿القياس الفرسي﴾

(ومنها القياس الفرسي) وهو يشبه الدليل من وجهه والتشثيل من وجهه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد في الانسان المتفرد فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابته

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادي الثاني كالتمثال الذي ذكره والاول كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متعين وانما سمي هذا بالدليل لان الاوسط لما كان مستتبعا بالمطلوب العقل كان بنفسه وسيلة لخصوص في الذهن بدون حاجة الى تكراره في قضية أخرى فكان المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذف كبراه لظهورها

(٢) هذه المراءة مصفارة أي تلازمها الصفرة والمحبي كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المراءة وعلى المحبي وهو أعظم منهما كما هو ظاهر فلوصرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الجاحج شجاع الجاحج ظالم فالخلة الاوسط وهو الجاحج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجة جزئية والمستبدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتشثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزايا المستتبع له وأما شبهه بالتشثيل فلان صاحبه يقيس زيد الهيئة بالاستدلال بوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما لم يكن تشبيها لما لان الهيئة التي هي الجامع ليست علامة الخلق في الخارج كاهو الشأن في التشثيل وانما سمي علمته في الذهن فقط

خلق فاذا وجدت تلك الهيئته<sup>(١)</sup> ليس بوجود ذلك الخلق لانهم ما معلول على واحدة  
ولكن هذا بعد أن يسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلقة والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها  
هيئات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابيع المزاج الذي تتبعه هذه  
الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابيع المزاجية وانما تنفع النفس في ذلك بتصفية الحيوانات المشاركة  
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئ بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق  
عادم تلك الهيئة أو رث ذلك حدسافوا وقراءة محكمة

وحدوده هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالي والشجاعة الموجودة  
للاسد مسلمة ولزيدية هذه الحجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عرض الصدر كالاسد فشايمته الدليل من  
حيث إن الاوسط فيه وهو عرض الصدر بيقين<sup>(٢)</sup> وجود شيء آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشايمته  
التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشايمته بينهما

### (الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكمن على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقعة في مقدماتها بما فيها من مقنع وأما موادها فهي  
القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالاشباه على شئين فيقال للافكار  
المؤلفة في النفس تأليفا مؤديا الى التصديق بشيء آخر والاقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من  
تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي  
دالة على المعاني المعقولة

وقد<sup>(٣)</sup> بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية  
والمغالطية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقاها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتخفيف الاله المنى للجهول وقوله بوجود أي حصل حدس مصور نظن  
وجود الخ والتسامح في مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى بالبلاء جاء في اللسان « الازهرى الحدس التوهم في معاني  
الكلام والامور بلغي عن فلان أمروا ما أجدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه تحدسه « (من باب ضرب)  
ويحدسه « (من باب نصر) حدس لم يحققه ويحدس أخبارا للناس وعن أخبار الناس تخبر عنها أو أراها يعلمها من حيث  
لا يعرفون به وبأنه الحدس أي الامر الذي ظن انه الغاية التي يجري اليها أو بعد ولا تنقل الاداس وأعجل الحدس الرمي  
ومنه حدس الظن انما هو رجم الغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أي يقول شيئا بأية أو يزيد  
تحدست عن الاخبار تحدسا وتحدست عنها تحدسا وتوجدت اذا كنت تريد أخبار الناس تعلمها من حيث لا يعلمون  
ويقال حدست عليه ظني وكسسته اذا ظننت الظن ولا تحققة وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقف « انتهى  
ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه القوي وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمل أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع في باب  
مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم للجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاياهم من مقدمات البرهان  
الموصل اليقين فلا يعقل أن يكون خلنا وتوهمنا ثم نوصل اليقين وقد أخطأ فيهم المتأخرين من أخذنا المعلوم من غير استناد  
وكتب فيها بلا تعقل

(٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الذهن كما هو الشأن في الدليل والا فالهيئة والخلق معلول على واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله وإما أن يكون شيئاً باليقيني وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني فإما أن لا يعتقد أو أن اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتد معه بالفعل لتقيضه إمكان والقياس المركب من بعضه كما ستفصله جلدتى ومن بعضه مغالطى سوفسطائى وإما أن يكون ظنياً وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاداً أن تقيضه إمكاناً أو بالقوة القريبة من الفعل وأما لا يكون بالفعل لأنّ الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطائياً وأما غير المصدق به فأنما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنقيح أو ترغيب ويسمى تخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً

وهذه المقدمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبنية بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبنية بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتمي إلى مقدمات غير مهتقرة في نوعها إلى البيان بشئ آخر والازم منه امتناع بيان شئ دون أن يبين قبله مالا نهاية أولزم منه البيان الدورى وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فحين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالاولى فيؤدى إلى بيان الشئ بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفاً أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس وهميات ومشهورات بالحقيقة

ومقبولات ومسلّمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات وتخيلات

﴿الاوليات﴾

أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيره لا لسبب من الأسباب الخارجية عنه من تعلم أو تحقق بخلق أو جب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصور لاجزائها المفردة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوها وقتامها عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشئ واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرفت على كل عاقل وتصوره في الكل والأعظم والجزء والشئ والمساوى والواحد وجد نفسه مصدقاً بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك المكي بل إدراكه مقصور على جزئ واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كل على كل كلى والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

﴿المشاهدات﴾

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمر في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنية غير الحس مثل شعورنا بأننا فاسدة وإرادة وقدره وخوفنا وغضبنا

﴿المجربات﴾

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فإن الحس إذا

(١) وأما الثاني أي باعتقاده أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جلدتى كالمركب من المشهورات والمسلّمات والمغالطى تركب من الوهميات والكذبة ومن المشبهات وجميع

هذه الأنواع من القضايا من هذا القسم أي ما يتحقق فيه الاعتقاد الأول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلاً للزوال

تكرر عليه اقتران شئ بشئ مرارا غير محصورة وتكرر ذلك في الذ كرحصل في الذهن مع هذه الاذكار  
قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقا لاجوجو بالمطر في أكثر الامور وهذا من مثل الحكم بأن  
السقمونيا مسهل للصغراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجب وأن الكواكب تطلع وتغيب  
وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فانما اذا راينا حدوث الاسهال وتكرره مع  
تكرره من السقمونيا علمنا قطعاً بتكرره سبباً موجباً له اذ لا يحدث حادث الانسحاب فهو إما شرب  
السقمونيا أو امره قارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون  
بالاتفاق لا يدوم ولا يقع على الاكثر فكم لنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه  
التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء.

ومادام يستقى على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس  
فيه صار تجربة وانما يحصل هذه الموافقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان  
من لم يسؤل التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

الحديثيات

وعما يجري مجرى الخبرات الحديثيات وهي القضايا المستدقمة بواسطة الحس وحس قوى يذعن  
الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل  
قضاء ثبات نور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هياكل النور فيه بسبب قرب به وبعد عنه من  
الشمس وهذا حكم حدسي وكل من كان أصغر ذهنا وأذكى فرجة كان أسرع الى هذا الحكم وفي  
هذا أيضاً قياس خفي كافي للتجربيات فان هذه الاستدادة لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقاً ومن  
أمر خارج لما استقرت على غط واحد من اختلاف نسكاته بسبب اختلاف القرب والبعد

المتواترات

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنفي الريسة عن واطئهم  
واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أوردت التشكك فيه امتنع عليها وهذا من  
اعتقادنا بوجوه مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بسبب تواتر الشهادات وكثرتها  
بحيث لم يبق للشك فيه امكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين  
فاذا حصل استدلاله على كمال العدد لا تألست مدل بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنا والسنا المكي خاصة والذي يؤخذ من قوم الفيروز آبادي أنهم امتعوا ان فقد  
قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاوية رطوبة دقيقة وتجفف وتدهى باسم نباتها أيضاً  
مضامتها للعسل والاحشاء أكثر من جميع المسهلات والصواب مضارها كافي ابن البيطار » وتصلح بالاشياء  
العطرة كالفلل والزنجبيل والانيسون سمع شجيرات منها الى حشرين شهيرة تسهل المرء الصغراء والمزجات الرديئة من  
أفصى البدن الخ » وقال في فصل الين من المقصور « السقي ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسودا والبلغم  
ويد » ثم السنا ليس فيه مادة دبة وقد رأيت في مفردات الطب الاقصر ان السقمونيا « هولان نبات تشكاه  
كالبلاب يخفر حول أصله حفرة ثم يبيح الاصل بالسكين ويوضع الجراحة صورة فيخرج من الجراحة الحسة اليها  
ابن يعقود وأجوده مليحة من أرض انطاكية وعنتاب الخ » وفي القيس « سقمونيا هو المحمود وهو ابن شجرة  
البلاية ذات أغصان كثيرة غنجرها من أصل واحد طوله ثلاث ذراع أو أكثر عليه بارطوبه تدفق باليد ونقب ولها  
ورق كورق اللبلاب الا أنه ألين منه وثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ » وهذا غير المناقطة وقد ذكر  
السنا في المفردات على أنه فرع آخر من النباتات لانه نسبة بينه وبين شجرة السقمونيا وقد وصفها ابن البيطار في مفرداته  
كل من السقمونيا والسنا لا يمكن أن يشبهه معه شئ من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبق على التردد الخ أي مادام لم يحصل النفس يقين فهي لزل في التمتع وملاحظة الآثار فهي في استقراء ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من الجربات والحدس ما لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان وجوده ان كان  
عن فكر فلا مطمع في إخمائه وان كان لانه لم يتول ما تولا الجرب أو الحدس أو المتيقن بما واثق عنده  
من الاخبار فمال يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن أن يرال شك  
المتشكك فيما بالقياس على غيرهما من الجربات والمتواترات فان تكرار الاحساس قد تنسجعه مع  
التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بثبات اليقين في واقعة  
أخرى وكذلك تواتر الشهادات قديمة باليقين في بعض الوقائع ولا يقيد ثلها في واقعة أخرى فلا يغني  
الاستدهاد بثبات الوقائع المتتمة منها (٢) ما يختلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية  
القياس

وأما المقدمات الفطرية القياسية فهي القضايا التي تكون معروفة بقياس حده الأوسط موجود  
بالفطرة حاضرة في الذهن فكلما أحضر المطلوب مؤلفاً من حدين أصغروا كبر وتشمل بينهما ما هذا  
الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم  
الزوج تشمل له الحد الأوسط بينهما وهو كونهم بمنسوبة بتساويين فعرف في الحال كونهم أزواجاً بسببه  
ولست معرفة الزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم تشمل  
في الحال كونهم أزواجاً لم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فمنها ما هي صادقة يقينية ومنها  
ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسوسات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون  
في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معاً في مكان واحد  
والكاذب منها حكمنا في غير المحسوسات على وفق ما عهد من المحسوسات مثل أن كل موجود فيجب أن  
يكون متخيزاً مشاراً الى جهته وان العالم إماملاً لا ينتهي أو ملأ منته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جدد لا تميز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى  
الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد  
مذهباً ولم يعاشر أئمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسوسات وانزع عن الخيالات ثم عرض على  
ذهنه شيئاً فلم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة  
بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن  
ليس كل ما توجه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجهه فطرة القوة التي تسمى عقلاً  
وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من  
القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من فضاء لا ينازع الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون  
التأليف ناجحاً ثم يلزم من تلك القياسات نتائج منافضة لاحكام هذه القوة فيمنع الوهم عن قبولها فيعلم  
بذات أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها ذلك خلافاً للمحسوسات لقصورها في نفسها ولذلك تنصرف

(١) بالقياس على غيرهما من الجربات والمتواترات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو ميتافيزيقي  
قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواتر أو حدس ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة  
مثلاً في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة التي تصدق عنده ولا يحصل في  
مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) هو ما يختلف اليقين أي كما يختلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور بل من الاستدهاد بحصول  
اليقين عند شخص آخر شيئاً لا اختلاف أثرها في تحصيل اليقين كالمسوق



عن درك ذاتها فان الزهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالشك والظن والغضب والشهوة والغم لا يدركها الزهم الا مشخصة ذوات حجم وتجزئ فكيف نطيق بما هو فوق الحسرات مثل الباري والعقل والهوى أو ما يعجز الحسرات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما ينهيه وهذه لما زالت علم أنهم اليقينيات وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو لا أكثر عند مدقة قسديها عليها مثل أن العدل جليل والكذب قبيح وإبلاص البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في الخافق قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

المشهورات

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما بحجة التسامح وصالح المعيشة أو ثبوت الأخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأمانة والنجاة أو سن بقية فدية ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقض فإذا قدر الانسان نفسه خالما عن هذه الاحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فغير أنها غير فطرية

والاوقيات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الدانائات الشرعية والمعارف الحكيمية قد ح في شهرة الكاذب منها (١) لكن المشهور الصريح في استعملها

هو ما لا يوجب اعتقاده لا مجرد الشهرة فلا تكون الاوقيات والوهميات وما عدنا معها الماذن منها ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شئ وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادر على هذا الاطلاق اذ ليس قادر على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شئ يمكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتها رقيق ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا الفصح الشرع وليس يقيم المشهور وهو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات النجيين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

المقبولات

وأما المقبولات فهي آراء أو قسع التصديقات بما قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لاهر سماوي يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمورنا قبلنا ما عن أئمة الشرائع والحقاء رضى الله عنهم أجمعين مثل أن الحسن يثاب والمسي يعاقب

المسلّمات

(وأما المسلّمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم الخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا ينفك فيها إلا الى تسليم الخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقراء بها في مبادئ العلوم ثم تصديقها بما إمامهم استمكار وعناد فيه

(١) منها أى من الوهميات امما قبلها فالا مساع للالكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف الدانائات والمعارف الحكيمية واضطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى (١) مصادر وإمام مع مساححة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعية وسيكون لنا عود  
الى بيان هذه

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة  
لا شبهة بها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى  
وسمى في تفصيله في فن المغالطات

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقدها مشهورة كما يُعتقد (٢) أقصى ذهن فيصدق بها بإحدى  
الرأى الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه  
« انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً » فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا توصل علم أن المشهور  
دفع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسر النبي عليه السلام بالمنع  
من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبهه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن ذهن انما يميل الى  
التصديق بها المشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن ذهن بشهرته كما  
يغافض (٥) ويوزل عن قريب وذلك بواسطة احتمال في التشبيه وقد يتبع  
وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباع الغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال ان فلانا  
يسار العدو فهو مسلم للغير أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدمناه اذا لم يكن  
الاعتقاد فيه جزمًا بل هناك إمكان لمقابله مع الميل الاغلب الى ما اعتقده فهو من جملة المظنونات  
كالمقبولات والمسلّمات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادر لانها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع انها غير مقبولة عند طالبه فتكون  
غزوة انبات الشيء بالاثبات وبتلون لها بنحو ان البعد قبل القسمة لا الى النهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة  
وان الحكمة مناط السعادة الابدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يدكر فيه في تقويم الفصول للنبس  
في علم المنطق وحصر الاجناس في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما لا يسلمه الطالب ولا بد له من  
استبراده في ذهنه لان تنفاع به في القول الشارح وأما ما قبل بطيب نفس فقولهم في مبادئ المنطق ان لنا فكريا وان  
فكرنا قد توصلنا الى علم لم يكن وسماً للصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم الربانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك اللفظ العادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة  
فيعتقد أن كل ما خلف ما عرف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المبررة في  
الخلقة بامرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادراً المختار على خلاف ما قرر في نظام الخلقة لا تسكت عن غيبة  
الاضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في القلب وهو منهم في الرغب والرهب ومثلوا ما يكون  
بسبب المعنى بنحو اعتقاد ان البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فاذ كان  
السواد جامعا وهو لون فيلجميع البياض لانه لون

(٣) غافضه فاجاه والتعقب اراد به المروي فيه فغير المتعقب أي ما لا روية فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه فغير من  
سمعه منه أو تعقب من الخبر أي بحث عن حقيقته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي ان نصر لك أخاك ان كان ظالمًا وكفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما يغافضه أي يغافضته أياد ومفاجأة له ثم لا يلبث ان يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات  
انما يعتقده بواسطة الاحتمال في التشبيه والتلبس على المعتقد حتى يرتخ الاعتقاد في نفسه فيتبع أي يستمر الضلال على  
اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائم وفي نسخة كتبت بحاشية الاصل (أي بالهامش) يبقى بدل يتبع وهي تأويله

المقابل لقوله وزول

وأما الخيالات فهي القضايا التي يقال قولاً لا للتصديق بها بل لتخييل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إجماع مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لأن كلفه فانه (١) مقيشة أو تنفيره عن شرب الورد لأنه سُرْمٌ يغسل قائم في وسطه روث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لأنه الشراب أو الب (٢) لأب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثاراً لمصدقها  
وأكثر الناس يقدمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاعتقاد لهذه المقدمات لأعن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا (٣) فتعملها للتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديمه على هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه الخيالات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاف مقابليها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات إنما تنفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاد لا يخطئ بالبال مقابلة لا من حيث إمكان التشاكك فيها فلا جرم أن جميع مقابليها من الضروريات الأولية والوهيمية إذا لم تكن (٤) شديدة نافعة منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لأنها إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به إن لم يجز مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشهاسة والجنون لم ينتفع به في القياسات وهذه هي الخيالات (٥) والقسم (٦) ثم الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يتخلل في النفس بهائدة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فإما أن تكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيشة المرة بالكسر مزاج من أمزجة الماد وهو المعروف بالصفراء ومفرز الصفراء من وجه تخيل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما البعض أنواعه فمن منه ما فيه مראה لأن تخيله يرضى الاستئتين وإما لأن نوعاً من أنواعه يسمى «ألومالي» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بعاء لاسهال المرة الصفراء وأفرازها وهو دهن شهيرة تبتدئ بدم

(٢) الجلاب بضم قشديد يقول صاحب القاموس إن ماء الورد وإنه معرب ويستعمل أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولاً مستعملها التصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها ليس أقرين إما أن لا يكون مصدقاً بها وإنما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصدقاً بها الصديق في الواقع أولاً اعتقاد ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها لتحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها ما هو مصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخييل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما يجمع الخيال ويحدث في النفس أثر الخيالات

(٤) إذا لم تكن شديدة فيسندها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لأن المشهور يستعمل عند ما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولى شديداً في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وإنما يستعمل الصادق المخالف للآلف عند ما يقصد إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي الخيالات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما ما لم يجز مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أملاً لعدم منفعة

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وإن كان هنا الأول فإن قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد أن تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد إلى الأول ليقسمه فغيره بالثاني لأنه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

ومما لا شك فيها أو بالتواتر أو تكون ضرورية باطنية والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينة بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينة بشيء فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات القطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة بخص<sup>(٢)</sup>ص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسئلة المظنون<sup>(٣)</sup>ة فقد استوفت القسمة الأقسام الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفنا هاضما للنشر المبادئ في حاصر

والتي هي من جهة هذه الأوليات والمجاهدات الباطنية والظاهرة إذا لم يكن سبب مغالطة للعس من ضعف فيه أو معنى في الخمس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات إذا استجعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات القطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاندا لطق رأيا يعاندها إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بهارأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع<sup>(٤)</sup>ظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل<sup>(٥)</sup>لم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها فربما لا تسمح نفسه به فتطبيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها طائفة من النقيض فإذا أثبت قياسات على الإثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد وردد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

(١) مابع التجربة هو الحدس كسابق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عدّه نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نوى المصنف قسمين المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسميها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيما سبق هي مواقع التصديق بحكمها مبادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبنى على المظنون<sup>(٤)</sup>ة لأعلى المشهورات والمسلمات

(٤) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والاختلاق ونحو ذلك

(٥) طريقة النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطى فالوهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة الا التوفى والاجتناب  
وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستدل بنهاب الغلط عليه أو تنبه له على  
رتبه واذا ذلك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تنبكت من يوههم العوام أنه عالم فيكشف  
لهم تحيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط وانه صدأ لهم عن  
الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا اعنانيا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطاى فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع  
الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك  
ما يبعد من منافعها في الفن المفرد لها

(مواد القياس)

(الشعرى)

وأما مواد القياس الشعرى فالمخيلات  
والذى يهيم طالب السعادة من هذه الجملة فهى الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطة ليحتملها فلا جرم  
نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى ونتمم الكتاب بهما

### (الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهى في الوقوف على كمية المطالب العلية قد ينشأن العلم إما تصور وإما تصديق  
فالمطالب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق والمطلب التصورى صيغ دالة  
عليه وكذلك ما للمطلب التصديق

فن الصيغ الطالبة للتصور صيغتها وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى  
الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل  
وما الملائكة

ومنها صيغة أى وهى تطلب تصور الشئ مميزا إما بذاته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما  
وأما الصيغ الطالبة للتصديق فثلاث مطالب هل وطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أى الإيجاب  
أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذى يطلب هل الشئ موجود مطلقا أو ليس  
بوجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذى يطلب هل  
الشئ موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أى هل الله  
موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهى تترف على جواب هل إما بحسب القول وهو الذى يطلب الحد الاوسط الموقع  
لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب على وجود الشئ في نفسه على  
ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم  
مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأئى مشتملا عليهم (١) أيضا فاذن مطلبها هل و «لم» مطلبان  
للتصديق ومطلبها ما وأئى مطلبان للتصور

(١) عليها أى على كيف وما عدها

ومطلب « ما » الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقة في ذاته

وأما مطلب « هل » المطلق فتقدم على مطلب « ما » الطالبة حقيقة الذات فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فإلم يعرف الوجود لم يطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حسب بحسب الاسم بالنسبة إلى من لم يعرف وجوده فإذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حسب بحسب الذات وهذا يؤهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق إذ جوابها كان حقا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حجب بحسب الاسم بالنسبة إليه وإن كان حقا حقيقيا بالنسبة إلى الأمر نفسه ثم إذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا قلب القول الدال على معنى الاسم حسب حقيقيا بالنسبة إليه

وهنا شاك وهو أن المعدوم الخال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصور هو ارتباط صورة في ذهن مطابقة للوجود وما لا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن الخال إما أن يكون معدوما لا تركيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كإلغاء وضد الله فان الإلغاء يتصور بأنه للأجسام كالف (١) ابل وضد الله يفهم بأنه لله كاللحار البارد فتصوره بتصوره ممكن قيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا إذ الذات له وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وإنسان يطير فأعيا تصور أو لا تفصيله التي هي غير محالة ثم يتصور ذلك التفصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنين منها جزآن كل واحد بانقراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فأعيا توصيل إليه بأمر موجود حاصله حتى إن تصور المعدوم أيضا حصل بتصوره مقوم لأمر موجود فهذا تمام المقدمة

### (الفصل الأول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتتاج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لأنه داخل في جملة الأقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم إلى برهان الآن وبرهان اللبس أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه بحسب وبرهان اللبس فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الأمر

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الإلغاء امتدادا لملائمة الأجسام أو تخديما متداها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كاللحار البارد أي كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث أن كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كاللحار البارد غير معروف ومما فيه مصدرية أي ككون البارد للحار

وهذا ونسبة أجزاء النتيجة بعضها الى بعض أى وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة أن تلك العلة تنسب  
اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطاة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود  
الحكم في نفسه وعلى الجملة لكل واحد من البرهانين يعطى الآلية إلا أن ما يعطى الآلية في التصديق بالحكم  
وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن

ثم اذا كان الاوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر مع ما لاولا لوجوده فيه  
لكنه أعرف عندنا من الاكبرسمى دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لاعلة لوجود الاكبر في  
الاصغر ولا معاولا بل أمر اضايافاله أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أى مع ما معاولا  
علة واحدة

وأما الذى الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر لافي الذهن فقط بل في نفس الامر فاما أن يكون  
علة لا اكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده  
في الاصغر وإما أن لا يكون علة له على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا  
للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علة لا اكبر  
على الاطلاق قولك هذه الخشبية قدمت النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبية محترقة  
فلا حترق على الاطلاق معاول عماسة النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معاولها ومثال ما هو  
علة له في الاصغر فحسب وفي مشاركته أيضا على الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم  
فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة الجسمية على الاطلاق وليكنها علة لوجود الانسان جسما  
اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أول للحيوان وبواسطة كونه للانسان ومثال  
ما الاوسط والاكبر معاولا علة واحدة من برهان الآن قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض  
في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك خفيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام  
فالبول الأبيض والبرسام معاملة لاولا علة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها  
نحوه وليست واحدة منهم ما علة ولا معاولا لا آخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حياء غبا وكل  
من نابت حياء غبا فقهاه من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معاول الاكبر وهو عفونة الصفراء  
وكذلك تقول هذه الخشبية محترقة وكل محترق فقد مسته نار فلا حترق الذى هو الاوسط معاول الاكبر  
الذى هو عماسة النار

## (الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذى يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(الموضوعات)

(١) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صانع متقن وكل صانع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط وهو  
الاتقان في الاصغر ليس علة العلم بل هو معاول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه

صادرا عن علم

(٣) وبواسطة الانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان كالفرس وغيره

المنسوبة اليه كالمقدار الهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح وعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لمان آخر منها الموضوع الذي يازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

وإذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي يطلب فيه اعراضه مبيهاً بالبرهان بل إما أن يكون نبوته يثبت بنفسه كالوجود الذي هو موضوع العلم الأعلى وإن لم يكن بينا كان مطلوباً في علم آخره (٢) ومن الاعراض الذاتية لموضوعه إلى أن ينهي إلى العلم الأعلى الذي يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وإن لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى فيه تصوُّره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليمًا لازماً لأنه إن لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون العلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تماثله إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة بينها (٣) ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة إلى الخط يكون احداً ونسبة له كنسبة الخط إلى السطح والسطح إلى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها إلى الصحة التي هي غاية علم الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسألة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها الموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوع مع عرض ذاتي أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشترك (٥) لعدد ارباعاً منسوبة أو مابين ومثال الثاني قولك كل مقدار مابين لمقدار فهو مابين لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك في الحساب الستة عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(المسائل)

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كافي القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع

التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فاللوضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مابين في العلم الأعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في نبوت الجسميه وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها للواحد كنسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا الآخر لبا بعده وهكذا كإزافي النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشارك أو مابين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومابينها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ناقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وبها اثنان ومنها واحد



قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدان عن جنبتيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما محموله فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضوع من المنطق ويستعمل (١) بعينين أحدهما ما ذكرناه في فاتحة الكتاب وهو المحمول الذي يقتصر عليه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً في حده وموضوعه وذلك مثل الحيوان للإنسان والثاني أن يكون الموضوع مأخوذاً في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروف له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فكالقطوعة التي يؤخذ في حدها الانحناء والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع فكالسواقة المعارضة للقدار والعدد وجنسهما وهو الكمية يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فكالجسم الذي هو موضوع الابيض يؤخذ في حده ما يعكس (٢) رضى للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذي يؤخذ في حده مضروب في عدد فرد واغماضت هذه أعراف ذاتية لأنها خاصة (٣) لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شئ واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلاً عليه غير ما عناه (٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمساواة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعديد في علم العدد

وإذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الأول لأن ذلك الذاتي

والمجموع سبعة والزائد وهو ما زادت كسور الصحيحة عنه كالاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسبعمائة اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

(١) ويستعمل في هذا الفن لاقى هذا الموضوع حيث الكلام من الاعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتي لأصناف أن المراد منها هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للابيض كالعكس للاشعة فله ذاتي للابيض لانه يؤخذ في حده الجسم الذي هو موضوع الابيض المعروف لعكس الاشعة ثقله « كالجسم » مثال لموضوع المعروف مأخوذاً في حده الذاتي لأمثال لنفس الذاتي المأخوذاً في حده موضوع معروفه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروف بوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضرب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذي هو معروف بمضرب مضرب وبه رضى ذاتي لأخذ موضوع معروفه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره ولا كان تعريفها بالموضوع تعريفها بالخاص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أي خاصة بجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذي يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شئ واقع فيه » عطف على ما سبق أيضاً أي وخاصة لشئ واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخر له فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البسائط من « شئ » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع في حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروف لذلك المعارض واغماضنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لانك تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي ان ما هو خاصة بجنس الموضوع وهي ما يؤخذ بجنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والنسبة مثلاً فان الكمية يؤخذ في تعريفها وهما خاصة به تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة بجنس واغماضت بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو النسبة يتطرق اليها في الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها وهو المقدار ويتطرق اليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخل في عدم موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونَه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستلزم من هذا حالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصورا بما هيته بل بعوارضه وأما خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طينان النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي مجهولة مطلوبة بالبرهان وأما جاز ذلك لأننا نعرف بعد حقيقة النفس وأما عرفنا منها الاسم وفعلنا ما هو عارض من عوارضها وذلك بتعريفها بالبدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وأما هي ذاتية لمقتضية النفس المجهولة بتعريفها فاذن لم يحل (١) ط علما بشئ مجهولنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم الطالب للمية في نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا إذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهرًا فنطلبها بواسطة كونه جسمًا وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته أما الحد ودقيل عدم موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كذا كراهه وإن كانت له أجزاء أو (٢) جزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود أعرافه الذاتية فلهما وإن كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورهما بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري ولما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالعلم سميت أصولا لموضوعه وهذا الموضوع هو (٣) في المعروف وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحط علما بشئ مجهولنا ذاتياته أي انما عند تصورنا الشيء بأعراضه هو آثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يتوخذنا مؤاخذه بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي معرفته اذن قد أحطتم علما بشئ مجهولنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لا نأقول له اننا لم نحط علما بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكنك تعلم منه الأبعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأفع التي يبحث عن أحوالها في العلم كالوقوع المزاج في الطب أما الأجزاء فكالاجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم والعظم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعرافه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الأعراف الذاتية أيضا قبل البحث في اثباتها كالتحلي الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن تقدم على كل بحث ما يلزم منه ككثر المصنف فعلة في هذا الكتاب فانه في أول الكتاب يتعرف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكلمات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الجنس العشر تقدم له من المبادئ جملة في نسبة الاسماء إلى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والجاز والمشتك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بد كرفصلين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين معاني العلم ومعاني اللفظ ومعاني الكتابة والداعية إلى الالفاظ والحروف والآخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والأداة ثم انه لم يجدد اتجاهه مثلا الا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والامر في سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعروف بالعين المهملة أي الذي يعرض على الطالب ليس له وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالناء أي المفروض صدقته المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معاني الموضوع أول الباب

ولم يقع لها ظن بل في نفسه عند استنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع الحدود وتجميع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لابد من أن تكون مسائل في علم آخر يُعرف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصولا لموضوعات في العلم العالي وقد ينشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد اصول موضوعية مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلا صارت اصولا لموضوعات في العلم الاعلى لصلوات مقدمات لاصولها الموضوعية فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة<sup>(٣)</sup> في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات بيّنة بنفسها (٤) أو أن يثبت بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبيّنة بمقدمات لا تنبئ على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) أصولا لموضوعات في العلم العالي فلتهم عند الكلام في العلم العالي على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أو لا يمكن ذلك فليس يمكن على الجسم وبعض خواصه ويدكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن للبشر أن يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يرد من خواص الاجسام ما يسهل دليلا على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئا من مميزاتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أي شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعي وقد أخذت مسئلة في العلم العالي لكنها لا تبين في العلم الطبيعي وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا لموضوعات في العلم العالي بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداية أو الحسن فلا يلزم من الايمان بها في العلم العالي لاثبات شيء أو نفيه أن تكون نفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لوقلتنا انه لا بد كفي العالي اما يصح أن يكون مقدمة السافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبيّنا في العالي أو يبين نفسه وغاية ما قلناه من مقدمات السافل ما يؤخذ من صاحب العلم الاعلى أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور والذي سيذكر في التشكيك وبيان الدور ووجه ظاهرا بانها

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريد ان ما يدكر في العلم الاعلى يكون اصولا لموضوعات في السافل فلو أخذ شيء من مسائل السافل في العالي لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يدكر في العالي وذلك مبني على ان كل ما يدكر في العالي فهو أصل موضوع للسافل كأن تقدم وقد بينا انها لم تقدم

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبيّنة في تلك الاصول التي ذكرت في العالي ثم كانت المسائل قد أخذت في العالي لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبيّنة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت عما هي بيان له

(٤) أو ان يثبت بهذه الاصول أي ان يثبت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبيّنة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التي يثبت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بعينها

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جواز أن تكون مسائل السافل التي أخذت اصولا لموضوعات في العلم الاعلى اصولا لموضوعات تبينها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين في نفسه فلا تكون اصولا لموضوعات ومجرد كونها اصولا في الاعلى مستلزم كونها مسئلة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان يثبت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم وقد يكون عاما  
 إما على الإطلاق لئلا علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم  
 مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب  
 وما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ماله كتم فإن المساواة لا تنال غيرها هو كتم أو ذكركم الا بالاشياء (١) ثم ان  
 والقسم الثاني منها ما قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة العلم الطبيعي واعتقاد  
 امكان انفس كل ك مقدار الى غير النهاية للهندسة (٢) قد يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما  
 على الإطلاق والالم يكن مبنيا في علم ما وقد وضعناه مسليا في هذا العلم مبنيا في علم آخر  
 والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها  
 أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بنفسه فان استعمالها في الصناعة  
 يخصها بها كذا كذا رناه وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير  
 خاص

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل  
 على أنها مقدمة بغير قياس بل قيل ان لم يكن كذا كذا فاقباله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء إما  
 أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغايطين والمناكرين وأما

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قل الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول  
 الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غير ما تصح في العلم الكلي الموضوع فوقه على انه كثير ما تصح مبادئ العلم  
 الفوقاني في العلم الجزئي السفلي » وقال الطوسي « وأكثر المبادئ الغير البينة للجزئي انما تكون مسائل الكلي فبين  
 فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصوره والعال أربعة فانه من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد  
 يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسئلة من الطبيعي ومبدأ في الالهى لاثبات الهيولى  
 على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسئلة في السفلي مبنية على ما يتوقف عليها في  
 الفوقاني لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسئلة مأخوذة من العالي حتى لا يجعل ذلك أكثر ما  
 كثر في مثال الطومى يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تتجزأ بكونه من كتاب الهيولى والصوره بل  
 يجب أن يبين بديهيا المشهور وهو انما اذا وضعنا جزأين جزأين الخ ومنه ما منه اولية

(١) الا بالاشترائك كالمساواة بين وزنين مثلا فلها آتية من عدد المقادير كما سبق له في فاعلم في قياس واستعمال  
 المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال أقوى حقيقي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما في الكلام إطلاق المشترك على المعاني  
 المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعي أراد به  
 اعتقاد أن آثار المشهود في الكون ليست بمحض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لسبب ذات أصل يبين في العلم الالهى  
 (٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كاعتقاد بأن لنا فكريا وهو يؤخذ مسليا في علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية  
 وعلم المنطق وهو أصل يبين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

(٤) كذا كرهه ذكره في ما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في هذه جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة  
 على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمسئلة التي تخص بالهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان  
 الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو حمل مثلها في مبادئها لكان ضيرا لانها تخص بالعلم  
 عند كرهها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فاقباله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الماء كبريتا في وجوده من غيره كذا كره من  
 تعريفة ثبت مقابل هذا وهو انه يحتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بل ان تأتي بالبلد العام جسريان ان تقول وذلك  
 لانه لا واسطة بين الساب واللاحق فلو ثبت انه غني فليثبت انه لا غني وهو يحتاج لا يقل ذلك لانه امر مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأيهما معنى الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا  
المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشترك وإما مبين وقد خصصنا موضوع المبدأ  
العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد خصص الموضوع  
دون المحمول كما نخصص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد بمساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار  
واحد متساوية بخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحاولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والحل<sup>(٢)</sup> الأولي يقال على وجهين  
(أحدهما) أن يكون التصديق به حاصل في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء  
(والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحويان والناطق والضاحك للإنسان فإن  
كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه  
وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها  
بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب ومن أفراد الشيء المقدار والمشاركة  
فيها الإيجاب شيء على شئين فيصدق كل منهما على الآخر كذا أو جزأ فهي من أفراد الإيجاب والمباينة فيها سلب أحد  
الشئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والحل الأولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحل على معنيين الأول بدهية ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له  
في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كافي لحل  
الحيوان والضاحك والناطق على الإنسان فإنه حمل أولي لأنه لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من  
الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه لا يحمل عليه بواسطة أنه حيوان والحيوان أعم من الإنسان  
وربما كان الأولي بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب أخفير الأولية في العقل كالحس  
والنحية والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم  
ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج  
في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يفرج بينهما من المسلمات  
والمصادر والمقدمات التي صارت نتائج قد احتاج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجب القبول  
وأما التي ليست من المسلمات ولا من المصادر فظاهراً أيضاً لأنها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا  
اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصائد

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرف بغير دليل وإنما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يوثق به  
من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق بإثبات أن من العلوم ما هو بدهي ومنها ما هو نظري وإن النظري مكتسب  
بالفكر ثم أثبت أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والاثبات  
على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحاولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهراً لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلأنه  
يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة  
لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «مما» عند موضوع المقدمة مع  
مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معاً ويمكن أن يمثل ذلك بنحو  
قولك في مقدمة التصورات الذائق جزء ما هو ذاتي له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فلذا في تقدمه على ما هو ذاتي له فإن ثبوت  
التقدم لذاتي إنما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجياً وهو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة معا (١) يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات المسائل وضرورية أن كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط (٢) لو كان غير مباشر عن موضوع العلم كان الاكبر امامساوياله أو أعم منه مساوي الخارج عن

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء ذاته ثم يخصص التقدم بالعقل ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه عارض للثاني والثاني يتردد في حدها المقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون بما يحتاج في التصديق به إلى اكتساب بل هي مابتقدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقة الواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة تتأخر تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة عن علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم مثبتة في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كإثبات خد قضبان التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابها المقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يبيد النظر بما قررره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلع من هذا التعسف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة القبول وإرادته معنيين للأولية ثم الانطرار إلى إرادته قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التي صارت تتأخر وإرادته حكم خاص به وسيأتي لهذا قيمة عند الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كافية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أي أن محمولات المقدمات التي صارت تتأخر وان لم يجب أن تكون أولية بل أحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لأن المعنى الأول المستعمل في باب التعريفات وقيمة دماة وهو ما يفتقر إليه الشيء في ذاته وما هيته والثاني بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها أن كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالشيء أخفى منه بالضرورة وجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بدسهي ليجتاح إلى الإيضاح وانما ذكر المصنف لأن هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فتأخرها مثل التأخر في كونها مطلوبة بالبرهان فحسب أن يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم تكن الأولى أوضح من الثانية

ولا ينبغي أن ماد كرمين أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية أن كان المطلوب ضروريا لا يخصص محمولات المقدمات التي صارت تتأخر بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة إلى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها إليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غير مباشر الخ يريد أن هذه المقدمات هي المكتسبة لمسائل العلم والمكتسوبة في المسألة هو محمول النتيجة وهو الحد الأكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الأوسط أي نسبة الأوسط إلى الأصغر الذي هو موضوع المسألة والا كبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لأن الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الأكبر لأن الأعم لا يكسب إلا خص فله لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالحسبة مثلا العلم بثبوت الأخص كالحياوية فالوسط امامساوي لا كبر أو أخص منه لأن العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالأخص يستلزم العلم بالأعم لا بحالة فلو كان الوسط غير مباع العلم كان المساوي له في الصديق غير مباعه أيضا لاتحادهما في الموضوع ولم يصير الشيء غير مباع العلم الاعيان تستلزم موضوعه لموضوعه وأولى بالخارج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فالوسط الخاص إذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فانن ما لا يصلح أن يكون محولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محولا هنالك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما تكس الاعراض الغريبة محو ناعنها لان العاوم إما كلية وإما جزئية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرق من موضوعات الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل يدخل كل علم في كل علم ويخرج النظر عن أن يكون في موضوع محصور بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محول إحدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جمعا فلا لان الأثر كما اذا كان ذاتيا بذلك المعنى لا توسط والارسط كذلك لا يصغر صار لا كبيرا ذاتيا بذلك المعنى لا يصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وفيه بيان ان هذا الذاتي لا يكون مطلوبا في حالتي الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا نهالولم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتنتاج امكانه فلا محالة أنه يمكن

واذا صادفت في كتبهم أن مذهبهم البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية بالصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومع ذلك في الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس فاننا نغني بالضروري ههنا ما تكون ضرورية مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أو لم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كاهو الثالث في الاكبر الذي هو محمول المسئلة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشري فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما الحيوانات بل وللبنيات في ضرور من الاضطرابات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما تثبت فيهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصناه لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني أو البيطري أو في علم الزراعة

(١) الا في حالتي الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطليبا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الثاني معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له في الذهن غير معلوم في طلب البرهان

(٢) ومعنى الضروري في البرهان أعم الخ قالوا يجب في البرهان على الضروريات أن تكون قضايها ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أي بطلقة عقيدة شاهادة لهسما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع رعايا قولنا والموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا ورعايا قولنا وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما هو عليه كالقيل وهو بما يزول والى ما يحمل على المواعظ لا يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرئي اذا حل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضروري بحسب الذات رعايا يشمل الزوائل يزوال ما يضرع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشرع بل يكون في الموضوع عمل ما وضع بشمل الجميع ههنا حاصل ما ذكره في شرط تعيين الموضوع وأما ما اشار اليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

واذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيما يخص من  
المقول على الكل المقدم في (١) من العبارة اذ المقول على الكل هناك ثابت الحكم فيه لكل واحد من  
أفراد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفي في كلية القضية  
وهذه الاذن شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في  
البرهان زائد على المقول على الكل في نفسه (٢) شرط وهو أن يكون الحمل في نفسه أولياً فاذ اوجبنا شروط  
المقول على الكل مع زيادة اوليته سمى حينئذ كلياً لكن ربما يعطى القول الكل في حقيقة أنه ليس

ضرورياً فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق فاعني الضرورة هنا غير  
الضرورة في باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أي كونه صادقة ختم واجبة القبول سواء كانت  
ضرورة الحكم أو مكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة  
للامكنة ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورة ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته  
ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى متلا ضرورة على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث يبنوا فيه أن الصغرى  
اذا كانت فعلية مكنة والكبرى ضرورة في الشكل الاول كافي قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق  
كانت النتيجة ضرورة « واحتجوا فيما أو جوبوا على المبرهن بقوله هم « ان حكمنا بذلك في كتاب القياس لان نظرنا  
كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة أينما معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا ينافي من المطلقة  
أو المكنة والضرورة على الطلب الضرورية لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقا  
فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران متقبلا لهذه النتيجة وأيضا الحكم بوجود  
الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يفيد الحكم الكل فهو مستفاد من العقل والعقل  
لا يحكمه يتبين الا اذا أسندنا الى العلة الموجهة اليه المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه  
انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا ان كونه ضاحكا  
علية أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى  
باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة تماهى علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات فكانت حينئذ  
ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة مآهي غير ضرورية لا تنتج ضرورة في البرهان اما الضرورية  
في نتائج الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخس المقدماتين كما مر »

(١) فن العبارة أي فن يرميها وهو باب القضايا أو أحكامها فانه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير من الحكم  
الجزئي والكلية ومن الجهة بأفانها وذكريه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان متساو ونحو ذلك اما قوله ان شرط  
الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات يخص من المقول على الكل الذي  
تقدم ذكره في فن العبارة فمعناه اننا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورة نفى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا  
لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيهما بالضرورة وقيل الحق الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف  
الموضوع ثابتا لافراده في الكبرى بالفعل والالم بتكرار الوسط فيكون معنى كلية الكبرى هي هنا يخص من معانيها في باب  
القياس اذ لم يلاحظ في التسمية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخالف انه اذا شرط في الصغرى أن  
تكون ضرورية وشرط في ضرورة ما دام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات  
الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفي في ثبوت المحمول بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم قيل  
فكنا نناقل ان المحمول لا يكون ضروريا بالموضوع بعينه المرصوف هو به الا اذا كان الوصف فعلية ثابت ذلك  
المحمول فاذا شرطت الضرورية في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند  
ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة ما اذا ثبت ذوات الموضوع معتمدا بغيره

(٢) بشرط الباء متعلقة بترادى ان المحمول الكل في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد  
مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط في وصفه بالكلية ان يتقدم أن يكون المحمول  
فيه أوليا ما في الثاني فيم السابق للوصف وهو أن يكون الحمل لا واسطة أخر اعم قال الطوسي في شرحه انطلق الاشارات



بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تنفع الكلية اذ نفس  
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فليكن تصلح للبيان فان ما يساوي الشيء في الموضوع أو كان أخفى منه  
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن مبدأ الواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا  
أو حدثت بعد عالم تكن فيها فان كانت حاصلة فينا من مبدأ نشوؤنا ونحن لا نشعر بها فهو عجب  
وكيف ولم يحظر النسبة بيننا في عهد الصبا أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد  
لا يتناول من أحد طرفي النقيض وإن حدثت بعد عالم تكن قد وثقها بطريق البرهان أو دونه فان كانت  
حدثت من غير برهان أو همت الحال بموجب قولكم لأنكم حسمتم سبيل اقتناص الجهولات التصديقية  
دون البرهان وإن حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق إلى حل هذا التعويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم  
فقد بقي حصل بعد عالم يكن مقصولة بالبرهان بل ما إذا تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالاجاب  
أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن إذا تصور  
مفرداتها لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وإعالم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها  
ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبهة اقتناص هذه  
التصورات هي الحواس فإلم تنطبع المحسّات فيها ولم تأد منها إلى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها  
وبيان هذا أن لقوة ذرا كة لبعض العقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها يتعلم وقد عرفت طريق  
التعلم وما تدركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس وليكن حس البصر إذا أدرك

« وخامسها أي خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا مجمولة على جميع الأشخاص وفي  
جميع الأزمنة حسلاً أو لا أي لا يكون بحسب أمراهم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس صلي  
الإنسان لا يكون محمولاً على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون محمولاً عليه كلياً » ثم قال « وأعلم أن الأخيرين  
من هذه الشرط (بريد شرط الضمير) وبحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى  
السابق) يتحققان بالطلب الضرورية والكليّة » أما الثلاث التي سبقتموها هي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها  
بالطبع لتكون محمولاً لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون محمولاً للتصديق بها وأن تكون  
مناسبة لتتأشها وذلك بأن تكون محمولاً ذاتية بأسماء المعنيين السابقين وقداستوفاهما المصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الأوليّة وهو الذي يصبح أن يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصاً بالموضوع  
عارضاً من جهة الخصوصية التي يحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للإنسان بسبب كونه حيواناً يصبح  
البرهان أن يطلب شيئاً في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الإنسان فإذا أخذ الحساس مقدمة  
في المطالب المتعلق بالإنسان فلتأخر عن الجهة التي تخصه لأن الجهة العامة وهي جهة كونه حيواناً حتى إذا ثبت  
له بواسطة عارض آخر كان خاصاً بالإنسان المحسوس عنه فله لو أخذ من جهة كونه عاماً للكان العارض بسببه عاماً أيضاً  
والطوبى هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على ذوات الموضوع  
بحسبهم من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقامة موصولة إلى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقامة بواسطة  
أمر أعم لحاز أن يكون ما ثبت بواسطة أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالطوبى الخاص

وعلى ما أن تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولاً لتأويلية لم تحظ من الجهة الخاصة كما  
قدمنا ولا يبرهن الرسط فيها عاماً حتى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والألم تصلح مقدمات بالرة على مباشر طوه  
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكان معنى الكلية في هذا الموضوع أن يكون المحمول في القضية شاملاً لجميع ما يصلح

شجرة أو إنساناً أو فرساناً تلك الصورة المنطبعة من الحس إلى الخيال وهو من الخواص الباطنة ثم  
أقبلت القوة الذراكية للعقولات على هذه الصورة فأنتمت متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المنطق فيه  
وهي الجسمانية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان  
والفرس عما يختلف فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت  
الذاتية والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فبرزت لها الفصول والأجناس  
والأنواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في أشقاء التركيب بعضها على التركيب الخاص  
بالقول الشارح لعنى الشيء كالحول الرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فالمتوقف  
في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتاج إلى بيان بوسط فهذا وجه من  
وجوه عانة الحس في حصول الأوليات وهو عانة على سبيل العرض فإن الحس لا يدرك إلا الشخص  
لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تفجيرها من الحكم  
والكيف والالين والوضع المختصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم أنشأ بعد ذلك  
في الإيجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط  
وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبهاً للاستحسانا كمن يستقرئ جزئيات  
أمور يئنه الصدق الآن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يخص  
هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعْمَسُهُ بطريق التجربة لا في الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق  
بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعْمَسُهُ بطريق الحس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فَيُحْدِسُ النفس من رعايته أشياء أخرى إما  
الوسطاً لأن تصور طريق المطالب أو الأكبر أن يتصور المطالب فهذه وجوه عانة الحس للعقل في  
الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماً ما إن كان طالباً بالعلم  
فيكون طلبه باطلاً أو لا يجبهه فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب عبداً ابتداء لا يعرف عينه فلو  
ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الخلل وهذا غاييكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في  
العلم كل علم غاييبحث فيه عما يخص موضوعه لا ما به وغيره فلا بد أن تكون مقدمته كذلك لأن قيل إن من أحسن  
الأمور التي ذاتية ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توجب ذاتية بنفسه وبين ما يبرز له  
بواسطتها ثم هذه الذاتية قد تطلب الشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره فإما أن يطلب  
ذاتية الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالة الاستثناء كما سبق وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولا كمن من حيث  
هي خاصة به أي يطلب تحقق الحصة من ذلك الحس أو الفهم المشترك متلاف ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقة  
وذلك خاص به أما قسوط العام فهو ظاهر في صوري وحقيقة متافون أن الإنسان حساس فهو بالأمور يتأثر بها فليس  
احساسه الخاص به فهو بالأمور ويتأثر بذاته الخاص به ولو لم يكن كذلك كان يخلت عن خواص حيوانية لا إسانية  
وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط أن يتصور طريق المطالب الخ كما وقع من حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل منه  
أولاً هو القمر وظلامه تارة وشرقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم انتفت إلى أن تتلاف  
هذه الشؤون وأغلبهم بالقرب من الشمس والبعدها أي عقداً ما يكون من استقباله أي ما يستقر في نفسه بالحس أن نور

وحصل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معاً وان يعلم ويطن نظاماً مقابلاً  
 العلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين  
 أحدهما استحصيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل  
 أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل ا ب مع اعتقاد أن لشيء من ا ب في حالة واحدة بلى يمكن  
 ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياساً ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون كل ا د و ج  
 معاً بلا واسطه ثم كان كل د ب وكل ج ب أيضاً فاعتقاد أحدهما ان كل د ب وهو حق  
 وقرون به صغراه وهو أن كل ا د ينتج أن كل ا ب واعتقاد الآخر أن لشيء من ج ب وهو باطل  
 وقرون به صغراه وهو أن كل ا ج ينتج أن لشيء من ا ب أما في حق شخص واحد ولو اعتقد مثل هذين  
 القياسين لا ورنا الشك والتوقف دون اعتقاد الشخصين جرماً  
 وأما ما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لشيء من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما  
 مقدمة في قياس ناتج أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي  
 أن كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما  
 وتوجههما نحو النتيجة ولا يكتفي في حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال ما لم يحظرهما على ترتيبهما  
 على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علماً بالقوة وظنه أن لشيء  
 من ا ب ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى في سبب هو أن انساناً يعتقد مثلاً أن الاجرام السماوية لا تشارك الاجرام  
 التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارياً لانها نارية فظنه بالفعل يناريها بخصوص  
 بالكواكب وعلمه بأنها غير نارياً غير مخصوص بها بل هو كلى تندرج الكواكب تحته لانه علم

القمري مستفاد من نور الشمس أمان لم يحصل عنده طرفاً المطلوب فثل من حدس أن الجوارق فان مجرد دفع البخار لظناه  
 الا انه محتوى على الماء العالي كفاه في الحزم بأن له قوة

(١) كل ا د و ج معاً كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجلس العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض  
 للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة  
 فضيلة ويعتقد آخر أن لشيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع الشجاعة  
 واعتقاد الثاني أنه موضوع التعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما مختلفان في الكبرى فأما أحدهما  
 فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يقيسه التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فتفي عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي  
 الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن  
 الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصاً واحداً استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة  
 وأنه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة تعرض له الشك في أن الثبات فضيلة  
 ولم يميز بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الاجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعروفة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب اجرام  
 سماوية فذهن المتقدم تلك الكبرى لم يلتفت الى هذا الصغرى وانما الذي التفت اليه هو أن الكواكب نارياً وكل  
 ما هو نارياً فهو من طبعه نارياً و وضع المتقدمين على هذا الترتيب فتج عنه أن الكواكب من طبعه نارياً وهو في هذا  
 غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئاً مما يليها فاليست نارياً  
 بالضرورة لان النار مما يليها أي من العالم العنصري ولو انتميه الى اندراج الكواكب في الكبرى المعروفة له لوقع في  
 الشك ان تعرض عند الدلائل أو اعتماد على بطلان أحدهما ولكنه حال العقلة السابقة تجمع بين علمين أحدهما بالفعل  
 وهو اعتقاده أن الكواكب نارياً بناء على ترتيب المتقدمين الموصوفين له والاخر بالقوة وهو علمه انها ليست نارياً  
 في ضمن علمه بالكيفية البالغة على ان كل جرم سماوي فهو شاك في طبيعته العالم العنصري فهذا علم غير مخصوص

بالجمله أن كان كل جسم سماوي لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وظن به نظاما مقابلا لعلومه من جهة تخصه

ومثال ما يعتقده المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنهم أحامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجتمعهما معا في الذهن وانما يصح بران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطر امعا بالبال وروغى تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معلومين بالتفريق أولم يتوينا الترتيب الذي من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سببا للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يحظر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الاوسط فاذا انحصرت الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما بالجهل فيها يجوز هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية بالجهل فيها بالازم هو لازم بعد بالقوة عن ملازم معلوم لا من حيث هو ملازم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع به هذا السؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذي في يدي زوج فان أجبت بأن لا تعلم عاد فقال فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذي في يدي اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئي وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا الجهل بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أي بهما الخرف جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغير وهي أن هذا الشيء الذي في يدي اثنان وقرناهما الكبرى وهي أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فانما ندع المعرفة بكل اثنين فينتقض اذا لم تعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف

اثنين زوجا

وقد أجب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو اننا لما علمنا أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فاننا تعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج

فاذا انقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان أحدهما خاصا والاخر عاما أو أحدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى محل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة انه هو واقع تحت العلم الكلي الخاص (٢) عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست نارية مختلفة

(١) فانما ندع المعرفة بكل اثنين الخ أي ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تحت اهل الانسانية بالزوجة ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الانسانية ولم ندين في ذهننا أشخاص الذات اذا تافى أي مكان وفي أي زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذي في يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئي لا يلزم حصوله في العلم الكلي ثم ان الحكم بالزوجة على كلا اثنين لا يستلزم كذلك أن يتبين في ذهننا خفيات الاثنين المتصقة بالزوجة جزئيا جزئيا في مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلي أن تعلم أن ما في يد السائل اثنان هذا زوج

(٢) الحاصل عندنا أي في ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسئلة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسئلة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجهها

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما للكل وجهين مجهول من وجه واحد فيتم تصور طلبه والعلم باصابعه ويحدى هذا ما أورد ومن مثال الا بقى فان الا بقى كما أنه معلوم بصورة وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الا بقى كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكتنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا لمطلوب كما اذا سلكتنا السبيل الموصل الى مكان الا بقى وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق مناه شاهد الا بقى ولكن تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجود تلك العلامة في عبدنا فادنا علمنا به آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى فادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط ووجدنا في شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كل سابق يندرج تحته ان هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما ان اصاف الاوسط بالا كبر علم كل سابق يندرج تحته ان الاصغر موصوف بالا كبر اندراجا بالقوة فقد هذى الطلب العلمى ما مناه من طلب الا بقى واندفع الاشكال رأسا

### (الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشترائكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكميات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تختلف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينهما والاختلاف في الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مصادفة أو يكون والتي لا مصادفة بين موضوعاتها فإما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعهما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينهما مصادفة فإما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشئ متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العلية

(١) من وجهين وجه التصور بالقليل وجه التصديق بالقوة في ضمن الكملى أما الوجه الذى هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالقليل من حيث هو مضموم بالحكم

(٢) قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية طلقا جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يتذركه عند أن القوى الجسدانية انما تنصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه يبين الشئ المشترك في الموضوعين ولما حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أو لا يكون  
فإن كان محمولا فإما أن يكون عموم الجنس للنوع أو عموم الوازم مثل عموم الواحد والوجود  
والذي عمومهما عموم الجنس فإما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه  
الذاتية كالنظر في الثغروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير  
فيمكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم  
وإما أن يكون النظر في الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم  
بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض  
عرضا من الأعراض الذاتية فننظر في الواح التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك  
العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وهو نوع من  
موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتزج ويقترن لكنه ينظر فيه  
لا على الإطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح وعرض ويبحث  
عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي  
والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا غير بياني ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة  
فيؤخذ هذا الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي  
تعرض لمن جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فإنه تحت النظر في المجسمات  
والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ  
الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض لمن جهة اقتضائه بتلك  
النسبة مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط المستقيمة بالبحر فيضع ذلك موضوعا وينظر في  
لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكره ضرر فإنه لا بحث في أحد العين من قوى الإنسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين إلى  
هذه الجهة وإنما البحث في كل منهما من قوى الإنسان من جهة كونه إنسانا وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم  
التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الأخلاق بالنفس الناطقة بالموضوعات مختلفان ويستتركان  
في أهميتهما لعلان بالإنسان ولذلك قد تعدد بعض مسائلها في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف  
القوى والأعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك إنما هو من جهة أن الحياة حياة الإنسان وكذلك  
البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الأخلاق إنما هو من حيث هي للإنسان لا من حيث يشترك فيها  
مع سائر أنواع الحيوان

(١) الأكر المتحركة جمع أكر وهي نسبة في كره والأك المتحركة موضوع علمي وهي نوع من المجسمات لكنها  
أخذت في علمها مع قيدا للحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة لا كروية مجردة نسبة بينهما وبين  
شيء آخر وقد مثل الشيخ بهذا المثال لما يكون الموضوع في علمه شيئا واحدا مختلفا بالاطلاق والتقييد كالأكر المطلقة  
في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الأكر المتحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فإن الموضوع فيه هي الخطوط المقروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبحر  
فالخطوط في سطح وتمامها نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط مقصودا بالنسبة  
بجودة عرضت لتلك الخطوط فيتمتعها وهي عرض غريب فالعلم بالبحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت  
الهندسة وإن لم يكن جزءا منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر اختلافا للهندسة من جهة أن موضوعه ضرب  
من المخزول الذي هو نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عمومه عوم اللوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود والواحد ولا يجب<sup>(١)</sup> وزان يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزأ من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحتها

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً عليه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كان<sup>(٢)</sup> نعم اذا قيدت الى موضوع العلم الطبيعي فاذا أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لاحتها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين في النغم بحيث يجب أن يوضع لاثنت العلم الذي موضوعه في جملة بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لاثنت العلم الطبيعي بجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم يتخصص<sup>(٣)</sup> بشيء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعاتها ومن وجهه عرضي وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب باختلاف موضوع علم الخ وطبقات الذي هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزأ من علمه بر يد بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحتها من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد في هذا الموضع من علم المطلق فاذ لم تكن أحوال ما دخل تحتها ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزأ من العلم الاعلى لان جزء العلم يكون مجتمعا من الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعارض ذاتي له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض امراضه الذاتية كعلم المجسمات مثلاً فان ما يشتمل فيه من الامراض الذاتية للقدار ثبت في العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزأ من الهندسة لانه يبحث عن بعض الاعراض الذاتية للقدار من حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلاً فلا تثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزأ من العلم الاعلى وقوله « فلا العام يؤخذ الخ » أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقدار مثلاً ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض الخاص عارضاً ذاتياً للعلم فيكون البحث عنه جزء من العلم الباحث عن اعراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مثلاً تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتنجز ويتفرق وجدتها عارضاً من اعراض بعض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في خدمتها وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع الطبيعي لا يشتمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنهما من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتهما انما تعرض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنهما من جهة ذلك الامر الغريب لا أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لان الجهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي رويت في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون عزلة المباني له فان الطبيعي والحساب متباينان قطعاً وما كان الطبيعي في نفسه من حيث ما يختص بأحدهما مبيناً ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذي لم يتخصص بشيء قبل كل من النوع والعرض الذاتي أما النوع الذي تخصص بشيء آخر كالاكر المتحركة مثلاً التي هي موضوع العلم فانه قد تخصصت بكونها متحركة فيس تحت المجسمات ولكن علمها ليس جزأ من علم المجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعاً من المقدار ولكن لما تخصصت بنسبة الخطوط الجروية مع البصر

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعي فثبت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين يتطرق في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا يتطرق (٢) فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل انما يتطرق فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين يتطرق فيه من جهة دون الجهة التي يتطرق فيها مثل ان جسم (٣) العالم أو جسم الفلك يتطرق فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتكلم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجود ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفين في الموضوعين بالعموم والخصوص فبين شي في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو بين شي في علم أسفل ويؤخذ مبدأ العلم الأعلى بالقياس (٤) اليه وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إماما متشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في علم الكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صحيح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة إلى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثاني والعالم الاول جزء من العلم الثاني أما العرض الثاني الذي لم يتخصص فكموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعي والعالم الباحث منه جزء من الطبيعي والعرض المتخصص كالمقولات الثانية فلهذا عرض من أعراض الجسم الثاني المتحرك بالارادة الناطق وهو من موضوع الطبيعي لكنها اختصاصت في المنطق بجهة انما تفصل إلى مجهول تصورها أو تصديق فيكون المنطق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءا منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل متخصص من فروع فلك الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والآخر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) يتطرق فيه جزء من الطبيعي جزء فاعل ينظر أي انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فلان تخصص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلو فرضه بل ذلك البحث من الطبيعي وجعل علماء على حدة موضوعه الانسان مطلقا كان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءا منه كما وقع لنا نحن من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوعات العلم والاعمال من العلم الطبيعي وعند البحث عنها من هسبنا الجيوسية يبحث عن حركتها وكيف تكونها وماذا تقتضيها طبيعتها من اسماء أما النجومي فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجة ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يترتب لها وهذا معنى قول المتخصصين حيث يتكلم

(٤) بالقياس اليه يريدان ما يستدل لا يكون مبدأ حقيقيا الا على لان الاعلى هو الذي يتبين فيه مبادئ الأسفل فاذا عرض أن شيئا مما بين في الأسفل قد استنتج به في الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس اليه من استنتاج به وفي المسئلة التي استنتج بها فيها كاستنتاج تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه بين في الطبيعي ويستنتج به في الالهسي ضد بيان نبوت الهيمولي فهو مبدأ بالقياس إلى المستدل والمسئلة



مستدرة أو متشاككة في جزئ (١) من موضوع لكن أحدهما يتطرق في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر كيمياء الهندسة فان الناظر في الأبسط يقيس بالأخر مبادئ كما يقيس العدد الهندسة مثل ما في عشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانهما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان الهم مثل أن المنجم ثبت كربة الفلك لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطى الهم في كربة لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يك (٢) ون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان الهم لكن أحدهما ربما أعطى على فاعلية والآخرة (٣) رعدة صورية وستعرف أقسام العلل بهذا وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التساميم ويكون برهانها في علم آخر فينقل برهانها إلى ذلك العلم (٤) لم أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذ في علم على أنه مطلوب فيبرهن عليه برهاناً بسيطاً لا وسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقدير أن هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان على ذلك وهذا التام يمكن إذا كان أحدهما العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الأوسط من العلم الذي هو فوقهما عارضاً (٥) الجنس موضوع العلم السفلا في أوجده عارضه أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الكم الذي هو جنس موضوعهما
- (٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطأ مستهماً أو متخفياً واسم يكون يرجع إلى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه إلى الموضع
- (٣) والآخرة صورية كعلم القياس من المنطق ثبت علم النفس بالتأني عسداً تألف الاقيسة فهو يعطى العلة الصورية للعلم أما في الآلهي فيثبت لها العلم بالأفاضة من مبدئها المجرد
- (٤) إلى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مسئلة فيه وهي نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطالب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المنصف وهو موافق لما في عبارة كثير من المتأخرين والحق أن المراد من نقل البرهان أن تأني البرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة إلى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من حالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضاً ولكنه أولى باسم النقل من علم إلى علم أما في التصور الأول فلا نقل من علم إلى علم وإنما هو توجيه لطلب علم إلى النظر في برهان أقيم في علم آخر
- (٥) لما عارض الجنس موضوع العلم السفلا في الخ العارض هو مثل العارض في قولهم إن الإنسان عارض للحيوان بمعنى أن الإنسانية ترد على الحيوانية بعروض الساطية للحيوان خطوط الشعاع من مخروط البصر مثلاً أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر إذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أعزاد المخروط مطلقاً وهو من أفراد المقدار فإيوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمتى الذي يبناه فإيبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصبح أن يكون برهاناً في المناظر لأن ما في المناظر أخص بمافي الهندسة فالهندسة تعطى الحلة في الحكم المناظر وبالجملة فكأنه منتهى بحث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها تدخل المناظر فيها وإنما أفرد المناظر لإدخال العناية به وبكثرة أحكامه إلى حشد بقية مع أنه أن يخص بالاستقلال وهو السبب الفردي في تقسيم العلوم وأفراد كل موضوع بعلم والافان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائما لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يقين بها  
عقد دائم فانها اذا تغيرت وفست وزال اتصافها باللاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد  
النتيجة في حقها دائما واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يقيد اليقين والبرهان يقيد اليقين  
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل وافق ان تدخل هذا الجزء  
تحتة ودخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضيه دوامه تحتة بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان  
في الام البرهان عامية أيضا عرضيا

كل علم تحت آخر فن حقه ان يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت  
بافراد من الاعلى ولكنه لا يعبر من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذي نحن بصدد بيان  
وقوله اوجنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر في السفلى يكون عارضا لجنس المعارض  
لموضوعه بالمعنى الذي ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية تطلق الحقبة مثلا  
يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتي للنفس الانسانية وقواها التي هي موضوع العلم فعوارض الموضوع  
في العلم السفلى توضع في مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذي بيناه لجنسها بمعنى انها زائدة عليه وتكون من افراد  
أما جنسها فتزده عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا اريدنا اثبات حكم لها صح فنقل البرهان الذي أثبت الحكم لجنسها  
اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لذلك مثلا علم تهذيب الهممة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة في المعاش  
والمعاد وغاية ان تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسبغ سعادتها وما يلائم كمالها الانساني فهذا  
العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بتجاراتهم في اعطام فهذا الاصغر في هذا  
العلم عارض لطلب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة  
بقيد السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فبايعرى من البرهان في أحكام حب الشهرة يجزى أيضا في  
أحكام المسارعة لارضاء العشرة فبما هو منافع تدرج في مضار ذلك ومنها فبمعين الأدلة التي تقام في علم الاخلاق  
وقول المصنف أوشيا مما تقدم ذكره يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كان يكون الاصغر  
في العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالسلام عن اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة  
الاعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من  
اعصاب العين فنقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصص وأوضح منه وأوفى قول الخوفا في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن  
الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشر كان في الموضوع ولكن أحد العلمين مظهره مع قيد الاستخراج فسد آخر  
فان كان الوجه الاول فلا بد ان يعطى العلم العام العلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر  
والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان  
الحادث الاوسط مقوما للاصغر والا كبر عرضا ذاتيا للاوسط وهو المأخذ الاول من مأخذ البراهينيات وكان الاكبر  
عرضا ذاتيا للاوسط والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثاني من البراهينيات كان النظر في العلمين واحدا وان لم  
يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كليهما بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما فقط فان البرهان لا يتناول من أحدهما  
المأخذين هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كالمبرهنات على ان كل انسان حيوان فانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان  
على ان زيد المبرج حيوان ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكمة وحده لا يقتضي  
وجود زيد ولا متعصم زيد يقتضي دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الإضافية التي هي كليات يصح اقامتها البرهان  
عليها لا مكان اليقين الدائم بإمكانها بخلاف الجزئيات بالحق اليقيني وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة فلما يقوم عليها البرهان  
في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندرجها فيها

واذا لم يكن عليهما برهان فلا جدلها لان كل حشد كما سنبينه فاما ان يكلا<sup>(١)</sup> ون مبدأ برهان أو نتيجته أو غمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا غمامه اذا برهان عليهما فلا يكون حشدا ثم هذا الحشد ان كان من المقومات فلا نكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحشد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حشدا مع<sup>(٢)</sup> أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحشد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحشد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسد فاسد مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يتم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتا الى هذا الكسوف وغيره<sup>(٣)</sup> سواء الا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان به غمته وحالته انفق أن لم يكن الا واحدا لأن تصور منعه أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلبي

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغيره أما على وجودها وعندها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما كثيرة وإما اتفاقية متساوية أما الاكثرية فلها الاحتمال على كثيرة وإذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وطينا أما العلم فبما كان الاكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو غمامه يمثلون لذلك نحو الاستدلال على أن القمر يتوسط بين الشمس والارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذا قيل الخسوف ماهو حذابه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم الى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منها وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما رأينا في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المتقدم في البرهان وهو الاوسط سمي حدها ومبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمي حدها ونتيجة البرهان والحد التام هو التركيب منهما وهو الذى يعرفه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا بد من علمها فهم لا يتقدمون لحدوث لصح أن يكون حدها واحدا من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ماهو حده فلوحث لصح أن يكون حدها دخلا في برهان عليها فيصح أن يكون عليهما برهان وقد قلنا انه لا برهان عليهما فلا جدلها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى في قوله « ثم هذا الحدان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حدثت الجزئى بعرضيات وهى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الثانى من الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمصدر دائما بل لا يستقر النهر على هذا الاعتقاد الا ما يستقره قراءته ببقاء تلك الاعراض ومن العلوم أن الحد لا يسمى حدا حقيقة الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تزمن هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عادت تفسير المادول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد من آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا يلتفت في البرهان الى شخصيته فبرهان هذا الكل يخصص عند الوجود في شخص فاذنى ثبت بالبرهان لا يمنع تصور وقوع الشك فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال

لأن الأمر إذا صح أن له عللاً كثيرة ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات  
الشعر على الذنن عند البلوغ لعلته استحصاف البشرى ومثانة النجار فإن الغالب حصول هذه العلة  
فيغلب حصولها على غيرها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونه من  
لا كونه فليس به علم ولا ظن والالترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

### ( الفصل الرابع )

في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والتسمية والاستقراء بل من طريق التركيب

كما قد وعدنا في آخر المقالة الثانية بضمون هذا الفصل فهذا حين ما نجز الوعد فنقول  
الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لأن الوسط المترتب بين الحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين  
الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فإن الوسط لا يكون أخص من الأصغر  
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فإن الأكبر يكون إما أعم منه أو  
مساوياً ومساوياً الأعم إذا كان أعم فيكون الحد أعم من الحدود وهذا احتمال فوجب  
أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوئ للحدود إما فصل أو خاصية أو حد آخر أو رسم  
ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصية لأن الأكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حد له فإن حمل  
عليه مطلقاً ينتج القياس الاجمالي على الأصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فإذ ثبات الشيء  
وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الأكبر حد له وإن حمل على  
أنه حد الأوسط فلا يخلو إما أن يحمل على أنه حد له من حيث هو فصل أو خاصية أو على أنه حد لكل  
ما يوضع له ويوصف به والقسم الأول كاذب فليس حسب النوع حد الفصل ولا حد الفصل من  
حيث هو فصل حد النوع وأما القسم الثاني فإما أن يكون الحد ليس فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرى أي استحصافها وقوله مثانة النجار بنون ثم جيم أي الأصل يريد أصول الشعر في الجراد أو  
أصل المزاج

(٢) كما قد وعدنا الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الأقوال المتعارضة حيث قال « وقد  
يق من المباحث المتعلقة بالحد معرفة قطر ين اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لم نشرع بعد  
في البرهان آخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وفوردهنا مشاركات الحد والبرهان إن شاء الله »

(٣) فإن الوسط لا يكون أخص الخ أي في القضية الكلية وهي هنا كلمة لأن الحد إما يكون النوع الذي هو الأصغر  
بأجمعه لا ببعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الأوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت إلا أن الأوسط  
يجب أن يكون مساوياً للأصغر ثم استمر في فهم البرهان مع أنه بقي عليه أن يكون الأوسط أخص من الأكبر ولم يتعرض  
لنفيه ولم يستكت عنه لظهوره مما سبق فله وهو مساو للأصغر لو كان أخص من الأكبر كان الأكبر أعم من  
الأصغر فيكون الحد أعم من الحدود

(٥) والقسم الأول كاذب الخ أي أن النتيجة تكون كاذبة فإن الأصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الأكبر  
على الأوسط الذي هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة أن النوع هو الأكبر من حيث هو فصل  
وكذب ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك الخ  
ظاهراً وهو أن القسم الأول هو الحمل على أنه حد له الخ أي يكون الكذب في الكبرى ويكون قوله فليس الخ أي  
الكذب على أي الينا حمل عند النتيجة والافلوقة ما حمل الأكبر على الأوسط على أنه حد له من حيث هو فصل لم يكن  
فيه كذب في ذاته



كان وضعها مبدءاً لاستخدام من القسمة وان استثنى نقض قسم لتناج الباقي فاما ان وضع في  
 القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس محده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه  
 إما كذا وإما كذا أي محمول عليه إما كذا وإما كذا والتسم الأول هو بيان الشيء بما هو أخفى  
 منه لأن أحد الشيء أبين له مما ليس محده وأما الثاني وهو نتائج أجزاء المحل من استثناء تناقضها عن القسمة  
 بأن تقول الإنسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير  
 ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع  
 هذه الأجزاء وتوافق قياساً آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على  
 ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو محده فجميع هذه المحمولات محده فليس شيء  
 أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو منه أو أخفى منه لأن أجزاء الشيء ينسب للمحدود  
 غير محتاجة للبيان وهي أبين من نقائصها أو مملؤها في البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشيء من  
 الناطق فكذا نقائصه وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا  
 فهو متوسط حد الدل فبأي طريق عرف أن حد المحل هذا فكان مصادرة على المطالب الأول وعلى  
 الجملة فهو س (٢) يط حد الأكبر بسبب أنه أبين للاصغر من الأكبر ولو سيطر حد الأصغر لان الأكبر ربما  
 يكون أبين له من الأصغر ليس بقياس إلا على أقوام بل لا يخطر ببالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم محده  
 تنبهوا لمعناه فابتدروا إلى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناه هذا  
 التوسيط في إفاضة التصورات في التصديق بل التصديق حاصل لو كان التصور حاداً بدون هذا التوسيط وإذا  
 كان كذلك فليس يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يعلم أن مجموع هذه المحمولات  
 المساوية للشيء محده كيف يعلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان بيننا قول مفصل  
 دال على ماهية الشيء كان بيننا أحد دون هذا التوسيط فإن معني الشيء إذا كان بيننا شيء آخر كان  
 هي بيننا لا محالة إذ ليس هو غير معناه وإن لم يكن بيننا شيء ساعد لم يكن بيننا قول مفصل دال على ماهية  
 الشيء فكان مصادرة على المطالب الأول من هذا الوجه أيضاً  
 والاستقراء أيضاً ليس طريقاً إلى اكتشافه فإن استثنى ثبات إذا حصرت فاما أن يجعل الحد علم على

(١) لاستخدام من القسمة فالتباين إذا قلنا الإنسان إما حيوان ناطق وإما ليس بحيوان ناطق ثم استثنى الأول لم يكن  
 ذلك الاستثناء ثباتاً في التقسيم بل في ذلك التباين أمر خارج عن مجرد التسمية ويكون كون الإنسان حيواناً نادماً أمراً  
 معروفاً لمن قبل فهو مبدءاً فأنتم تعلم أن استخدام الجنس التقسيم على هذا الوجه لم يكن له قائل وإنما القائلون إلى  
 ذلك قالوا ان تقسيم الجنس مشدداً إلى نام وغير نام ثم تقسيم الجنس النامي إلى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجنس النامي  
 الحساس إلى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الأقسام بعضها من بعض يؤدي إلى معرفة هذا الإنسان بما هو من أجزائه  
 من الجنس والناتق والحساس التي تشملها الحيوان وما يخص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه يرى بما سيورده عليه  
 المصنف وقد نسب المصنف وغيره لفظ الاستنباط لظهور أن لا يكون الا بوضع الحدود أمراً في الدليل لهذا القول  
 ما قالوا ويستزيد ذلك أيضاً

(٢) فتبين حد الدل كبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ فالتوسيط قول مفصل الخ وهو  
 حد الأكبر الذي هو الحد وقوله متوسط حد الأصغر الخ كان قولنا مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات الإنسان كلها  
 وذاتيات الإنسان كلها هي محده فقد حددنا مجموع ذاتيات الإنسان ووسطها هذه الذاتيات المجموع وبين  
 الأكبر وهو حد الإنسان وذلك بالتصرف لا يجوز إلا على قوم به كما قال المصنف

(٣) فإن استثنى ذات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تفصيل الجنس باستقراره في جميعها كما تقول زيد

انه الحد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حدا للأشخاص الواقعة تحته  
من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطالب الأول أو يحمل مطلقا  
لا على أنه حد فوجهه ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد  
ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور  
وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين  
بأولي بان يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر

فاذا ترفت هذه الطرق كلها فلتبين طريق اقتصاص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نحدد  
الى الأشخاص التي لا تنقسم من جهة الحد ودواءه كان المحدود جنسا أو نوعا وتعرف المقولة التي هي  
واقعة فيها من جهة المقولات العشر ولا تكتفي بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا لنقطنا  
أشخاصا (١) مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا فلهذا في عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحولات  
المقومة لها التي في تلك المقولة من الأشخاص وما هو كالا جناس والفصول أو فصول الأجناس وأعني  
بقولي ما هو كالا جناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالأنف للطرسة ثم نأخذ  
الاعم وزدده بالخاص القريب منه مقيدا به على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير  
مثل أن نقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجملا فاذا  
جعلت هذه المحولات على هذا الوجه نازل من الاعم الى الاخص ووجدتهم مساوية للحدود في الحمل والمعنى  
كان القول المؤلف منها ادلا على كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا  
القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتغال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ  
منها شيء وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما  
تقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساوئه لا يحمل معنى الحيوانية وكما  
تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان الحيوان وراء هذا كونه  
محررا كالأرادة ويتساويان مع ذلك في الحمل

ثم ان كان لا قرب أجناس المحدود واسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة  
بالتضمن ثم يرد في جميع الفصول الخاصة بالمحدد ودوان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته  
مفصلة بله أي حده وهذا كله مما ينبغي ان له في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادته التبيين على  
انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتصاص الحد غيره

والقسمة وان عزنا ما عني رتبة افادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها  
دلالة على ماهو الاعم والاخص من المحولات فليست تنبسط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعروحيوان ناطق وهكذا الوقرض جسم جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد السمار الجسم وعندهم  
في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا  
مثال يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا التسميرون جسم وسأقضي بينه بعد أن ينهي المتصنف من طريقه التي حددها  
لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها يصح بانوعه الشيء يدخل تحته وكان الاولى في  
التعبير من أنواع يدل مع أنواع كاذبة غير

بالاعم وتقييده بالخاص والثاني دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو فتجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة وقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالة على جميع الذاتيات عرضا كدلت عليها طولا فان الشيء يمكن ان يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمي الآخر كانهقسام الجسم ذي النفس الى المتحركة بالارادة وغير المتحركة بحرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أو شئت أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم يتقسم بعد الذاتيات وبعدها ما أن يتقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتاب والاقلام والخياط والحارث وغير ذلك

(١) دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن القسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالاعم وتقييده بالخاص للدلالة على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه و يقرن به فصله الخاص من غير تجاوز زمنه الى فصول اجناس أعظم فيعلم ترتيب الاجناس على التوالي ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ » فقد جعل الوجه الثاني من ثمة الوجه الاول وعلته وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والخاص شيء وترتيب الاجناس وتغيير كل واحد منهما عن الآخر شيء آخر فإني أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى أهم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر ما يمتد في الابدان الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والامتداد اما تاما أو غير تام والناهي اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أثبت على أجزاء الحية مبتدئا بالاعم مقيد بالخاص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سر دلالة حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منتهيا بالخاص

لكنك لو أثبت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وكما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت به هذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفدت مع البداية بالاعم والتقييد بالخاص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الابدان الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره في ذلك قلت بعد تصنيف هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامي بان تنسب الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامي ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامي لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تصنيف بطريق التقسيم الى الجسم النامي فصل الحساس والمتحرك بالارادة فيحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسمة بما بدأ في طريق ماهو لم تحصل لك الفصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال

ولما أتت على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما سمع فيسره غير من ان الحد لا يكسب البرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بانه مما ذكره المصنف وأنت تراد لا تيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وانها أجزاء لها وانه لا جزء لها مساو لها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف عند اعتداهم ولا تحققات ان طالب الحد لماهية ما كالاتسان مثلا لبدان ما يتبدى بتغيير المحولات التي تحمل عليها احمالا عرضيا مما يحمل عليها احمالا ذاتيا فأول ما يتبدى يتطرق في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حق يهتج ان يكون جزءا من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرى جميع ما يهتج ان يكون في الانسان مبتدئا لانه لا يفسد عنده حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الخاص وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بضر وبه لا نبات الجواهر به جزئية الجزء لماهية



## (الفصل الخامس)

## في مشاركان الحد والبرهان

قد ينسأ أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالبة حقيقة الذات بعد (١) لم مطلب هل ولم تطالب العلة الذاتية في البرهان وما تطالب الحد المعترف لم حقيقة الشيء وما هيته فينتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب دخولها في جواب لم الطالبة للبرهان الحقيقي وهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طر بقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى على ذاتية الشيء ولست ألتفتي بهذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كذا فإلم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تحمل حدود البرهان بل نعتي به التنبه لها بالبرهان وزوال الغملة بعبارة ومثاله ما إذا سئل لم يتكسب القمر فقال لانه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر وتوسط الأرض بينه وبين الشمس فينتبه من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حدا واحدا في البرهان أي جزءه مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان اذ يقدم في الحد ما أخرته في البرهان ويؤخر ما قبله فينتبه فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر توسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأي البرهان حدا وانفق أن كان ميزا وإن لم يكن حدا تاما فهي الذي يكون مقدما في البرهان أي الحد الأوسط حدا هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخر فيه أي الحد الأكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا التام يتفق اذا

ويستعمل التسمية حتى يحصى الغائي من العرضي والعام من الخاص إلى ان تكمل لديه الاجزاء ويصل إلى اليقين بأن لا جزء وراهما وجد وبعد هذا كله بأخذ في الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كحاصل جوابه وهذا من البديهيات التي لا تخفى على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول إلى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تصانف الطرق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتبينس التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا صرحوا على ان ينقوا توسط البرهان وما حقه في تحصيل الحدود وأخذوا ينصرون في عناية أضلت عن التامية المطلوبة للطالب من تحصيل المطلق ولو شأوا الرجوع إلى ما قرروا من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود الحد وما ينوبه ذلك من أن الحد علم وإن يكون علما حتى يكون حكاية للعلم ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها إلى الذهن ثم بعد ذلك كافوا ينتقلون إلى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون ما في الذهن مثلا لتمامها لا تعرضها يحتاج إلى التمهيد بالدليل فإذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصديقات لاهية حتى ترتب وجمعت على النسق المعروف مثلث الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقفت التصور على التصديق لا شاع فيه وكانهم راعوا في الكاسب أنه هو الممثل الاخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينالهم أحد في أن طريقه الفرد هو ترتيب الاجزاء بعضها مع بعض وأتساءل

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة القرن الرابع ان ما الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التي تطالب حقيقة فان مالوا وجوده لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الحقائق واستفاد مما سبق أيضا أن مطلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لانه طالب لاهية الاضداد وعللة الوجود بحسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل السؤال من الوجود لان هل البسيطة يطلب بها أن الشيء هو وجودا وليس هو وجود

كان بعض أجزاء الحد التام على الجزء الآخر فها هو العلامة من جزأى الحد التام إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو مبدأ برهان وما هو المعلوم إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فلفظة الحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لأن المعنى في هذه الأسماء ليس مختلفا من كل وجه فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتعديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح للشئ وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمما هو مبدأ برهان ومما هو نتيجة برهان ومما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لا موز لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعملها غير داخل في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

### (الفصل السادس)

في أقسام العال وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليمتد به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة يقال على أربعة معان الأول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار الكرسي والاب المصبي الثاني ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسي ودم الطمب والنظفة للمصبي الثالث الصورة في كل شئ فانه ما لم تقرن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ مثل صورة الكرسي الرابع الغاية التي لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصلاح للجلاس للكرسي وكل واحد من هذه العلل يصلح أن تقع حدودا وسطى لان كل علة شئ في شئ فهي واسطة بينهما لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالنفوثة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لتكون الزاوية قائمة ومن العلة المسببة كاستيلاء السبابي على الرطب في الاخلاط للوت ومن العلة الغائية كالتوقي احتقان الخلط واستيلاء البرد للشئ للحمى وأما البعيدة من العلة الفاعلية فسكالشمة (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط لتكون الزاوية قائمة ومن العلة المسببة كقتل الاركان للوت ومن العلة الغائية كقتل سوء الهضم للشئ وأما بالذات من العلة الفاعلية فسكالثقل لانهم دام الحائط وكالصقونيا فانه يسحق بذاته ومن المادية فسكالصقة ليعكس الشئ

- (١) كقتل احتقان الخلط أي ان الداعى الى المشى الحمام والغاية منه هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج
- (٢) فسكالشمة بالتحرير وهو اشتداد الرغبة في الاكل والافراط فيها فانه سبب لكثرة الاكل ولتناول ما قد يضر من المأكولات وذلك بسبب النفوثة وهي سبب الحمى
- (٣) كقتل الاركان للوت الاركان العناصر وتضادها وتضاد آثارها كالتضاد الذي هو أثر الماء له امثالان العناصر فلهما تضاد البرودة وهي أثر الماء لهما من العناصر ففي هذا التضاد سبب في التفاعل بينهما وقد نفي أحدهما على الآخر فيستولى عليه كاليدس يستولى على الرطوبة فيشتأ عنه الموت

ومن الصورة فنسل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين ليكون الخط عمودا ومن الغائية فكذا الصحة  
للشيء وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقوف يابئرد لانه يزيل  
المسخن أعني الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمد<sup>(١)</sup> مع المسخن ومن المادية  
فكالحل<sup>(٢)</sup> لا يدب لبعكس الشئ ومن الصورة فكذلك<sup>(٣)</sup> كون الزاويتين الواقعتين عن جنبتي الخط قائمتين  
ليكون الخط عمودا ومن الغائية فكالمعشور على كثر للشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا  
كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول بالقوة  
فان ذلك لا<sup>(٤)</sup> لول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة  
كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول إذا وضعت<sup>(٥)</sup> مع بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث  
هي الاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة  
في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تمثلت في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من  
حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معاولة لها ان كانت من الغايات  
الحادثة بالفعل

والعلل الاربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلاشك في حصول المعلول أما آحادها<sup>(٦)</sup> ثم ما يلزم  
من وجوده وجود المعلول لانه وحده مجموع العلل ولكنه من جهة ما بحيث لا يتسلسل وجوده مع

(١) لانه يجمد المسخن وذلك عما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صلب على جزء من البدن برد في المال واخسر الدم  
منه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يقرز بعض الاحماض ويغزرها وهي بما يسخن

(٢) فكالحل يدب لبعكس الشئ وذلك ان كان الصقيع الذي يعكس الشئ حديدا

(٣) فكذلك كون الزاويتين الواقعتين عن جنبتي الخط الخ تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات ليكون الخط  
عمودا أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين في الجنبين  
بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى في الجانب الآخر

(٤) فان ذلك المعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئا آخر وراء كونه بمكان وذلك في ذاته وهو قول ظاهري  
لان المعدوم في ذاته لا يقو به وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف في الحقيقة للشيء أنه يمكن أن يفسر ذلك المعلول أو ان  
يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل ومالا يكون موجودا لا يكون علة  
لكون شيء بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشيء معلولا بالقوة لشيء آخر فهو موجود بالفعل اما مادة أخرى بعيدة أو فاعل يمكن  
له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما قدمنا

(٥) اذا وضع بالفعل أي اذا قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربع قد وجدت وسمى ذلك وضعها لانه أشبه  
بوضع بعض أجزاء الشريطة في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فتم ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده  
متقدما للذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما اليه في الاعيان وليس هذا الا من ذلك الواحد من  
العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبتته الى جهة العلل بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها كالعلة  
الصورية قائمها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية وتصور الغائية أو بغيرها في الطبيعة يلائم  
وجود المعلول اذ عند وجودها فانما علمت بوجودها علمت بوجوده كما لا يستلزم العلم بوجودها العلم بوجود  
مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لا يزعم ان العلم بالامة وهذا اجمال فصيلا في  
قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية  
 فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند  
 حصول استعدادها الصورة بالضرورة ووجود وجود الصورة والمعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة  
 لا تمنع الغاية إذا الأمور الطبيعية وإن كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت  
 منها الأسنان الطواحن عرصة إذا حصلت بتمام الاستعدادات لزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فإن  
 خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حدة الأناب التمام وغاية وهي قطع الطعام  
 وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علها متحركة  
 ولا حركة إلا في زمان ومن هذا القبيل الأمور الصناعية فإن الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود  
 المادة فرسمها يسبق الفاعل إلى المفعول وإن حصل استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريبا  
 خارجا عن المادة وربما لا يلاقى أما إذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن  
 لا يصدر عنها أفعالها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب  
 من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة  
 أيضا وجود المعلول مالم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الأفيون إذا وصلت إلى البدن  
 فمال ينفع الأفيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فإذا كان الأمر على هذا الوجه في أحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وإن صلحت لأن تكون حدا  
 أوسط لكن لا ينقطع سؤال التام لإعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

وعما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الحمل أي ينكس عليها وبعضها<sup>(٣)</sup>  
 أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء البارد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما مأخوذ  
 من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة وعن<sup>(٤)</sup> حرارة الروح أخرى بلا عفونة  
 وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها  
 وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودا وسطى للموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون  
 علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فإن الحمى المطلقة ليست مساوية  
 للعفونة بل هي<sup>(٥)</sup> حمى أصحباب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحف النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى أن وجود المعلول يحصل بوجوده تارة بل على معنى أن وجود المعلول  
 فان وجود المعلول إنما يحصل بمحصل مجموع العلل الأربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم أن المعلول  
 قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول ذلك كأن يستعد  
 الحد بل أن يكون سيفا فالحصول درجة الحرارة عند الأسماء إلى حد لا يحرار لكنه يحتاج إلى طرق الطارق لينال  
 صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة  
 أخص من المعلول لأنها كلها وجدت وجد المعلول وقد يكون وجد المعلول بينهما من العلة الأخرى

(٤) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المتبث في العروق عن حرارة الدم ويعطونه مدار الحياة الحيوانية  
 (٥) بل هي أصحباب الغيب بغير مكسورة وبامشدة أي الذين تضمهم الحمى في أولها مستقطعة فأنشئت عندهم تنفن  
 الاخلاط لم يمكن أن تنبت للتعفن الاخلاط أنه مجموع على الإطلاق بل انه مجموع حمى الغيب وإنما ثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فإن حمل الأكر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون (١) أولاً ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة التين والخروع والسكرم فإن العلة المساوية للانتشار في جميعها جود رطوبتها وانفاسها أما كون هذه تيناً وهذه خروفاً أو كرماً فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الأكر لكن جهود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسطيات الخاصة أيضاً أولاً ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والسكرم عرضة الأوراق بلا واسطة وعرض الأوراق تنفّس رطوبته بلا واسطة وتنفّس الرطوبة تنفّس ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القرية منه هي الانفاس والانتفاس ليس أولاً لهذه الخواص بل لعرض الورق فمثل هذه العلة هي المتعاضدة على معاولاتها

واعلم أن بعض العلة والمعالوات قد ترتب ترتيباً فيهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من النسيم وحدث النسيم بسبب تضاغط البخار وتضاغط البخار من ابتلال الأرض فإذا حدثت المتوسطات كان ابتلال الأرض بسبب تضاغط البخار وتضاغط البخار من ابتلال الأرض لكن هذا انما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعاول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو وبالنوع فليس فيه محال دوري فإن قيل ان لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو انه اذا كان كثير من العلة يساوي المعاولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انفاس الرطوبة المسكة لانتشار الورق ومثل القرع المقصوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعاول والمساوي بالعلة فيكون دوراً فلنا ليس اذا كان كل منهما مساوياً لا شراً جزاً توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كانا متساويين في المعرفة والجهل فلا يبيّن للاحد منهما بالآخر فان عرف المتوسط بحساب قبل الكسوف فهو اعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة المتوسط فاذا أثبت المتوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً آتياً وتوسط المعاول يعطى برهاناً لأن فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلة ودخولها في البرهان

وأما دخولها في الحدود فإن كان الفرض من الحد تصور الشيء من جهة ما هيته فيتم من هذه العلة ما هي أمزاة القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وان كان الفرض تصور ما هيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك الا بجمع علة الداخل في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا بد من دخولها في الحد الا بالعدل المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاة النار

المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة الى الجنس فإن النوع وهو علة خاصة للجنس انما يكون واسطة لعمومه بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(١) لا يكون أولاً الخ يريدان فرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وبين ما سقم من علة النوع للجنس فذلك في توسط النوع تقول مثلاً هذا الانسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولاً بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس أما فيما هيته فتوسط النوع في ثبوت الاسم منه لفرد ولم يكن لأعلى الدرجة السابق فإن العلة المتوسطة هي الأنواع كالتين والخروع والسكرم التي هي حال ثبوت انتشار الورق التي هو عام لأفرادها لما لم تكن عللاً لثبوت هذا العام مباشر لأن عليتها ترجع الى أمر بعينها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباتاً عليها حملاً أولاً بل لاحظ في حله توسط الأمر الذي بعينها فلما قلنا هذا تين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالاً لاخصاً لانك لم تأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت العلة القريبة به فذلك

وانكسار القممة والقرع بالصوت غير ذلك <sup>(١)</sup> الصوت فليس شئ منها يدخل في حدود ما هو أهم منها وان دخلت في البرهان فان وجدنا لها معنى عام مثل القرع المتناغم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأمور في هذا الصوت وأما العلل الخاصة فهو بعد جميع أنواع ذلك الأعم <sup>(٢)</sup> مثل انطفاء النار طرد الرعد لا طرد الصوت المطابق ومثل العفونة على الغيب لا على المظلمة وقد يحسد الشئ بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الفرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حسد السيف انه سلاح ضار من حديد مطول معرض بمحد الاطراف انقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعات فصل من المبدأ المحرك أي الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض بمحد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

### (الفصل السابع)

في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والدكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أو بعينه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد اذا حصل

معلومه من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الامر انك حذفها عند التأليف ومضى كانت العلة القرينة وهي الامر الذي يعم جميع العلل الخاصة بطبيعة كان قوسية مطبها مبتدأ كبر على الاطلاق لاني افرادي من هذه الانواع فقط فالتحق راعيت في الحكم أن كل منقش الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت الانتشار لكل ما هنالك سواء كان كراما أو خر وعا أو تينا بالانتميص لو احدهم منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عرض الورق وكل عرض الورق فهو منتشر الرطوبة وكل منقش الرطوبة فهو منتشر الورق فلهذا من الرق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلل الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عرض الورق ومنقش الرطوبة وهما مساويان للانتشار متعاكسان عليه وانتشار الرق تساقطه وانتشار الرطوبة تعيقها وذهابها كأنه انفساخ من الغش ويقال نفس القرية اذا حل وكأها ليخرج ريعها وهذه الانواع من الشجر لا تنفك تساقط ورقها بغيرها ليس ورقه بغيره فان التساقط يعرفها في أوقاته الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القممة والقرع بالصوت وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهمت المواد الخفيفة ثم انطفأت انهار بعضها على بعض وهو متما فوقع فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قداماء الحكماء والقممة الخفة كالقمة ثم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا يخرج منها في حد لان الصوت أهم منها فلا يقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالصوت أو عند انطفاء النار منسلا فان تنفسا لا يكون بها جميع أفراد الصوت لكن منسلا بالعلل الخاصة به مثل في البرهان لا بد من راد لا يستلزم حصول العلة الخاصة على حصول العلل الخاصة بالمواعين الخاصة

(٣) مثل انطفاء النار بعد الرعد فمبارسطور ومن تبعه الى ان الرعد يحصل من تقلل الدخان طرد النار والعلو في الحساب المتكافئ من البخار البارد فاولا انطفاء حرارة البخار وتكاثف البخار يحصل الرعد وكذلك قاسم من الرعد من انقاع الدخان الى أسفل متدوج وجوده مع مقارنته وقد أشبهته الخفاكة والبرق كقنطرة الشمس على ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بغرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشيء في نفسه (١) كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا اعلا لانظما وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا تبسات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى في المسئلة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب الى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمي جهلا بسيطا لانه ليس فيه الاعداد الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من عدم والوجود واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكلا لظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر والذهن قوة للنفس معتدة نحوها كساب الآراء

والفهم جودة تهي هذه القوة نحو تصور ما يدع عليهم من غيرها والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب والحس جودة حركة اهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضي دائما جانبته الذي يلي الشمس وينقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون متصورا لوجودات كهاى ومصدقا بالقضايا كهاى وأما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة ورمعا قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالعقولان النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

### (الفصل الخامس)

#### في المغالطات في القياس

واذا علمنا ان الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير اشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا مدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد بالاشجوز في نفس المعتقد لا يضيئه عند مثلا اعتقاد اعتقادا بأن في الانسان قوة التمييز بين الخير والشر فهذا علم و يقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون انه قد خلقه أو أن يصير فاقد قوة هذا التمييز وانما المبدأ في الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطا بقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يتصل في النفس مع العقلة عن النقيض كما في تصديق العقلة اذا لم يفرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بغيرها

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما الكذب أو لانه ليست غير النتيجة أولانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لا تناسبها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فان الكاذب لا يعل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الانسابة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما الانطى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة الملتبسة بالترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى معبر فيغفل ذهن عمافيه الافتراق ويجرى اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لمافيه الافتراق أثر في تغيير الحكم مثل النحر والسلافة فان السلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعه الاصل في هو ما قدمناه في المقالة الأولى من الالفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمتشككة وما هو في هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهسولي الأولى لها فعل لانه قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمعل أن يكون ضرب زيد ضاربا ومضروبا وكما نقول في العجينة غلام حسن بالسكون فيهما فيجتمعل أن يكون الحسن اسم الغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسم السبيد ويكون المراد إضافة الغلام اليه مع ان الفصيح في لغة العجم لعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله بغير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكتاب ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغاير له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشكك في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصرف الكتاب ودلائل الصلات الكتابات هي الضمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لاعلى انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالهم لبيان أمثال الكتاب فقد ذكره وأما الاشتقاق دليل الجملة فكيف في قولك الانسان وما يفعله يمكن فاننا لو جعلنا الفعل الانسان تحت القضية وان جعلنا الفاعل الانسان لم يصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجعت الى تعريف الكلمة لان الكلمة في الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها الاسم وان تعبر به ليس بضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول فانك روعيت الصلة بتمامها وجعلت موضعها مستقلا للاشتماء

(٢) فتشكك في الحال أي يشكك حاله ان كونهما جزء من الموضوع أو جزءا من المحمول



الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ  
جزأ من المحول وقد يؤخذ من أسس الموضوع ويختلف المعنى بسببه واذا اقرن بهذه القضية قضية  
أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جملة محولا وموضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف  
العطف بين دلالة على جمع الاجزاء وبين دلالة على جميع الصفات مثل قولك الخبثية زوج وفرد فاذا  
عني به جمع الاجزاء صدق لان الخبثية حاصلها من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحد هما زوج والاخر  
فرد وان عني به جمع الصفات كذب لان الخبثية لا تتجمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من  
هذا انه قد لا يصدق مقترنا ما يصدق مجتمعهما فانك اذا قلت الخبثية زوج ووقفت كذب قولك لان كل  
الشيء زوج لا يفهم منه في العادة الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزءا منه وقد يصدق الشيء مقترنا  
ولا يصدق مجتمعهما مثل أن يكون زيد طبيعيا غير ماهر في الطب ويكون ماهر في الخياطة فاذا قيل زيد  
طبيب صدق واذا قيل زيد يصب (ك) يصدق أيضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق  
المطلق أيضا فان القضية اذا صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما أوهم التركيب والجمع  
من حيث البداة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة  
الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك كيمي اذ ترد البصير  
بين كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما الاشياء المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي  
لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما  
أن لا يكون كاذبا فيهمسما بل في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فتشابهه مع الصادق انما يكون  
باندراجهما تحت كلي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

أما اندراج الخبثية فقل أن حكم أن كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم  
أن جميع السواد للبصر هو كونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن يشك بالبياض على  
السواد أو بالاكس لانه اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليه شيء واحد فيثبت  
أن يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا الواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ويختلفان ويوهم  
تأخر المربوطين في الشكل الثاني (١) هذا السبب وأما اندراج الزهري فقل حكم الوهم أن الزهري  
والفعل أو الباري مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهته فهو اندراج الصادق والكاذب

(١) ويختلف المعنى بسببه فان اذا جعلنا قيد الموضوع فكانت قلت الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة ذاتها  
فروع وحقيقة وهي من هذه الحثية ليست بخاصة بالضرر وتدل هي ماهية لافرادها ولكن لو اعتبرنا من حيث هي  
الانسانية قيد العمول وهو خاصة فقد رايت انها خاصة لنفسها من حيث انها أمر خاص قد خضع بعض مشمولاته  
فيمكن ان تصمم الى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان من انما حمل  
العرضي لا على الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر زيد بصيرا في الخياطة فان ذلك يصدق لان المطلق يصدق حيث يصدق المقيد فاذا قلت زيد  
طبيب يصدق ويثبت به شيء اذ انزال الفهم الى البصير في الطب واعني ان بصيرا في الخياطة يصدق ولكن لا يثبت  
عليه وهذا المتبادر غير صحيح لان القرض ان لا يصر له بالطب

(٣) هذا السبب أي لسبب توهم ان الاشياء المتشابهة التي تندرج تحت كلي واحد فيثبت ان يحمل بعضها على  
بعض فيصير على هذا التوهم ان نتج المربوطين في الشكل الثاني كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج  
كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان  
فان النتيجة كاذبة لان السكلي الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منهم ما تحت المحقق وهذا الحكم صادق في المحس فنتبته في كل ما توهمه محسنا ولا توهمه موجود  
للاحسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء نفسه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئ فيحصل على الكل الذي فوقه  
كالضئ الذي لا يصدق الا على الانسان فيحصل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض  
الحيوان ليس بضئك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس السكلي الموجب قريب من هذا اذ هو  
توهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيئا (١) مالا أصفر هو مرقع توهم ان كل سيال أصفر مرقع والحكم  
على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان متوقفا على شيء وشئ آخر  
محمول على كل ذلك المازوم توهم ان ذلك اللازم مساو للزومه حتى يحو (٢) وزان يعمل على كاه ما يعمل  
على كل المازوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كاهمة النتيجة في  
الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا محسا كحسب ان كل متوهم  
ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك  
الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فان اردت شروط القضايا في تحقيق  
صدقها وتوابع العمل كما حقتما في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الخطأ  
وأما المكذب في نفسه من جهة الحكم فقل انما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد ان المستقونيا مبررة  
بالذات وانما هي بالعرض لازالت المستقونيا بالذات فتعوض عن عجز زوال المستقونيا البرودة لانها كانت  
بالذات من المستقونيا ومثل انما بالذات مبررة مكان ما بالفضل وبالعكس فهذه أراج الخطأ في المقدمات  
من جهة كذبها

وأما من جهة أنهم ليست غير النتيجة فهو ان تكون المقدمة نقص النتيجة ولكن غير لفظها فيقع  
الاغترار بتغاير اللفظ وينظن أنها غيرهما وهكذا هو المصادرة على المطالب الاول وقد مر منها  
من قبل

وأما من جهة أنهم ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المصروفة كالنضائيات  
اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أضيق منها إما مبيته فيها أو غير مبيته فيها وما بين النتيجة

(١) سيال أصفر مرقع بكسر الهمزة وهي خلط الصفراء وأصل التسمية كل مرقع سيال أصفر فندما وجد  
السيال الأصفر مرقع توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرقع بعكس الكلمة كمنفسها ويقول كل سيال أصفر  
فهي مرقعة

(٢) حتى يوزان يعمل على كاه ما يعمل على كل المازوم التعمير في كله يعود الى اللازم كما يقول كل انسان حساس فان  
الحساس لازم للانسان فاذا وجد شيئا آخر يعمل على كل الانسان الذي هو المازوم وذلك فالفناء انما يعمل على  
الانسان حساسا كقوله ان ذلك اللازم هو الحساس مساو لزمه وهو الانسان فعمل على الحساس وهو اللازم كل  
ما عمله على المازوم وهو الانسان ومن هنا نشأ وهم ان الشكل الثالث يقع كلمة فالتا اذا رأيت كل انسان متوهما  
أي فيه قوا توهم ورأيت كل انسان ضاحك كاهمة كاهمة التي تقدم تصوير ان كل متوهم توهما حاسا ان من  
الحيوان ماهر متوهم وليس بضئك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فان النتيجة هي من الكبرى  
وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

إذا أخذت مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينعكس (١)

وأما الغلط في صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة مقدماته فإن لا تكون الاجزاء الاولى التي هي الحدود أو الاجزاء الثواني التي هي المقدمات متميزة مثال الاول هو ان يعبر عن الاصغر والاكبر باسمين مترادفين أو عن الاوسط والا كبر بترادفين في (٢) عدم القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختلف صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الاول أو كان الاوسط لفظا مشتركا مستعملا في المقدماتين بمعنيين (٣) المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتمازيا فيما أجزاؤه الاولى بسائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فاما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متميزة الوضع والمحل ولكن غير متميزة في التساق كقول القائل كل ما عمله الحكيم فهو كماله والحكيم يعلم الخبز فهو اذن خبز وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متميزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتمهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتمهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدري أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فمن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدهما من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها واتقاء الاشتراك إما في الظاهر والحقبة معهما وهذا إذا مما لا يشبهه على عاقل خالفه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الاوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه في الاختلال بصورته بشركة من المقدمات أو لانه عادم شريطة شكله (٤) من ضروره

(١) ولا ينعكس لانه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدوري لان النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هي هي ومثال الدوري أن تقول كل كاتب فهو قابل الصنعة وكل قابل الصنعة فهو مثقفر ثم قول في الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يتحرك نظره لكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة فصغرى هذا الدليل هي عين النتيجة لان حركة النظر لكسب المجهول هي عينها الفكر أما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دورا فهو كالا استدلال على صانع العالم بأن العالم كله أجسام وانها لازمة للأعراض الموجودة وان ملازم الأعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المهرقة فان ثبوت صانع العالم أظهر من هذا القضايا جميعها

(٢) في عدم القياس الخ ومثال الصورة الاولى وهي ما عرفت فاعن الاصغر والاوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل صاحب انسان وكل انسان بشر فيكون أحده الحد وهو الاوسط اما عين الاصغر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تنعدم ولا يبقى الا حدان ولا يتألف منهما الا قضية واحدة لا قياس

(٣) معتمده المختلفين كما يقول المستدل على نفي الواجب لو وجد الواجب فهو اما يمكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو مجتمع فالواجب مجتمع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشبهه على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على نفي جواز رؤية المجرى المجرد المبرر ليس بجسم ومالا يقع تحت الجنس لا يكر ان يرى فانه لا اشتراك بين مقدماته لافي الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضروره متميز هو يعود الى القياس

بأن تكون صغيرة سالبة في الأول والثالث أو كبراه جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالبين أو جزئيتين أو سالبة صغيرة كبراه جزئية في جميع الأشكال وإذا عرف هذا في القياسات الجلية ومقدماتها فيسمل علمك اعتباراً في غيرهما من الشرحيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بهلة مسألة فإن القياس ربعاً يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بذلك من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يحتجب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف في بيان المغالطات القياسية ❀ وإذا قد وفينا بما وعدنا فلنختم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمداً

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان بحجر ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر فيكون لازماً للمجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدة أنه لو لم يكن إلا إله واحد وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد ولا آخر كونه لزم لمّا عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معاً وكل منهما محال وهذا المحال يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استهالة المجموع استهالة أحد أجزائه ومنها أخذ عدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادق من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❀ يقول المتوسل بجهد المصطفى ❀ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❀

حمد المني أبداع الموجودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واختراع ماهيات الأشياء بقضى فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خرائص التصورات والتصديقات فكم له وصلافة سلام على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات اليبينات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأحجم المكابرين وكبح المعاندين بمعاسن الحج وعلى آله وأصحابه طوالع الهدى وأدلة الاقنعة الذين سعدوا في منهاج الصدق بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❀ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوي من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان في بابيه الحالى الذوق فأرسله وطالبه المتقلى من جزالة العبارة بأسمى حلبيه المسمى بالبصائر النصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

المدققين جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول بحر العلوم الخضم الراوى القاضى الزاهد زين الدين عمر بن مهلان الساوى وقد جعل في ذيل صحائف هذا الكتاب التعليقات الشريفة والتحقيقات الشائقة الرائقة النسيقة التي رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحجبة عن الافهام وفحت كنوزه وأوضحت رموزه وضوعت أريجيه وأحكمت نسيجه لتابعه هذا الزمان وسحبان هذا الآن من معد الى سماء التحقيق بابكار أفكاره وخاض بحمار التدقيق بحجرائد أنظاره صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد مقي الديار المصرية جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق له الأمانة وكان تمام طبعه في المطبعة الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة الجنب الامجد والهامم الاسعد ذى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب في ظل من بلغت رعيته غاية الاماني أفندينا المعظم عباس باشا حلى الثاني أدام الله أيامه ووالى على رعيته بره وانعامه ملحوظا هذا الطبع الجميل ينتظر من عليه أخلاقه ثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك

حسنى في واخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثمانمائة وألف

من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله

عليه وعلى آله وأصحابه وكل

ناس على منواله

م



وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل والودعى الامى الكامل

أخي الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد في المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفىاه وعلى كل من اقتفاه فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده \* فلم يبق الا صورة اللحم والدم

وكان ترى من صامت لك محبوب \* زيادته أو نقصه في التكلم

وليس للرعى ثرائه وجيل روايته ما يصلح سرا لا تميزه وحكمة في اختصاصه بحقيقة المجد ومجازه فان الرجال كما قيل لا تكال بالقفران ولا يستقي في مسوكها كلالا عما خلق الانسان ليعلم ويعمل ويستخلف أنرا يؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هذا الى الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن مهلان الساوى كليل هذا المسمى البصائر النصيرية تجده في علم المنطق خير رقيم التحف بالتحول مليا والتحقيق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله عليه رفيع الهمة حضرة العلامة الفضال الشيخ محمد عبد مقي الديار المصرية ظفوه في بيروت قرأى منه جدير بالخطوة محل الكرامة ووجد به البغية التي يتغنى المحسن والفضالة التي ينشد بها المؤمن فرجع به الى مصر غنية عظيمة جلبها الاهل ووطنه المصري بل للناس أجمعين وقام بدرسه في الازهر الشريف وعلق عليه ثمرها طيفا يوضح مسالكه وينور حواسكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملى عليك

من لي بطبع سليم \* يصي النهى والنواظر  
 كطبع أسنى كتاب \* صبح الهدى منه سافر  
 ما حازه منطق \* الاوبذ المناظر  
 ولا اقتفاء صغير \* الا اقتفاء الاكابر  
 موجهات اليه \* أبصار أهل البصائر  
 وافاء جدد سعيد \* بعد الجدود العواثر  
 أحياء مولى كريم \* مغرى بالحياء دائر  
 محمد قام يهدي \* للنسرات البصائر

٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

## جدول تصويب الخطا الواقع في هذا الكتاب

صواب	خطأ	صفحة	سطر
فكل ماهو في شيء هذه الخ	فكل ماهو بهذه الصفة	٢١	١
وهو عدم لافي الوقت	وهو عدم في الوقت	٣٧	١
كل ب ج دائما فعنا الخ	فاذا قلنا كل ب ج فعنا الخ	٦٣	٧
هيج ا ز ب ج ليست	هيج ب ج ليست	٦٤	٩
صدق نقبض العكس وهمة انعكاسه كما هو ظاهر	صدق نقبض العكس كما هو ظاهر	٧٦	١٩
ونضم الثانية الى الكبرى	ونضم الثانية أى الكبرى	٨٥	٧
كل ج ب	مثاله كل ب ج	٨٦	٤
الفصل الثاني	الفصل الثالث	٨٧	١٧
وهو لاحدهما	وهي لاحدهما بالضرورة	٨٨	١٨
الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)	الصادقة من الشكل الاول هكذا	١٠٦	٣٦
هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج	هكذا كل ج ب ولا شيء من	١٠٧	٢٣، ٢٢
كل ج د وهو المحال ونقيضه	ب د فينتج المحال من الاول		
بعض ج ليس د فتجعله في الرد	وهو لا شيء من ج د فتجعله كبرى		
كبرى للصادقة هكذا كل ج ب	للصادقة الخ		
وبعض ج ليس د			
كل منهم مال كل	كل منهم ما الى كل ما ليس	١١٠	٢٥
كل انسان ناطق	كل انسان حيوان	١١١	٣٣
فبعض الناطق كاتب	فبعض الحيوان كاتب		
الى كل ناطق انسان	الى كل حيوان انسان		٣٤
بعض الناطق كاتب	بعض الحيوان كاتب		
وكل انسان ناطق فبعض	وكل انسان حيوان فبعض		٣٦
الكاتب ناطق	الكاتب حيوان		
الى كل ناطق انسان	الى كل حيوان انسان	١١٢	١٧
كل انسان ناطق	كل انسان حيوان		١٩
فبعض الناطق	فبعض الحيوان		
الى كل ناطق انسان وهي مع النتيجة الخ	فتعكس الصغرى الى كل حيوان		٢٠
	انسان وهي النتيجة الخ		
ما هو موضوع لموضوع مطلوبك	ما هو موضوع لمطلوبك	١١٣	١١
في محولات بعض الخ موضوع	في محولات الخ موضوع	١١٥	٣٦
هف	هنا	١٢٠	٣٥
الثالث	الاول	١٢١	١٦

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق ﴾

صفحة	
٣	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٥	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
٦	المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فئتين الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول
٧	الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
٧	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
٧	الفصل الثالث في الكلّي والجزئي
٨	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
٨	الفصل الخامس في قسمة الكلّي الى الذاتي والعرضي
٩	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٠	الفصل السابع في العرضي
١١	الفصل الثامن في الدال على الماهية
١٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
١٦	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة لبعضها مع بعض
١٧	الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا
١٨	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
٢٠	الفصل الثاني في قسمة الاسماء الى المعنى
٢٠	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٢٢	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع
٢٣	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٢٤	الفصل السادس في اقسام الجوهر وخواصه
٢٦	الفصل السابع في الكم
٢٩	الفصل الثامن في المضاف
٣١	الفصل التاسع في الكيف
٣٣	الفصل العاشر في باقي المقولات العشر
٣٦	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن في التقابل
٣٨	الفصل الثاني وهو الثاني عشر في المتقدم والمتأخر ومعا
٣٨	المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان
٣٩	الفصل الاول في بيان اصناف ما يفيد التصور
٤٣	الفصل الثاني في التحرر عن وجوه من الخطا تقع في الحد والرسم
٤٥	المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتقسم الى خمسة فنون
٤٦	الفن الاول في التأليف الاول الواقع للفردات وهو الملقب ببايدير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول
٤٦	الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة



٤٨	الفصل الثاني في القول وأقسامه
٥٠	الفصل الثالث في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الجليات
٥٢	الفصل الرابع في الأجزاء التي هي قوام القضايا الحامية من حيث هي قضايا وفي العيول والتحصيل
٥٦	الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن من الغلط فيها
٥٦	الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها
٦٢	الفصل السابع في تحقيق الكلياتين والخزئتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام في الكليات يقتضي الضرورة
٦٥	الفصل الثامن في التناقض
٧٢	الفصل التاسع في العكس
٧٨	الفصل الثاني في صورة الحجج ويتقسم إلى ستة عشر فصلاً الفصل الأول
٨١	الشكل الأول
٨٤	الشكل الثاني
٨٥	الشكل الثالث
٨٧	الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)
٩٤	الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك
٩٨	الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الافتراضات
١٠١	الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية
١٠٣	الفصل السادس في القياسات المركبة
١٠٤	الفصل السابع في قياس الخلف
١٠٨	الفصل الثامن في عكس القياس
١٠٩	الفصل التاسع في قياس الدور
١١٤	الفصل العاشر في اكتساب المقدمات
١١٦	الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات
١٢٠	الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول
١٢٣	الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
١٢٥	الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
١٢٦	الفصل الخامس عشر في المصادر على المطلوب الأول
١٢٨	الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع منفعه القياس وفي غير ذلك من القياسات المخدجة من جهة ذلك القسمه
١٣١	الاستقراء
١٣٤	التمثيل
١٣٧	الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس. الفراسي
١٣٨	الفصل الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد

١٣٩	الاوليات . المشاهدات . المحربات
١٤٠	الحدسيات . المتواترات
١٤١	المقدمات الفطرية القياس . الوهميات
١٤٢	المشهورات . المقبولات . المسلمات
١٤٣	المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونيات
١٤٤	المخيلات
١٤٥	اليقينيات . مواد الجدل
١٤٦	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري
١٤٦	الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وشبهة فصول المقدمة
١٤٧	الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه
١٤٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
١٤٨	الموضوعات
١٤٩	المسائل
١٥١	المبادئ
١٦٢	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت السكيات وحصول العلم بالممكنات من البرهان
١٦٩	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب
١٧٤	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
١٧٥	الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحد ودوا البراهين ليعتمدها الوقوف على مشاركة الحد والبرهان
١٧٩	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والتفن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة
١٨٠	الفن الخامس في المغالطات في القياس

﴿تمت﴾



ع

CALL NO. { ١٤٠ } ACC. NO. ١٤٠٩١  
 AUTHOR الساوي  
 TITLE البصائر النصيرية في علم المنطق

ع

١٤٠  
 ١٤٠٩١  
 الساوي  
 البصائر النصيرية في علم المنطق

Date	No.	Date	No.



**MAULANA AZAD LIBRARY**  
 ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

**RULES :-**

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of **Re. 1-00** per volume per day shall be charged for text-book and **10 Paise** per volume per day for general books kept over-due.

